

الدكتور سامي عوض

ابن هشام النحوي

٧٠٨ - ٧٦١ هـ



بيئته . فكره . مؤلفاته .

منهجه ومكانته في النحو





للدراسات والترجمة والنشر
دمشق ــ اوتوستراد المزة
هاتف ٢٤٤١٢٦ ــ ٢٤٣٩٥١
تلكس ٤١٢٠٥٠
ص . ب : ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص

لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري



٧٠٨-٧٦١هـ

الطبعة الأولى

١٩٨٧

الدكتور سامي عوض



٧٠٨-٧٦١ هـ

عصره . بيئته . فكره . مؤلفاته .
منهجه ومكانته في النحو

الإهداء

إلى الشجرة التي في ظلها تفيّأت ، ومن ثمارها طعمت ...

إلى الأحضان الرحبة الحنونة ... والقلوب العامرة بالودّ والحب والتضحية والعطاء .

إلى والديَّ وإخوتي أهدي نتاجي هذا ... وفاءً وعرفاناً وتقديراً وحبّاً وحناناً وبَرّاً .

سامي



تمهيد

يتناولُ البحثُ شخصيَّةً هامّةً في تاريخ الفكْر العربيّ ، فقد قُدّر لها أن تحيا في عصر مُتأخّر «٧٠٨ ــ ٧٦١ هـ» وفي بيئةٍ أُتيح لها أن ترث البيئات الإسلاميّة المتقدّمة كما أنّ حياته في عصر مُتأخّر ، وفي البيئة المصريّةِ التي تميّزت في عهدِ المماليك بِمُمَيّزاتٍ خاصَّةٍ : حضاريّة وثقافيّة كل ذلك ظهر أثره في إنتاجه ومؤلفاتِهِ .

وقد بدأتُ الحديث عن عصره . والحديثُ عن العصر يستلزم توضيحَ إطاره السياسيّ والاجتماعيّ .

فالحياة العقليّة ترتبط بالإطارين : السياسيّ والاجتماعيّ ارتباطاً وثيقاً تتأثر بهما ، وتُؤثّر فيهما ، ولا يمكننا تفسير بعض

الظواهر الثقافيّة إلّا إذا رددناها إلى المؤثرات السياسيّة والاجتماعيّة .
ثم تناولتُ الحياة الثقافيّة في مصر في العهد المملوكيّ حيث أصبحتْ مصر ميداناً لنشاط علميٍّ واسع ، ونشرت القاهرة زعامتها وقيادتها العلميّة على البلاد الإسلاميّة زهاء هذه القرون الثلاثة ، إذ شدّ علماءُ العربيّة ومفكّروها من الشرق والغرب إليها الرّحال ، وزاد من أهمّية مصر وجود الأزهر الشريف بها ، وكان لِهذا المعهد الكبير دورٌ بارزٌ في نشر العلم والمعرفة ، وأضحت القاهرة في هذا العصر منارةً للعلم ، وموئل العلماء والمتأدبين يأتون إليها من كلّ حدبٍ وصوب ينهلون من معينها الذي لا ينضب .

وعرضت أهمّ النحاة البارزين في العصر المملوكيّ ، وذكرتُ أهمّ مصنّفاتهم ومؤلفاتهم ، وبيّنتُ أنّ الذي هيّأ القاهرة لتتبوّأ هذه المكانة العلميّة وجود العديد من الجوامع والمدارس والخوانق والزوايا ، سواءٌ تلك التي كانت موجودة أو التي بناها المماليك .

ثم تحدّثت عن المدرسة المصريّة في النحو بَدْءاً من «عبد

الرّحمن بن هرمز » حتى العصر الحديث ، ثم لخّصتُ خصائص المدرسة المصريّة في النحو . وإنْ كنتُ قد أسهبت في الحديث عن العصر من جوانبه السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة ، إذ لا بدّ أنْ نستجليَ الصورة العامّة للعصر من جوانبها كلّها ، حتى نكوّنَ صورة واضحة عن معالم شخصيَّة المؤلف ، وفكره وطابعه العقليّ .

وقد وجدْت من الضروريّ أنْ أعرض أهمّ الكتب التي سبقت كتاب مغني اللبيب في هذا النوع من التأليف « الحروف والأدوات » ، وعقدْتُ مقارنةً بين ما ورد في هذه الكتب ، وبخاصّةٍ الجنى الدّاني ، وما ورد في المغني حيث نجد تشابهاً كبيراً في ذكر المفردات ، وتفسيرها ، وأحكامها وفي تقسيم معاني الأدوات وترتيبها ، كما نجد تقارُباً واضحاً في توجيه بعض الأحكام النحويّة ، والظواهر اللغويّة ، وتعليلها ، وشرحها ، واتفاقاً في كثير من الشواهد القرآنيّة والشعريّة التي توضح هذه الظواهر والأحكام ،

ممّا يجعلنا نعتقد جازمين أنّ ابن هشام استفاد من هذه الكتب جميعاً وإنْ لم يشر هو إلى ذلك .

وتحدّثتُ عن منهج ابن هشام في النحو وبخاصّة كتابه مغني اللّبيب ، فعرضتُ أولاً للأصول النحويّة عند ابن هشام ، حيث يمكن اعتبار المغني الجامع لذخيرةٍ علميّة عريضةٍ اهتمّت بتلخيص آراء النحويين من المذاهب النحويّة السابقة ، دون أن يكون مقلّداً لمذهبٍ من المذاهب ، أو حاكياً للآراء السابقة ، فلم يكُن اتّصال ابن هشام بالتراث النحويّ الضّخم الذي خلفه السابقون اتّصال من يريد أنْ يعيه ويستوعبَه فقط ، ولكنّه أيضاً اتّصال من يريد أن يضيف شيئاً جديداً ، فقد كان مذهبه يقوم على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلّها مع ميلٍ واضحٍ إلى الحياد والموازنة بين الآراء ، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد ، ثم تحدّثتُ عن منهجه في النحو وبخاصّة كتابه مغني اللّبيب ــ وبيّنتُ طريقتَه في عرض الأدوات ، وشرح معانيها المختلفة ، وطرق استخدامها ووظائفها ، وأحكامها الإعرابيّة ، وذكرتُ أنّ أهمّ

ما يُميّز منهجه عنايته بالعلاقة القائمة بين الأداة ، والمعنى العام الذي جاء به نصّ وردت فيه هذه الأداة ، وخلصت إلى أنّ ابن هشام يعدّ من اللّغويين العرب الذين ظلوا محتفظين بأصالتهم ... متشبّثين بثقافتهم اللّغويّة والنحويّة التي استمدّت أصولها من ينابيع عربيّة تمثّلت في القرآن والسنّة ، وعلم الكلام مع الاستفادة من أسلوب المنطق الأرسطي في الحوار والمناقشة ، وأشرتُ إلى بعض القضايا الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والظواهر اللّهجيّة التي عرض لها في كتابه المغني ، ثم لخصتُ النتائج التي تميّز عمل ابن هشام في كتابه المذكور ، ثم تناولتُ شُرّاح كتاب مغني اللّبيب ، حيث كان هذا الكتاب هو الشغل الشاغل لنفر من عُلماء اللّغة والنحو ، وهم من الطبقة التي تلتْ ابن هشام ، وتأثّرت بهذا المصنّف ، وشغلت السنوات الطوال بدراسته وتدريسه وشرحه ، فحظي بالكثير من العناية والاهتمام .

ويأتي في مقدّمة هؤلاء الشُرّاح : «بدر الدين الدّماميني» ، وذكرتُ أنّ شروحه للمغني قد بلغت ثلاثة شروح ،

وبيّنتُ منهجه في شروحه هذه . ثم عرضتُ شروح ابن الملا ، وحاشية الأَمير ، ثم حاشية الأبياري على حاشية الأَمير ، وعرضتُ بشيءٍ من التفصيل لهذه الشروح والحواشي ، وخصّصْتُ جانباً كبيراً من البحث للحديث عن « تقيّ الدّين الشُّمُنّي » ، ونشأته ، وأسرته ، ونسبه ، ودراسته ، وأساتذته ، وتلامذته . واقتضى الأَمر أنْ أُترجم باختصار لأَهمّ هؤلاء الأَساتذة والشيوخ الذين تتلمذ عليهم ، وأخذ عنهم ، وكان لهم أثرٌ كبيرٌ في تفكيره وحياته . وعرضت أهم كتب الشّمُنّي ومصنّفاته ، مبيّناً منهجه في هذه الكتب والمصنّفات وبخاصّة حاشيته المسماة « المنصف من الكلام على مغني اللّبيب لابن هشام » التي يردّ فيها على اعتـراضات الدّماميني على بعض آراء ابن هشام ، ثم ذكرتُ أسماء بعض من شرحوا المغني كابن عمّار ، وعليّ بن محمد العسيليّ ، والدّسوقي ، والمولى القاضي ، وابن الصّائغ . ثم عرضْت أهمّ من شرحوا أبيات المغني وشواهده كالسيوطيّ ، وعبد القادر البغدادي ، وبيّنتُ أهمّ ما يميّز شرحيهما لِأَبيات المغني وشواهده .

وإني لآمل في نهاية هذه الدراسة ــ التي اعتمدتُ فيها على طائفة كبيرة من المصادر المطبوعة والمخطوطة من تراثنا العربي ، دون أنْ أبخل بوقت أو جهد في بيان أهمّ ما انطوتْ عليه هذه المصادر جميعاً من نفائس ودُرر ثمينة نفيسة دفينة في أعماق هذا التراث ــ أنْ يدفع هذا الكتاب بباحثينا وطلبتنا إلى اكتشاف هذه الدّرر النفيسة بأنفسهم من خلال الرجوع إلى ينابيع هذا التراث ومصادره الأُولى .

والله أسأل أن يتيح متابعة ما بدأته وتكملته بأنْ يضطلع أكبر عددٍ ممكن من الباحثين بتحقيق هذه المخطوطات التي تعالج أحكام المغني اللّغويّة ، ومسائله النحويّة ، وجوانبه الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة ، والدلاليّة ، وظواهره اللّهجية ، وقضاياه البلاغيّة والتي تعرض لنا آراء علماء اللّغة والنحو والبلاغة المتعدّدة والمتباينة ، ومناقشاتهم وتوجيهاتهم لهذه الأحكام والمسائل والظواهر ، إسهاماً في نشر هذا التراث وإغنائه بمثل هذه الأعمال الجليلة التي تظهر مدى الجهد الكبير الذي بذله علماؤنا الأفذاذ

في رصد الظواهر اللّغويّة والنحويّة وتسجيلها ، والتقصّي الدقيق ، والاستيعاب الشامل لمذاهب النحو ، ومدارسه ، واتجاهاته ، ومواقف النحاة وآرائهم ، والتحليل الموضوعيّ المتّزن ، والموازنة الدقيقة التي تتّسم بالموضوعيّة والمنهجيّة لقضايا اللُّغة ومسائلها النحويّة وظواهرها اللّهجيّة ، والحرص الكامل على استيفاءِ ما يعرضون له من جوانب الدَّرْس اللُّغويّ جميعاً ، شرْحاً ، وتعليلاً ، وتوضيحاً ، وتعليقاً ، هادفين من ذلك خدمة النّصّ من جوانبه النحويّة واللّغويّة والمعجميّة والفقهيّة والبلاغيّة خِدمة متكاملة الجوانب ، مستوفية الأغراض .

والله الموفّق

الدكتور

سَامي عَوَض

الباب الأول



١ ـ عصر ابن هشام الاجتماعي والسياسي

يتناول البحث شخصية هامة في تاريخ الفكر العربي والإسلامي ، فقد قُدِّر لها أن تحيا في عصر متأخر « ٧٠٨ ـ ٧٦١ » وفي بيئة أتيح لها أن ترث البيئات الإسلامية المتقدمة ، كما أنَّ حياته في عصر متأخر ، وفي البيئة المصرية التي تميزت في عهد المماليك بمميزات خاصة حضارية وثقافية ، كل ذلك ظهر آثاره في إنتاجه ومؤلفاته ، وابن هشام في حقيقة الأمر صورة للعلوم الإسلامية بصفة عامة في نهاية تدرجها[1] .

---

(١) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد ، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمئة ، وتوفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة ، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة وذلك سنة إحدى وستين وسبعمئة .

وقد أجمع الذين ترجموا له على انفراده بالفوائد الغريبة ، والمباحث ←

وقد رأيت أن أبدأ بالحديث عن عصره ، والحديث عن العصر يستلزم توضيح إطاره السياسي والاجتماعي ، فالحياة العقلية ترتبط بهذين الإطارين ارتباطاً وثيقاً ، تتأثر بهما ، وتؤثر فيهما ، ولا يمكننا تفسير بعض الظواهر الثقافية إلا إذا رددناها إلى المؤثرات السياسية والاجتماعية .

يطلق العصر المملوكي على الفترة الممتدة من سنة ٦٤٨ هـ ــ ٩٢٣ هـ أي من « ١٢٥٠ ــ ١٥١٧ م » ومن بداية هذه

الدقيقة والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً مع التواضع ، والبر ، والشفقة ، ودماثة الخلق ورقة القلب انظر :

آ ــ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع دار الكتب بالقاهرة الجزء الثاني ٤١٥ ــ ٤١٧ .

ب ــ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب الجزء العاشر ص ٣٣٦ .

جـ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي جلال الدين .

د ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٦ / ١٩١ ــ ١٩٢ .

هـ ــ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري (٥ /١٣٧ ــ ١٤٢) .

الفترة التي امتدت زهاء ثلاثة قرون عاشت مصر والشام مستقلتين تخفق عليهما راية واحدة ، حملها المماليك الذين ولوا أمرهما بعد الأيوبيين ، واتخذوا القاهرة قاعدة لملكهم ، وانقسموا خلال هذه الحقبة إلى دولتين هما «الدولة البحرية» و«الدولة البرجية أو الجركسية» .

الدولة البحرية : ٦٤٨ ـ ٧٨٤ هـ
١٢٥٠ ـ ١٣٨٢ م

وقد أطلقت كلمة البحرية على طائفة من المماليك قبل تأسيس دولتهم ، وهذه الطائفة هي التي أسكنها سيدها الملك الصالح «نجم الدين الأيوبي» بقلعة الروضة فعرفوا بالبحرية[1] ومؤسس هذه الدولة «عز الدين آيبك» الذي وطّد نفوذه بعد أن انتصر على الأيوبيين[2] ، وعزز سيطرته بأن أخمد ثورة الأعراب ،

---

(١) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي نشر مكتبة الآداب بمصر ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م .

(٢) وقعت بين عز الدين آيبك وبين الناصر الأيوبي وقائع انهزم فيها الناصر ثم تم الصلح بين الاثنين عام ٦٥١ هـ انظر المقريزي في كتابه السلوك لمعرفة دول الملوك نشر محمد مصطفى زيادة القسم الأول من الجزء الأول ص ٢٧ نشر دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٥٥ هـ .

وتخلص من منافسيه من المماليك البحرية إلى أن جاءت نهايته على يد زوجته شجرة الدر عام ٦٥٥ هـ = ١٢٥٧ م[١] .

وجاء بعده ابنه « نور الدين علي بن المعز آيبك » الذي تلقب بالمنصور ، وكان حدثاً لم يتجاوز الخمسة عشر عاماً ، فدبر أمره نائب أبيه **سيف الدين قطز** ثم خلفه في يوم السبت رابع عشري ذي القعدة سنة سبع وخمسين وستمئة فكانت مدة حكمه سنتين وثمانية أشهر وثلاثة أيام .

تولى قطز السلطة **سنة سبع وخمسين وستمئة = ١٢٥٩ م**[٢] ، بعد أن شعر بالخطر المحدق الذي يهدد مصر والعالم الإسلامي بعد أن وصل التتار بزعامة هولاكو إلى الشام وذلك بعد أن أسقطوا **الخلافة العباسية في بغداد سنة ٦٥٦ هـ = ١٢٥٨ م** حيث أعملوا فيها قتلاً وحرقاً ونهباً وتخريباً ، وتحدّثنا كتب التاريخ أنهم قتلوا ما ينيف على ثمانمئة ألف

---

(١) السلوك للمقريزي الجزء الأول ــ القسم الثاني حوادث سنة خمس وخمسين وستمئة ص ٤٠١ ، وعصر سلاطين المماليك القسم الأول من الجزء الأول ص ٣٠ ، والعصر المماليكي د . سعيد عاشور ص٢٢ .

(٢) السلوك للمقريزي الجزء الأول ــ القسم الثاني ص ٤١٧ حوادث سنة ٦٥٧ .

من أهلها في مذبحة رهيبة يندى لها جبين الإنسانية ، وأضرموا النار في مدينة بغداد فأتت على الكثير من تراث الحضارة العربية الإسلامية ولقي الخليفة **العباسي المستعصم بالله مصرعه في سادس صفر فكانت خلافته خمس عشرة** سنة وسبعة أشهر وستة أيام وانقرضت بموته دولة بني العباس ، ولم تسلم دور العبادة من التخريب ، واستمر التتار يستبيحون كل شيء ، بعد أن قضوا على ما كان الخلفاء العباسيون قد جمعوه خلال خمسة قرون[1] .

لم يكتف التتار بهذا إنما توجهوا بأنظارهم شطر بلاد الشام ، وبدأ غزوهم الفعلي لها عام «٦٥٧ هـ» ١٢٥٩ م[2] ، واستولى هولاكو على آمد ونصيبين وحران والرها والبيرة ويمم وجهه نحو حلب **فاستولى عليها عام ٦٥٨ هـ = ١٢٦٠ م**[3] بعدما ارتكب فيها ما أثر عنه من فظائع ونهب وسفك دماء وتخريب وهدم

---

(١) السلوك للمقريزي الجزء الأول ـــ القسم الثاني ص ٤٠٩ ـــ ٤١٠ حوادث سنة ست وخمسين وستمئة . د . سعيد عاشور العصر المماليكي في مصر والشام دار النهضة العربية ص ٢٦ ـــ ٢٧ ط ١ .

(٢) السلوك الجزء الأول ـــ القسم الثاني ص ٤١٩ ، والعصر المماليكي د . عاشور ص ٣٠ .

(٣) السلوك لمعرفة دول الملوك الجزء الأول ـــ القسم الثاني ص ٤١٩ ، والعصر المماليكي ص ٣٠ .

قلعتها ، ثم توجه صوب دمشق وكان عليها الملك الناصر الذي فرَّ ، **وتمكن هولاكو من الاستيلاء على دمشق ثم استولى التتار على بقية بلاد الشام في الأسابيع التالية** ، ثم أرسل رسله إلى مصر بكتاب يتوعد فيه وينذر بالويل والثبور وعظائم الأمور ومما جاء فيه :

« فما لكم من سيوفنا خلاص ، ولا من مَهَابتنا مَنَاص ، فخيولنا سوابق ، وسهامنا خوارق ، وسيوفنا صواعق ، وقلوبنا كالجبال ، وعددنا كالرمال ، فالحصون لدينا لا تمنع والعساكر لقتالنا لا تنفع ، ودعاؤكم علينا لا يسمع .. فمن طلب حربنا نَدِم ، ومن قصد أماننا سَلِم ... فلا تهلكوا أنفسكم بأيديكم ، ولا تطيلوا الخطاب ، وأسرعوا بردِّ الجواب قبل أن تضرم الحرب نارها ، وترمي نحوكم شرارها ،... فقد أنصفناكم إذ راسلناكم ، وأيقظناكم إذ حذرناكم ، فما بقي لنا مقصد سواكم »[1] .

فجمع السلطان قطز الأمراء ، وقتل الرسل ، وعلق رؤوسهم على باب زويلة ، ونودي في القاهرة وسائر إقليم مصر بالخروج إلى الجهاد في سبيل الله . وقد وصف المؤرخون السلطان قطز بأنه كان « بطلاً شجاعاً ، مقداماً ، حازماً ، حسن التدبير

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك الجزء الأول ــ القسم الثاني ص ٤٢٨ ، والعصر المماليكي ص ٣٠ .

يرجع إلى دين وإسلام وخير ، وله اليد الطولى في جهاد التتار »[1] .

وقد أظهر المماليك تماسكاً قوياً في تصديهم لخطر التتار ، وكان رائدهم قطز حيث صاح صيحته المشهورة : « يا أمراء المسلمين لكم زمان تأكلون بيت المال ، وأنتم للغزاة كارهون ، أنا متوجه فمن اختار الجهاد يصحبني ، ومن لم يختَرْ ذلك يرجع إلى بيته ، فإنَّ الله مطَّلع عليه ، وخطيئة المسلمين في رقاب المتأخرين »[2] .

سار قطز على رأس جيشه واتجه شرقاً عبر الجليل إلى الأردن عن طريق الناصرة لاسترداد دمشق من التتار ، فالتقى بهم **عند قرية عين جالوت** « ٦٥٨ هـ = ١٢٦٠ م ونشبت بين الطرفين معركة طاحنة أبدى فيها المماليك **بزعامة قطز وقيادة بيبرس البندقداري** ضروباً من البأس والشجاعة والبطولة سجلها التاريخ لهم بأحرف مضيئة من نور ، إلى أن تم القضاء على التتار قضاء مبرماً ، وَوَلَّى التتار الأدبار لا يلوون على شيء **وقتل** « **كتبغا** » قائد

---

(١) السلوك الجزء الأول القسم الثاني ص ٤٢٩ ، والعصر المماليكي ص ٣١ .

(٢) السلوك للمقريزي الجزء الأول القسم الثاني / ٤٢٩ .

التتار في تلك المعركة وطارد جيش قطز التتار ، حيث تم الاستيلاء على الكثير من أسلابهم[1] ، ويعدّ المؤرخون المحدثون معركة عين جالوت من المواقع الفاصلة في التاريخ نظراً لنتائجها الخطيرة فلو تم للتتار النصر فيها لفعلوا بمصر مثلما فعلوه في العراق ، والشام ، ولبقيت بلاد الشام تحت حكمهم ، أو على الأقل لأقاموا واستقروا بالشام ، مثلما أقاموا واستقروا بالعراق ، ولمرت بقية البلدان العربية بالشرق الأدنى في دور مظلم حالك تحت حكم التتار بما يترك أثراً بعيداً في تاريخها .

وأهم النتائج التي ترتبت على انتصار المماليك إعادة رباط **الوحدة بين مصر والشام بعد أن تمزق نتيجة للتنافس بين المماليك في مصر والأيوبيين في الشام ، واكتسب حكم المماليك حَظّاً لا يستهان به من القبول والشرعية بعد أن كان يُنْظَرُ** إليهم على أنهم مغتصبون للعرش ، إضافة إلى أصلهم الذي تشوبه الشوائب[2] وتغيرت نظرة الناس إليهم ، فهم الذين تصدّوا

---

(١) السلوك الجزء الأول القسم الثاني (٤٣٠ ـــ ٤٣١) والعصر المماليكي ٣٢ ـــ ٣٤ ، وعصر سلاطين المماليك ٣٠ ـــ ٣١ .

(٢) المماليك الطبقة العسكرية التي فرضت سيطرتها ونفوذها على البلاد ولم يكن المماليك من أصل واحد بل جاؤوا مصر من مختلف البلاد مع تجار ←

للتتار ، وهم الذين استطاعوا أن ينقذوا بلاد الإسلام من خطرهم الجاثم ، وبهذا يمكن القول **إنَّ معركة عين جالوت كانت إيذاناً بأفول نجم دولة بني أيوب ، وبزوغ شمس دولة المماليك .**

عاد قطز من القتال مظفراً فدبَّر له الأمير بيبرس البندقداري مع عدد من أنصاره وأتباعه مؤامرة لاغتياله ، وكان بيبرس ممن أبلوا في عين جالوت بلاء حسناً وقد تم لبيبرس **ما أراد فقتل « قطز » في أخريات عام ٦٥٨ هـ ١٢٦٠ م**[1] وخلا بهذا الجو للمماليك البحرية ، وآلت السلطة لركن الدين بيبرس بوصفه أقوى أمراء البحرية وصاحب خطة قتل السلطان قطز ومن أهم ما تميز به عهده :

(١) إقامة خلافة عباسية ثانية مركزها مدينة القاهرة ، وذلك بعد إزالة الخلافة العباسية الأولى من بغداد على يد التتار ، فكان

← الرقيق ، يقال إنَّ عدد المماليك بلغ أيام السلطان منصور قلاوون ستة آلاف وسبعمئة ، فأراد ابنه الأشرف تكميل عدتها عشرة آلاف مملوك ، وانتسب هؤلاء المماليك إلى سادتهم الذين اشتروهم من التجار .

(١) السلوك الجزء الأول القسم الثاني ص ٤٣٥ ، وعصر سلاطين المماليك ٣١ .

في عمله هذا كسب أدبي لمصر وتأهيل لزعامة العالم الإسلامي ، وجعل القاهرة مركزاً للعلوم الإسلامية .

(٢) أعاد خطبة الجمعة والدراسة إلى الجامع الأزهر ، والجامع الحاكم ، بعد أن هجرا زمناً طويلاً .

وبعد وفاة السلطان بيبرس ولي الملك ولداه **السعيد أبو المعالي محمد** «**٦٧٦ ـــ ٦٧٨**» الذي خلع بعد سنتين من حكمه ، والعادل «**سيف الدين سلامش**» بعد خلع أخيه ، فاستبد بتدبير دولته الأمير «قلاوون» ثم خلع العادل ونفاه إلى الكرك بعد مائة يوم من سلطنته[١] ، ويعتبر سيف الدين قلاوون «٦٧٨ ـــ ٦٨٩ هـ» ١٢٧٩ ـــ ١٢٩٠ م من أعظم سلاطين هذه الدولة لما قام به من فتوح وأعمال جليلة ، ولأنه رأس أسرة قلاوون التي تتابع على عرش مصر فيها أربعة عشر ملكاً ، حكموها وحدهم قرابة مئة عام[٢] .

عاصر ابن هشام الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثالثة «٧٠٩ ـــ ٧٤١ هـ» ١٣٠٩ ـــ ١٣٤٠ م وقد وصف

---

(١) عصر سلاطين المماليك ص ٣٤ ـــ ٣٥ والعصر المماليكي ٦٤ ـــ ٦٧ .

(٢) عصر سلاطين المماليك ٣٥ ـــ ٣٦ والعصر المماليكي ٦٧ ـــ ٧٠ .

المؤرخون ذلك السلطان خلال هذه الفترة بأنّه كان ملكاً عظيماً ، محظوظاً ، مطاعاً ، مهاباً ، ذا بطش ودهاء وحزم شديد وكيد مديد ، وقد أثبت الناصر محمد كفاية نادرة ، ومقدرة بارعة في تصريف شؤون الدولة ، مما أضفى على حكمه مهابة كبيرة في الداخل والخارج[1] .

وشهدت مصر أثناء حكمه رخاءً فأقيمت المنشآت والعمائر الضخمة وقد وصفه المقريزي بأنه كان محباً للعمارة ، وأنه ينفق كل يوم على العمارة ثمانية آلاف درهم فضة[2] وبقي الحكم في أولاده من ٧٤١ ـــ ٧٦٢ هـ = ١٣٤٠ ـــ ١٣٦١ م[3] ثم أحفاده من ٧٦٢ ـــ ٧٨٤ هـ = ١٣٦١ ـــ ١٣٨٢ م[4] .

باعتلاء برقوق منصب السلطة سنة ٧٨٤ هـ = ١٣٨٢ م انتهى ملك بيت قلاوون ، كما انتهت دولة المماليك الترك ، وبدأت

---

(١) عصر سلاطين المماليك ٣٨ ـــ ٤٢ ، والعصر المماليكي ١٠٣ ـــ ١٢١ .

(٢) السلوك الجزء الثاني القسم الأول ص ٥٣٧ نشر مصطفى زيادة .

(٣) عصر سلاطين المماليك ٤٢ ـــ ٤٧ ، والعصر المماليكي ١٢١ ـــ ١٢٧ .

(٤) عصر سلاطين المماليك ٤٧ ـــ ٥٠ ، والعصر المماليكي ١٢٨ ـــ ١٣٣ .

دولة المماليك الجراكسة[1] التي استمرت في الحكم حتى الفتح العثماني سنة ١٥١٧ م وكان عمر دولة المماليك الجراكسة مئة وأربعة وثلاثين عاماً ، تعاقب فيها على الحكم خمسة وعشرون سلطاناً منهم تسعة حكموا مئة وثلاث سنوات ، في حين حكم البقية نحواً من تسع سنوات أما هؤلاء السلاطين التسعة الذين يرتبط بهم تاريخ دولة المماليك الجراكسة فهم :

(١) السلطان الظاهر برقوق : ٧٨٤ ــ ٨٠١ هـ = ١٣٨٢ ــ ١٣٩٩ م .

(٢) الناصر = فرج بن برقوق ٨٠١ ــ ٨١٥ هـ = ١٣٩٩ ــ ١٤١٢ م .

(٣) المؤيّد = أبو النصر شيخ المحمودي ٨١٦ ــ ٨٢٤ هـ = ١٤١٢ ــ ١٤٢٠ م .

(٤) السلطان الأشرف برسباي ٨٢٥ ــ ٨٤١ هـ = ١٤٢١ ــ ١٤٣٨ م .

وقد تميز عهده بالاستقرار وقلة الاضطرابات على الرغم

(١) انظر عصر سلاطين المماليك محمود رزق سليم ص ٥١ ــ ٨٠ والعصر المماليكي د . سعيد عاشور ص ١٣٤ ــ ٢٦١ .

من سوء الأحوال الاقتصادية وقد استطاع أن يصرف اهتمام الناس وانتباههم عن المشاكل والفتن الداخليـة بتجييشه للجيوش لاحتلال قبرص وأرسل ثلاث حملات في ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ إلى أن تم له ذلك في ١٤٢٦ م .

(٥) الظاهر جقمق العلائي : ٨٤٢ ــ ٨٥٧ هـ = ١٤٣٨ ــ ١٤٥٣ م وتميز عهده بغزو رودس حيث كانت مركزاً هاماً للصليبـــيين وأرسل ثلاث حملات ١٤٤٠ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ م .

(٦) الأشرف إينال العلائي : ٨٥٧ ــ ٨٦٥ هـ = ١٤٥٣ ــ ١٤٦٠ م .

(٧) الظاهـر خشقـــدم النـــاصري : ٨٦٥ ــ ٨٧٢ هـ = ١٤٦١ ــ ١٤٦٧ م .

(٨) السلطـان قايتبـاي : ٨٧٢ ــ ٩٠١ هـ = ١٤٦٨ ــ ١٤٩٦ م .

ويعتبر أبرز سلاطين دولة المماليك الجراكسة لأنه حكم مدة طويلة بلغت تسعة وعشرين عاماً تولى بعده أبنـاؤه «محمد ، قانصوه الأشرفي ، جانبلاط العادل ، طومان باي الأول . وكان آخر الحكام المماليك الملك الأشرف أبو النصر

طومان باي ٩٢٢ ــ ٩٢٣ = ١٥١٦ ــ ١٥١٧ م » .

وانتهى حكم المماليك بهزيمتهم في معركة مرج دابق ثم حلت بهم هزيمة أخرى في الريدانية القريبة من القاهرة فأصبحت القاهرة تحت رحمة الجيوش العثمانية التي دخلتها في اليوم التالي لمعركة الريدانية يوم الجمعة ٢٣ يناير سنة ١٥١٧ م دون مقاومة وأسدل بهذا الفصل الأخير من حكم المماليك لتبدأ فترة جديدة من حكم العثمانيين[1] .

هذه باختصار أهم الأحداث السياسية التي تميز بها عهد المماليك ، وقد قامت القاهرة مقام بغداد ونابت عنها في النهوض بالثقافة العلمية ، فقد أصبحت مصر في عهد سلاطين المماليك ميداناً لنشاط علمي واسع ، حيث نشرت القاهرة زعامتها وقيادتها العلمية على البلاد الإسلامية زهاء هذه القرون الثلاثة التي عاشت فيها دولة المماليك ، الذين شهد عصرهم حركة الإحياء العلمية التي شملت علوماً متعددة تأتي في مقدمتها علوم اللغة والدين .

---

(١) انظر . في ذكر دولة المماليك البحرية والجراكسة كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ــ المطبعة الأميرية ١٢٧٠ هـ ــ الجزء الثاني من ص ٢٣٦ ــ ٢٤١ دولة المماليك البحرية ومن ص (٢٤١ ــ ٢٤٤ دولة المماليك الجراكسة) .

ففي المشرق انفرط عقد الدولة العربية في بغداد لسقوطها في قبضة المغول على يد زعيمهم هولاكو سنة ست وخمسين وستمئة هجرية ، فلما حلت النكبة ببغداد انتقلت الخلافة إلى مصر حيث هرب إليها أحمد بن الخليفة الظاهر وهو عم المستعصم وأخو المستنصر ، وكان سلطان مصر يومئذ الملك الظاهر بيبرس وكان وصوله سنة تسع وخمسين وستمئة ، وبايع له الظاهر بيبرس وسائر الناس ولقب بالمستنصر وخطب له على المنابر ، ورسم اسمه في السكة ، وصدرت المراسم السلطانية بأخذ البيعة له في سائر أعمال السلطان ، وهكذا اكتسبت مصر مكانة جديدة وأصبحت عاصمة الخلافة الإسلامية ، فشدَّ علماء العربية ومفكروها وأرباب العلم إليها الرحال ، وأصبحت القاهرة مركزاً للعلوم الإسلامية والعربية ، فآلت إليها العلوم والمعارف ، وحماية المسلمين وبلادهم من أعدائهم[1] .

وفي المغرب كانت الأندلس منذ أواخر عهد ملوك الطوائف الذي بدأ في مطلع القرن الخامس الهجري مسرحاً للفتن والقلاقل

---

(١) انظر : السلوك لمعرفة دول الملوك الجزء الأول ـــ القسم الثاني حوادث سنة ٦٥٦ ـــ ٦٦١ ، صبح الأعشى للقلقشندي ط دار الكتب المصرية ١٣٥٧ هـ ـــ ١٩٣٨ م الجزء الثالث ٢٦٠ ـــ ٢٦٣ .

والاضطرابات ، حيث تعرضت ولاياتها للتقسيم وذلك عقب انهيار الخلافة وثورة البربر ، فأنشأوا لأنفسهم إمـارات وممالك صغيرة وكانت آخر دولة من دولهم دولة بني الأحمر ولكن سرعان ما دَبَّ الطمع والحسد في نفوس ملوك بني الأحمر ، فوجد الإسبان فيما حَلَّ بهم من ضعف وتفكك وانحلال فرصة سانحة لشن الحرب عليهم ، وبدأت ولايات الأندلس تسقط تترى واحدة بعد الأخرى فطفق العلماء من المغرب والأندلس يشدّون الرحال إلى مصر هرباً من ظلم الفرنجة وتنكيلهم حتى سقطت غرناطة آخر معاقـل المسلمين سنة سبع وتسعين وثمانمئة للهجرة ، ١٤٩٢ م[1] .

وكانت مصر آنذاك تنعم بالأمن والاستقرار ، وينتشر في ربوعها الأمان والطمأنينة فتوافد إليها علماء العربية من كل حدب وصوب ، فانتقلت إليها مراكز العلم والأدب من بغداد وبخارى

---

(١) ١) انظر : المجمل في تاريخ الأندلس للأستاذ عبد الحميد العبادي نشر مكتبة السعادة المصرية ط ١ ص ١٩٠ ــ ٢٠٢ .

٢) دراسات في تاريخ المغرب والأندلس للدكتور أحمد مختار العبادي ط ١ ص ٤٦٧ ــ ٤٧٠ .

٣) محمد عبد الله عنان نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين ط ٢ ص٢٤٣ .

ونيسابور والري وقرطبة واشبيلية وغيرها من مدائن العلم في العصور العباسية حيث كانت القاهرة ملجأ أدباء اللغة العربية وعلمائها يفدون إليها من الشرق والغرب[1] .

ويصف ابن خلدون نشاط الحركة العلمية بالقاهرة بقوله : « ونحن لهذا العهد نرى أنَّ العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستجر ، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف من السنين فاستحكمت فيه الصنائع وتفننت ومن جملتها تعليم العلم ... وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب »[2] .

وقد حظي العلماء والأدباء والكتاب بمميزات معينة طوال عهد المماليك ، أما مظاهر احترام سلاطين المماليك للعلماء فهي كثيرة ، يحدّثنا أبو المحاسن الأتابكي[3] أنَّ الشيخ فتح الدين محمد ابن سيد الناس عندما دخل على السلطان لاجين لم يدعه يقبل الأرض جرياً على العادة المتبعة وقال له : «أهل العلم منزهون عن

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية الجزء الثالث ص١٢٢ .

(٢) تاريخ ابن خلدون دار الطباعة اليزيدية بولاق القاهرة ١٢٨٤ هـ الجزء الأول ص٣٦٣ .

(٣) النجوم الزاهرة ١٠٨/٨ .

هذا » وأجلسه بجواره على المقعد ، ويروى أنه نزل عن سرير الملك ليقبل يدَ الإمام محمد بن علي المنفلوطي[1] . فإذا مات العالم حضر السلطان الصلاة عليه ومشى أمام نعشه إلى أن يوارى الثرى ، وربما دفعته حميته ليشارك في حمل نعشه ، فيكون هذا حافزاً لدفع أكابر الأمراء لتحمله عنه[2] .

وزخر العصر بالعدد الكبير من علماء المذاهب الأربعة ، وكثير من المتصوفة ، وأهل الكلام والأصوليين والنحويين واللغويين والأطباء والمنجمين والفلكيين والمؤرخين إلى غير هؤلاء وهؤلاء[3] .

وقد بلغت المؤلفات خلال حكم المماليك الآلاف ، وحسبنا دليلاً على ذلك أنَّ بعضهم عرف عنه أنه وحده ألَّفَ مئات من الكتب والرسائل ؛ كابن جماعة الذي ذكر عنه أنَّ مؤلفاته جاوزت الألف[4] ، وابن تيمية الحراني « مت ٨٢٧ » الذي

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة الجزء الرابع ص٢١٢ تحقيق محمد سيد جاد الحق .

(٢) النجوم الزاهرة ٥ / ٣٧٨ .

(٣) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي نشر مكتبة الآدات بمصر ط ٢ المجلد الثالث ص٨٨ .

(٤) بغية الوعاة .

قيل إنَّ مؤلفاته أربت على خمسمئة وابن حجر العسقلاني فقد قيل إنَّ مؤلفاته أربت على مئة وخمسين ، وكالسيوطي الذي قيل إن مؤلفاته أربت على ستمئة[1] .

وشهد العصر مجموعات من الكتب الضخمة التي وضعت في كل جانب من جوانب المعرفة منها ما تناول التاريخ بفروعه ، والحديث ومصطلحه ، والفقه والتصوف ، والنحو الخ .

فقد وضعت الموسوعات التاريخية الجامعة لتاريخ مصر وتاريخ قاهرتها ومن هذه الموسوعات :

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك ومؤلفه تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥) والكتاب يؤرخ لمصر من عام ٥٧٧ هـ — ٨٤٤ هـ مرتباً حسب السنين .

(٢) التبر المسبوك في ذيل السلوك ومؤلفه شمس الدين السخاوي . مت ٩٠٢ هـ «وهو يوميات في تاريخ مصر دَوّن فيه مؤلفه حوادث عصره اليومية ، واعتبره تكملة لسلوك المقريزي .

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ومؤلفه أبو المحاسن بن

---

(١) عصر سلاطين المماليك المجلد الثالث ص٩٠ — ٩١ .

تغري بردي . مت ٨٧٤ هـ في تاريخ مصر والقاهرة وأعلامهما وفيضان النيل من الفتح الاسلامي إلى سنة ٨٥٧ هـ .

(٤) حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ومؤلفه أبو المحاسن أيضاً وجعله ذيلاً لكتاب سلوك المقريزي فبدأ به حيث انتهى المقريزي في سلوكه حتى سنة ٨٥٦ ، وبه تاريخ مصر في مدة اثني عشر عاماً مع كثير من التراجم .

(٥) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي وبه تراجم موجزة لكثير من الأعلام ومختصرات عن حوادث مصر منذ قديم الزمان حتى عهد المؤلف .

(٦) بدائع الزهور في وقائع الدهور ومؤلفه أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس المصري الحنفي . مت ٩٣٠ هـ وهو أربعة أجزاء كبار في تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام ٩٢٨ هـ .

ومن المؤلفات التاريخية المشهورة في تراجم الأعلام

آ ـــ كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان . مت ٦٨١ هـ ، وقد وضع ابن شاكر الكتبي (مت ٧٦٤ هـ) ملحقاً لهذا

الكتاب سماه «فوات الوفيات» ضمنه عشرات التراجم لبعض أهل القرن الثامن ... وقد اقتدى بهما الصلاح الصفدي (مت ٧٦٤ هـ) أيضاً في كتابه الجامع المسمى «الوافي بالوفيات» ضمنه تراجم لأهل القرنين السابع والثامن .

ب ــ ثم وضع ابن حجر العسقلاني (مت ٨٥٢ هـ) كتابه «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» ترجم فيه مشاهير القرن الثامن ــ ثم وضع كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» .

جـ ــ ثم وضع السخاوي كتاباً جامعاً لأعلام القرن التاسع الهجري سماه «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ترجم فيه لمشاهير هذا القرن ويقع في اثني عشر جزءاً .

وقد اتجه المؤلفون إلى وضع موسوعات علمية تجمع أشتاتاً من علوم مختلفة فنرى فيها اللغة إلى جانب التاريخ والأدب شعراً ونثراً إلى جانب موضوعات متعددة فمن هذه الموسوعات :

آ ــ لسان العرب لابن منظور . مت ٧١١ هـ .

ب ــ إرشاد الساري إلى شرح البخاري لشهاب الدين القسطلاني «مت ٩٢٣ هـ» .

جـ ـ فتح الباري لشرح البخاري لابن حجر وفيه بحوث فقهية وتاريخية .

د ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي . مت ٨٢١ هـ .

ومن المؤلفات التي اشتهرت في الفقه وأصوله المنهاج الأصلي والمنهاج الفرعي وفي اللغة فصيح ثعلب ، وفي الحديث ألفية العراقي ، والأربعون حديثاً النووية وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وفي القراءات الشاطبيتان .

ويكفي أن نشير إلى ما أورده الأستاذ محمود رزق سليم عن مؤلفات هذا العصر في شتّى ميادين العلم والمعرفة من ذلك :

كتب السيرة النبوية ، كتب تاريخ المدن والأمصار الأخرى ، كتب التاريخ العام ، كتب السير ، تاريخ الخطط والآثار ، تقويم البلدان وما يتصل به ، المؤلفات الدينية ؛ كتب الشافعية في الفقه والأصول ، كتب الحنفية في الفقه وأصوله ، كتب المالكية في الفقه وأصوله ، كتب الحنابلة في الفقه وأصوله ، تفسير القرآن الكريم وما يتصل به ، الحديث ومصطلحه وشرحه ونقده ، التصوف والعقائد ، القراءات[1] .

(١) عصر سلاطين المماليك المجلد الثالث (١٠٥ ـ ١٥٢) .

وقد شهدت مصر في العهد المملوكي حركة عظيمة في التأليف ، وكانت منابع المؤلفين ومادة كتبهم ، ما خلفه الشرق العربي من تراث ضخم تعاقبت على بنائه الأجيال وما جاء من المغرب والأندلس ، وقد صهرت بيئة مصر هذا النتاج وصبته في قالب جديد ، وحظيت الدراسات الدينية بالمنزلة الأولى في التأليف ، ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر ، فقد وضعت فيهما أسفار قيّمة ، وعرف بهما رجال أفذاذ ، ونحن لا ننكر أنّ نحويي هذا العصر — إلّا في القليل النادر — لم يأتوا بجديد ، وقصارى جهودهم انصبت في هذه الفترة على توضيح مسائل النحو ، وتوجيه قواعده ، والاستدلال لها ، مع عرض الآراء المتناقضة والموازنة بينهما ، وترجيح أحدها غير أننا لا نرى مناصاً من التنويه بأنّ بعضهم كانت له في بحوثه شخصية قوية ، وعقلية مبدعة خلاقة ، تشعرنا أنّه كان حسن التذوق لمادته ، كامل الإلمام ، دقيق الملاحظة مع استيعاب شامل ، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد كابن مالك ، وابن هشام . وقد ظهر في عصر المماليك عدد كبير من النحاة البارزين والمشهورين منهم : **ابن الناظم** «**محمد بدر الدين بن محمد . مت ٦٨٦ هـ**» وقد شرح بعض كتب أبيه ، كشرح الألفية وقد

اشتهر هذا الشرح بشرح ابن المُصَنّف ، خطّأ والده في بعض المواضع[1] وشرح أيضاً لامية الأفعال أو المفتاح في أبنية الأفعال لوالده[2] . وله أيضاً المصباح في اختصار المفتاح للسكاكي في المعاني والبيان[3] ومن كتبه أيضاً : شرح ملحة الإعراب[4] ، وشرح كافية ابن الحاجب[5] .

ومن نحاة هذا العصر ابن النحاس الحلبي الأصل « محمد ابن ابراهيم بن محمد أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي . مت ٦٩٨ هـ[6] وله من الكتب :

---

(١) انظر كشف الظنون ١ / ١٥١ ، والأعلام ٧ / ٢٦٠ وتوجد نسخ مخطوطة منه بمكتبات العالم وطبع في بيروت ١٣٠٢ هـ .

(٢) الأعلام ٧ / ٢٦٠ وتوجد منه نسخ مخطوطة بمكتبات برلين وباريس والاسكوريال والجزائر (بروكلمان ٥ / ٢٩٢ تاريخ الأدب العربي) .

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٧٠٧ ، الأعلام ٧ / ٢٦٠ ، تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٥٢ وتوجد نسخ مخطوطة بمكتبات العالم .

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ تاريخ الأدب العربي ٥ / ١٥٣ وهي نظم تعليمي للنحو لأبي القاسم الحريري مت ٥١٦ هـ .

(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٩٦ ، ٣١٠ وتوجد منه نسخ بالاسكوريال .

(٦) انظر بغية الوعاة للسيوطي الجزء الأول .

(١) شرح ديوان امرىء القيس المسمى بالتعليقة[١] .

(٢) ديوان طبع في بيروت سنة ١٣١٣ هـ[٢] .

(٣) شرح قصيدة فيما يقال بالياء والواو للأديب «يوسف بن اسماعيل الشواء الحلبي . مت ٦٣٥ هـ»[٣] .

(٤) مجموع فيه تعليقات لابن جني[٤] .

ومن النحاة المشهورين في هذا العصر «**الحسن بن قاسم المرادي» ويعرف بابن أم قاسم وهي جدّته أم أبيه فنسب إليها فقيل : ابن أم قاسم . مت ٧٤٩ هـ**[٥] . ومن أشهر مصنفاته :

١ ــ الجنى الداني في حروف المعاني[٦] .

---

(١) الأعلام ١٨٧/٦ ، تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥ وتوجد نسخة منه بالاسكوريال .

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥ .

(٣) كشف الظنون ١٣٤٤/٢ ، تاريخ الأدب العربي ٥٢/٥ ، ٢٩٧ . وتوجد منه نسخة بمكتبة كوبريلي .

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢٩٧/٥ .

(٥) بغية الوعاة .

(٦) طبع الكتاب بمطابع المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة .

٢ ـــ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك[١] .
٣ ـــ شرح حزر الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ، وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية للشيخ أبي محمد القاسم الشاطبي . مت بالقاهرة ٥٩٠ هـ[٢] .

ومن نحويي هذا العصر البارزين ابن عقيل « عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل . مت ٧٦٩ هـ[٣] ومن مصنفاته :

(١) شرح ألفية ابن مالك في النحو[٤] .
(٢) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك[٥] .

وابن جماعة « محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن

---

(١) كشف الظنون ١ / ٤٠٦ وذكر بروكلمان تاريخ الأدب العربي (٥ / ٢٧٦ أنه توجد منه نسخ مخطوطة بمكتبات الاسكوريال والقاهرة) .
(٢) كشف الظنون ١ / ٦٤٨ .
(٣) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٢ / ٣٧٢ ـــ ٣٧٤) .
(٤) توجد منه نسخ مخطوطة بمعظم مكتبات العالم وطبع في بولاق عدة طبعات (١٢٥٠ هـ ، ١٢٥٣ هـ ١٢٨١ هـ والقاهـــرة سنـــة ١٢٧٩ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٦ ، ١٣١٤ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٥ ، إضافة إلى بيروت وليبك وبرلين .
(٥) تاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٧٦ ، وتوجد نسخ منه مخطوطة بمكتبات الجزائر وبرلين والقاهرة .

ابراهيم بن جماعة . مت ٨١٩ هـ[1]» وله حاشية على شرح الجاربردي على الشافية[2] ، وينسب إليه عدد من الكتب المطبوعة منها شرح ألفية ابن مالك في النحو[3] ، وشرح شافية ابن الحاجب[4] .

ومن أهم نحاة هذا العصر «خالد الأزهري . مت ٩٠٥ هـ»[5] ومن أشهر مصنفاته :

(١) التصريح بمضمون التوضيح «وهو شرح لأوضح المسالك لابن هشام على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية العلامة يس العليمي[6] .

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي .

(٢) الأعلام ٦/٢٨٢ ، كشف الظنون ٢/١٠٢١ معجم المطبوعات لسركيس ١/٦٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٥/٢٧٨ وتوجد نسخة مخطوطة منه بالقاهرة .

(٤) تاريخ الأدب العربي ٥/٣٢٩ وتوجد نسخ منه بمكتبات الاسكندرية ، رامبور ، وطبع في استانبول ١٣١٠ في مجموعة .

(٥) الضوء اللامع ٣/١٧١ ــ ١٧٢ .

(٦) طبع في بولاق ١٢٩٤ هـ ومطبعة محمد مصطفى ١٣٠٥ والمطبعة الأزهرية ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ . انظر معجم المطبوعات ، سركيس ، ١/٨١١ ــ ٨١٢ .

(٢) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب المشهور بمعرب الألفية وبهامشه موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب[1] .

ونصل إلى السيوطي وهو أنبه علماء ذلك العصر « جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ، مت ٩١١ هـ ، كان آية كبرى في سرعة التأليف ، وقد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته ، ومن هذه المصنفات :

(١) الاتقان في علوم القرآن[2] .

(٢) إتمام الدراية لقراء النقاية وهو شرح على النقاية له[3] .

(٣) الأشباه والنظائر النحوية[4] .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو[5] .

---

(١) طبع بمصر ١٢٧٤ هـ ، ومطبعة شرف ١٢٩٩ . الأزهرية : ١٣٠١ ، ١٣٠٨ ، ومطبعة محمد مصطفى ١٣٠٢ .

(٢) طبع بكلكتا ١٢٧١ ، مصر ١١٧٩ ، ١٢٨٧ ، ومطبعة عثمان عبد الرازق ١٣٠٦ ، والميمنية ١٣١٧ .

(٣) طبع بالهند ١٣٠٩ ، فاس ١٣١٧ ، وطبع بهامش مصباح العلوم للسكاكي ١٣١٧ .

(٤) طبع حيدر آباد ١٣١٦ هـ (معجم المطبوعات لسركيس ١ / ١٠٧٥) .

(٥) طبع حيدر آباد ١٣١٠ هـ (معجم المطبوعات لسركيس ١ / ١٠٧٥) .

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة[١] .

(٦) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة[٢] .

(٧) شرح شواهد مغني اللبيب[٣] .

(٨) همع الهوامع شرح جمع الجوامع[٤] .

وقد نحا بعض النحاة إلى وضع المتون ، ثم إلى شرحها ، ثم إلى شرح هذا الشرح ، أو اختصاره على نمط ما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه ، وزادت التحشية على المؤلفات ، حيث شهد العصر ظاهرة التقليد ، وظاهرة المتون ، والشروح ، والتعليقات ، والإكمالات ، والتذييلات ، حتى نتج عن ذلك نتاج وفير في هاتين المادتين النحو والصرف .

---

(١) مطبعة السعادة ١٣٢٦ ، وقد طبع بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم نشر البابي الحلبي .

(٢) طبع بمصر ١٨٦٠ م ، ومطبعة الوطن ١٢٩٩ هـ والسعادة ١٣٢٤ هـ .

(٣) طبع بالمطبعة البهية ١٣٢٢ وطبع في جزءين ببيروت بتعليق الشيخ الشنقيطي .

(٤) تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني طبع دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت/لبنان .

الرحمن الصائغ أنه أدرك بجامع عمرو قبل الوباء الكائن في سنة تسع وأربعين وسبعمئة بضعاً وأربعين حلقة لأمراء العلم[1] .

(٢) **جامع أحمد بن طولون** : بناه أبو العباس أحمد بن طولون ، وكان ابتداء بنائه سنة ثلاث وستين ومئتين والانتهاء منه سنة ست وستين ، **وجدّده لاجين** ، ورتب فيه دروس التفسير والحديث والفقه على المذاهب الأربعة والطب والميقات ، وقد ولي نظره قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، ثم عز الدين بن جماعة[2] .

(٣) **الجامع الأزهر** : أنشأه القائد جوهر الصقلي وابتدأ بناؤه سنة تسع وخمسين وثلاثمئة واكتمل بناؤه سنة إحدى وستين ، وقد جدد في أيام الظاهر **بيبرس** ، وكان الجامع عامراً بتلاوة القرآن ودراسته ، وتلقينه ، والاشتغال بأنواع العلوم كالفقه والحديث والتفسير ، والنحو ، ومجالس الوعظ[3] .

(٤) **جامع الحاكم** : أول من أسسه **العزيز بالله بن المعز** وكان تمام عمارته سنة **ثلاث وتسعين وثلاثمئة** ، وقد هدم في الزلزلة الكائنة

---

(١) الخطط للمقريزي ٢/٢٤٦ ، وحسن المحاضرة للسيوطي ٢/١٣٥ ــ ١٣٧ .

(٢) حسن المحاضرة ٢/١٣٨ ــ ١٤٠ ، الخطط ٢/٢٦٥ ــ ٢٦٩ .

(٣) الخطط للمقريزي ٢/٢٧٣ ــ ٢٧٧ ، حسن المحاضرة ٢/١٤٠ .

فمن المؤلفات التي نالت شهرة وحظيت بالعناية والدراسة والاهتمام والشرح ألفية ابن مالك ، كما حظي كتابه «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» بعدد من الشروح ، كما حظيت الكافية لابن الحاجب ، والشافية أيضاً بشروح عديدة ، ومختصرات متنوعة ، ثم جاء كتاب المغني لابن هشام ليشغل اهتمام النحويين ، فأقدموا على شرحه ، أو وضع الحواشي عليه أو شرح أبياته وشواهده .

كما هَيّأ القاهرة لتتبوأ هذه المكانة العلمية وجود العديد من الجوامع والمدارس والخوانق والزوايا سواء تلك التي كانت موجودة أو التي بناها المماليك ، ولقد قامت الجوامع بدور كبير في نشر العلم ، حيث لم يكن دور المسجد مقتصراً على أداء فروض العبادة ، وإنما تعدّاها إلى أغراض أخرى أهمها التدريس ، ولم يكن التدريس دينياً فحسب وإنما تخطاه إلى علوم أخرى متعدّدة يأتي في مقدمتها الطب ، وأهم تلك الجوامع :

(١) **جامع عمرو** : وهو الجامع العتيق المشهور بتاج الجوامع ، **وهو أول مسجد أسس بديار مصر** ، وقد روي عن محمد بن عبد

في سنة اثنتين وسبعمئة فجدده بيبرس الجاشنكير ورتب فيه دروساً على المذاهب الأربعة ، ودرس حديث ، ودرس قراءات ، ودرس نحو ، وجعل لكل درس مدرساً فرتب في تدريس الشافعية بدر الدين محمد بن جماعة الشافعي ، وفي الحنفية شمس الدين أحمد السروجي الحنفي ، وفي تدريس المالكية قاضي القضاة زين الدين علي بن مخلوف المالكي ، وفي تدريس الحنابلة قاضي القضاة شرف الدين الجواني ، وفي درس الحديث الشيخ سعد الدين مسعود الحارثي وفي درس النحو الشيخ أثير الدين أبا حيان ، وفي درس القراءات السبع الشيخ نور الدين الشطنوفي وفي التصدير لإفادة العلوم علاء الدين علي بن اسماعيل القونوي ، وعمل بيبرس الجاشنكير فيه خزانة كتب جليلة ، وجعل فيه عدة متصدرين لتلقين القرآن الكريم ، وعدة قراء يتناوبون قراءة القرآن ومعلماً يقرىء أيتام المسلمين[1] .

وشيد المماليك عدداً من الجوامع كالجامع الأقمر ، وجامع الروضة ، وجامع الظاهر وجامع قوصون ، وجامع

---

(١) الخطط للمقريزي ٢/٢٧٧ ــ ٢٨٢ ، حسن المحاضرة ٢/١٤٠ ــ ١٤١ .

أصلم ، وجامع بشتاك ، وآق سنقر ، وجامع آل ملك ، وجامع ابن غازي ، وجامع التركاني ، وجامع شيخو[1] .

ولعل أهم الجوامع التي أنشأها المماليك جامع الملك الناصر حسن ، وجامع القلعة وقد أنشأه الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ثماني عشر وسبعمئة وعمره أحسن عمارة[2] .

---

(١) الخطط للمقريزي (٢/٢٩٧ ــ ٣٠٧) .

(٢) الخطط ٢/٣١٦ .



٢ ــ المدارس

وقد لعبت المدارس أيضاً دوراً كبيراً في نشر العلم والمعرفة ، وتبوّأ رئاستها والتدريس فيها عدد كبير من العلماء المشهود لهم بالفضل والعلم ، وأهم هذه المدارس :

(١) المدرسة الصلاحية :

بناها السلطان **صلاح الدين بن أيوب** ، فلما كانت سنة ثمان وسبعين وستمئة تعاقب على ولايتها والتدريس فيها مجموعة من العلماء مثل **تقي الدين بن رزين** ، **وتقي الدين بن دقيق العيد** وممن وليها **البرهان بن جماعة** ، **ثم الشيخ سراج الدين البلقيني** ، وقد وليها العلاء القلقشندي ، وابن حجر[1] .

---

(١) حسن المحاضرة ١/١٤٢ ــ ١٤٣ .

(٢) المدرسة الكاملية :

وهي دار الحديث بناها **الملك الكامل** ، وممن وليها **ابن دقيق العيد** ، **والبدر بن جماعة** **والحافظ زين الدين العراقي** ، والشيخ **سراج الدين بن الملقن**[١] .

(٣) المدرسة الظاهرية القديمة :

شرع في بنائها الملك الظاهر **بيبرس البندقداري** سنة إحدى وستين وستمئة ، ورتب لتدريس الشافعية **تقي الدين بن رزين** ، **وللحنفية محب الدين عبد الرحمن** بن الكمال ، ولتدريس الحديث **شرف الدين الدمياطي** ، ولاقراء القراءات **كمال الدين القرشي**[٢] .

(٤) المدرسة الناصرية :

ابتدأ عمارتها **العادل كتبغا وأتمها الناصر محمد بن قلاوون**

---

(١) الخطط ٢ / ٣٧٥ ــ ٣٧٨ ، حسن المحاضرة ٢ / ١١٤ .

(٢) الخطط للمقريزي ٢ / ٣٧٨ ــ ٣٩٧ ، حسن المحاضرة ٢ / ١٤٥ .

وفرغ من بنائها سنة ثلاث وسبعمئة ، ورتب فيها دروساً للمذاهب الأربعة[1] .

(٥) مدرسة صرغتمش :

ابتدىء بعمارتها في رمضان سنة ست وخمسين وسبعمئة وتمت في جمادى الأولى سنة سبع وخمسين ، ورتب فيها دراسة الفقه على المذاهب الأربعة ، وهي من أبدع المباني وأجلها[2] .

وكانت مكتبات المدارس والجوامع في عصر المماليك على درجة فائقة من الاعداد والغنى وقد ألحق بالمدرسة الظاهرية خزانة كتب جليلة تشمل على مجموعة ضخمة من المراجع في مختلف العلوم[3] .

وكذلك حرص **السلطان المنصور قلاوون على أن يزود مكتبة المدرسة المنصورية بالكثير من** كتب التفسير والحديث والفقه واللغة والطب والأدبيات ودواوين الشعراء .

---

(١) الخطط للمقريزي ٢/٣٧٩ ، حسن المحاضرة ٢/١٤٥ .
(٢) الخطط للمقريزي ٢/٤٠٣ ـ ٤٠٤ ، حسن المحاضرة ٢/١٤٦ .
(٣) الخطط للمقريزي ٢/٣٧٩ ، العصر المملوكي د . عاشور ص٣٣٣ .

ولم يقل اهتمام سلاطين المماليك الجراكسة بالكتب عن اهتمام سلاطين دولة المماليك الأولى فنسمع عن خزائن الكتب التي ألحقها سلاطين الجراكسة مثل برقوق ، والمؤيد شيخ ، والأشرف قايتباي ، والأشرف قانصوه الغوري[1] .

وقد ألحقت خزانات الكتب أيضاً بالخانقاوات والجوامع ، وفي جميع الحالات قام بالإشراف على خزانة الكتب خازن الكتب ومهمته ترتيب الكتب ، أو تنظيمها ، وحفظها ، وترميمها بين حين وآخر ، لذلك كان يختار لخزانة الكتب عادة فقيهاً أو عالماً يُراعى فيه سعة العلم والأمانة[2] .

---

(١) الخطط للمقريزي ٢/٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، العصر المماليكي ص٣٣٤ .

(٢) العصر المماليكي ٣٣٤ ، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ١٤٦ .

٣ ــ الخوانق والروابط والزوايا

الخانقاه : لفظ مأخوذ من الفارسية ، ومعناه البيت الذي ينزل فيه الصوفية . أمَّا **الرباط** فهو في الأصل البناء المحض الذي يقام قرب الحدود ، ويرابط به جماعة من المجاهدين لمهاجمة الأعداء ودفع خطرهم ، ثم أصبح يطلق على المكان الذي ينزل فيه الصوفية . **والزاوية** يقصد بها في الأصل مبنى أو مسجد للصلاة أو للعبادة[١] .

وأهم الخوانق :

(١) خانقاه سعيد السعداء :

وكان داراً لسعيد السعداء قنبر ، وقفها صلاح الدين الأيوبي

---

(١) الخطط للمقريزي ، والمجتمع المصري أيام المماليك (ص١٦٥) .

في سنة تسع وستين وخمسمئة **وهي أول خانقاه عملت بديار مصر** ، ونعت شيخها بشيخ الشيوخ ، وكان سكانها من الصوفية يعرفون بالعلم والصلاح . وممن وليها قاضي القضاة **تاج الدين بن بنت الأعز** ، **وبدر الدين بن جماعة** ، **والشيخ تقي الدين القلقشندي**[1] .

(٢) خانقاه شيخو :

بناها الأمير الكبير **سيف الدين شيخو العمري** ، ورتب فيها أربعة دروس على المذاهب الأربعة ودرس حديث ، ودرس قراءات ، وشرط في شيخها الأكبر أن يكون عَلَم الحنفية في الديار المصرية وأن يكون عارفاً بالتفسير والأصول ، وأول من تولى المشيخة الشيخ **أكمل الدين البابرتي** وأول من تولى تدريس الحنابلة **الشيخ موفق الدين** ، وأول من تولى الحديث **جمال الدين الزولي**[2] .

---

(١) الخطط للمقريزي ٢ / ٤١٤ ــ ٤٢٧ ، حسن المحاضرة ١ / ١٤٣ ــ ١٤٤٠) .

(٢) الخطط للمقريزي ٢ / ٤٢١ ، حسن المحاضرة ٢ / ١٤٥ ــ ١٤٦ .

(٣) الخانقاه البيبرسية :

بناها الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير سنة سبع وسبعمئة ، ذكر المقريزي أنها أجمل خانقاه بالقاهرة بنياناً ، وأوسعها مقداراً ، وأتقنها صنعة[١] .

(١) الخطط للمقريزي ٢/٤١٦ ونقل السيوطي عنه في حسن المحاضرة ٢/١٤٥ .



المدرسة المصرية في النحو

عندما نتحدث عن المدرسة المصرية في النحو نحب أن نشير إلى أنَّ المدرسة المصرية تمثل النحو العربي في أنحاء الوطن العربي ، **ومنهج هذه المدرسة يقوم على الاختيار والانتقاء من المدارس النحوية السابقة** ، وأهمُّ ما يميز هذه المدرسة أنها استطاعت أن تخضع ما اختارته من مذاهب وآراء لتنسيق موزون دقيق ومحكم حتى ليخيل إلينا أنَّنا أمام مدرسة موحدة الاتجاه ، متحدة الآراء والأهداف ، بالإضافة إلى ظهور بعض العلماء المصريين النابهين الذين وطّدوا بناء النحو ، ودعّموا أركانه ، ورسخوا قواعده ، وطعموه بأفكار جديدة .

ويرجع اتصال نحاة مصر بالبصريين إلى القرن الثاني الهجري حيث يذكر لنا أصحاب التراجم أنَّ أول نحوي مصري هو

عبد الرحمن بن هرمز (مت ۱۱۷ هـ)[1] . وكانت المدرسة المصرية في مراحلها الأولى شديدة النزوع إلى المدرسة البصرية ، كما فعل وَلّاد المصادري «**الوليد بن محمد التميمي المصادري**»[2] وهو أول من شدَّ الرحلة من مصر إلى العراق طلباً للنحو فأدرك الخليل بن أحمد ، ولازمه ، وسمع منه الكثير ، وأخذ عنه ، وأكثر من ذلك ، ثم قفل راجعاً ليتصدر لمهمة التدريس والإفادة ، حيث اصطحب معه عدداً كبيراً من الكتب ، ومات ولاد في رجب سنة ثلاث وستين ومئتين .

وتفتحت أعين طلبة العلم على أبعاد الحركة العلمية التي كانت البصرة والكوفة ميداناً لها ، وبهرهم ذلك التنافس العلمي بين هاتين المدرستين ، وجذبهم بريقه ، فظهرت طائفة منهم ترسمت خطى علماء العراق ، وحاكتها في التأليف ، وكان زعيم تلك الحركة الجديدة هو «**أبو علي الدينوري**»[3] حيث قدم البصرة ، وأخذ عن المازني ، وحمل عنه كتاب سيبويه ، ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ على

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبع دار المعارف بمصر ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٣ م .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص٢١٣ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص٢١٥ ، إنباه الرواة ١ / ٣٣ ـــ ٣٤ .

أبي العباس المبرد كتاب سيبويه ، ثم قدم مصر ، وقيل إنَّه ألَّف كتاباً في النحو سماه «المُهَذِّب» جلب في صدره اختلاف البصريين والكوفيين . ت بمصر سنة تسع وثمانين ومئتين .

غير أن تأثر نحاة مصر بمدرسة البصرة لا يعني أن رواد هذه المدرسة بقوا بعيدين عن التأثر بالنحو الكوفي فهذا «**أبو الحسين ابن ولاد** ؛ **محمد بن الوليد بن ولاد**[1] قد رحل إلى العراق وأقام بها ثمانية أعوام ، ولقي المبرد وثعلباً ، وقرأ على المبرد كتاب سيبويه ، وعاد إلى مصر ليتصدر للتدريس والإفادة وصار كتاب سيبويه بعد موته إلى ابنه أبي العباس «**أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي** »[2] وهو نحوي ابن نحوي ابن نحوي ، وكان بصيراً بالنحو ، رحل إلى بغداد ، ولقي أبا اسحاق وإبراهيم الزَّجَّاج وغيره ، ورجع إلى مصر ، وأقام بها يفيد ويصنف إلى أن مات ، وكان زميل أبي جعفر النحاس في الدراسة توفي بمصر سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمئة .

ثم أخذت المدرسة البصرية تترسم خطى المنهج البغدادي ، **حيث تأخذ ما تراه صواباً من آراء المدرستين البصرية والكوفية ، والأخذ أحياناً بآراء المدرسة البغدادية مع تَفَرُّدِها بآراء اجتهادية**

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص٢١٧ ، إنباه الرواة ٣/ ٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢١٩ ، إنباه الرواة ١/ ٩٩ — ١٠١ .

ويعتبر **أبو جعفر النحاس «أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادي المصري»**[1] خير من يمثل هذا الاتجاه ، ولد وعاش بمصر ومات بها ، وقد غادر مصر إلى العراق فتلقى العلم في بغداد على المبرد ، وأبي اسحاق الزجاج وابن كيسان ، وابن الأنباري ، محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن الأنباري ، ومن أهم تلاميذ أبي جعفر **أبو بكر الإدفوي**[2] ؛ **«محمد بن علي بن محمد الإدفوي المصري النحوي المفسر»** أصله من إدفو بصعيد مصر ، صحب أبا جعفر ، وأخذ عنه ، وأكثر ، وروى كل تصانيفه ، وقد قام أحد الطلاب الأندلسيين واسمه **«محمد بن يحيى الرياحي»**[3] . بنقل كتاب سيبويه إلى الأندلس ، كما أنه روى عنه من كتبه «الكافي» و«المقنع» و«الاشتقاق» و«صناعة الكتاب» .

ونتقدم قليلاً فيبرز في عصر المستنصر الفاطمي **نحوي كبير هو ابن بابشاذ**[4] ؛ **أبو الحسن طاهر بن أحمد** دخل بغداد تاجراً

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٢٠ — ٢٢١ ، إنباه الرواة ١ / ١٠١ — ١٠٤ .

(٢) إنباه الرواة ٣ / ١٨٦ — ١٨٨ ، شذرات الذهب ٣ / ١٣٠ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين (٣١٠ — ٣١٤) ، إنباه الرواة ٣ / ٢٢٩ .

(٤) نزهة الألباب ص٣٦١ ، إنباه الرواة ٢ / ٩٥ — ٩٧ .

في الجوهر واللؤلؤ ، فأخذ عن علمائها ، ورجع إلى مصر ، فتصدَّر للإقراء بجامع عمرو بن العاص ، ثم خدم في ديوان الإنشاء توفي بمصر سنة أربع وخمسين وأربعمئة وقيل بعد ذلك ، و« بابشاذ » كلمة أعجمية تعني « الفرح والسرور » .

وفي أواخر العصر الفاطمي وأوائل العصر الأيوبي نجد « **عبد الله بن بري النحوي اللغوي المقدسي الأصل المصري المولد والمنشأ** ، مولده بمصر سنة تسع وأربعين وأربعمئة ، كان عارفاً بكتاب سيبويه وعلله وبغيره من الكتب توفي بمصر سنة اثنتين وثمانين وخمسمئة[1] . ونزل مصر **أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي ابن عبد النور الزَّواوي المغربي الملقب « زين الدين »** مولده بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمئة ، وقدم دمشق فأقام بها زماناً طويلاً ، ثم رحل إلى مصر فتوطن بها ، كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة توفي بمصر سنة ثمان وعشرين وستمئة[2] ومن معاصري ابن معط « **علي بن عبد الصمد بن محمد بن مفرج أبو الحسن المعروف بابن الرماح النحوي المقرىء الشافعي**[3] مولده بالقاهرة

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ١١٠ ــ ١١٢ ، معجم الأدباء ١٢ / ٥٦ ــ ٥٧ .

(٢) معجم الأدباء ٢٠ / ٣٥ ــ ٣٦ ، وفيات الأعيان ٦ / ١٩٧ .

(٣) بغية الوعاة ، المدارس النحوية ٣٤٠ .

سنة سبع وخمسين وخمسمئة ووفاته بها سنة ثلاث وستين وستمئة .

ثم يظهر في القرن السابع الهجري «ابن الحاجب» **أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس** الكردي الأصل ، الأسنائي المولد ، المقرىء ، النحوي ، المالكي ، الفقيه ، ولد بإسنا من صعيد مصر سنة إحدى وسبعين وخمسمئة ، اشتغل بالقراءات على الشاطبي ، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك ، انتقل إلى دمشق وتبحر في العلوم ، وكان الأغلب عليه علم العربية صنف في النحو «الكافية» وشرحها ونظمها ، وفي التصريف «الشافية» وشرحها ، وانفرد بآراء نحوية مخالفة لما اتفق عليه النحاة ؛ توفي بالإسكندرية سنة ست وأربعين وستمئة[1] . ويعدُّ الإمام الشاطبي من نحاة هذا العصر المشهورين ؛ «**محمد بن علي ابن يوسف الأنصاري**»[2] . **ولد ببلنسية سنة إحدى وستمئة ، كان إمام عصره في اللغة ، هو صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، وله شرح على الشافية ، توفي سنة أربع وثمانين** وستمئة . ثم يظهر نحوي العصر ومفسره ، ومقرؤه ، ومؤرخه ،

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨ ــ ٢٥٠ ، حسن المحاضرة ١ / ٢١٠ .

(٢) بغية الوعاة ، حسن المحاضرة ١ / ٢٤٦ .

وأديبه **الإمام أثير الدين أبو حَيَّان ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي النِفري** ــ نسبة إلى نفرة بكسر النون وسكون الفاء قبيلة من البربر ــ المالكي ثم الشافعي ، مولده بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمئة ؛ توفي بالقاهرة في ثاني عشر صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة كان إماماً في علم النحو ، إماماً في اللغة ، عالماً بالقراءات والحديث ومن أهم تصانيفه البحر المحيط في التفسير[1] .

ونستطيع أن نلخص خصائص المدرسة المصرية في النحو بما يلي :

(١) كانت المدرسة المصرية **شديدة النزوع والميل إلى المدرسة البصرية** ، كما فعل ولاد بن محمد التميمي ، وحيث أخذ محمد ابن ولاد كتاب سيبويه عن المبرد .

(٢) **لا يعني هذا أنَّ المدرسة البصرية لم تتأثر بالمدرسة الكوفية** ، فلقد ألف أبو علي الدينوري كتابه «المهذب» تعرَّضَ فيه للخلاف بين المدرستين ، كما التقى أبو الحسين بن ولاد بإمام المدرسة الكوفية ثعلب وأخذ عنه .

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥ / ٧٠ ــ ٧٦ .

(٣) **ثم أخذت المدرسة المصرية تترسم خطى المنهج البغدادي في النحو** ، حيث تأخذ ما تراه صواباً من المدرستين ، مع تفردها بآراء اجتهادية ، وخير من يمثل ذلك الاتجاه أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ ، وابن بري .

(٤) **تنشط المدرسة المصرية منذ العصر الأيوبي** ، ويظهر فيها أعلام بارزون مثل ابن معط ، وابن الرماح ، وبهاء الدين بن النحاس ، وابن أم قاسم .

(٥) **يعتبر ظهور ابن الحاجب علامة بارزة في مسيرة هذه المدرسة** ، حيث ينفرد ببعض الآراء والتوجيهات التي يخالف بها ما اتفق عليه جمهور النحاة .

(٦) **أبرز علماء هذه المدرسة ابن هشام الذي يأخذ من النحويين على اختلاف مدارسهم ، وميولهم ومذاهبهم** ، فيقبل بعضها ويردُّ الآخر بعد نقد ، وبحث ، وتمعن ، وتمحيص مع انفراده ببعض الآراء والتوجيهات .

(٧) **تظلُّ الدراسات النحوية بعد ابن هشام نشطة فيظهر ابن عقيل شارح الألفية ، والدماميني شارح المغني ، وتقي الدين الشُمُنّي موضح المغني والمدافع عن آراء ابن هشام وأحكامه فيه ، ثم الشيخ خالد الأزهري شارح التوضيح**

لابن هشام ، والأشموني شارح الألفية والصَبّان في حاشيته على شرح الأشموني .

(٨) ثم يظهر السيوطي حيث تَوَّج نشاط هذه المدرسة ، وكمَّل ما فاتها ، وله في النحو مصنفات عدّة .

(٩) وقد استمر نشاط هذه المدرسة في العصر الحديث ، فظهر الدسوقي ، والشيخ حسن العطار وله حاشية على شرح الأزهرية ، والشيخ محمد الخضري وله حاشية على شرح ابن عقيل ، والأبياري شارح حاشية الأمير على مغني اللبيب .

البـاب الثاني



٥

الكتب المؤلفة في الأدوات قبل كتاب مغني اللبيب لابن هشام

قبل أن نتعرض لابن هشام ومنهجه في النحو وبصورة خاصة في كتابه المغني ، لا بُدَّ لنا من مقدّمة موجزة نعرّف فيها ببعض المؤلفات التي سبقت كتاب المغني ، تعرض فيها أصحابها للأدوات ومعانيها .

يقول طاشكبري زادة : «المراد بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف»[١] وهو علم نشأ في ركاب تفسير القرآن الكريم كما يذكر صاحب كشف الظنون[٢] .

---

(١) أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكبري زاده تحقيق كامل كامل بكري ، عبد الوهاب أبو النور مفتاح العادة ٢/٤١٧ .

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/١٧٢٩ .

ونعثر على معاني الأدوات بين طيّات كتب التفسير ، وشروح الدواوين ، والمصنفات النحوية واللغوية ، والبلاغية ، ثم شعر النحاة بضرورة تصنيف كتب خاصة في الأدوات ومعانيها ، وشواهدها ، ومذاهب النحاة المختلفة فيها .

غير أن شهرة كتاب مغني اللبيب يجب ألّا تنسينا الكتب المؤلفة قبله ، حيث نعتقد جازمين أنَّ ابن هشام قد اعتمد على هذه الكتب نظراً للتشابه الكبير بين مادتها ومادة كتابه ، ومن هذه الكتب :

(أ) اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ[1]

وهو كتاب تناول فيه أبو القاسم الزجاجي حرف اللام في اللغة العربية ، فعرض كل ما يتصل بهذا الحرف ، ومواقعه في الكلام ، وأحكامه المختلفة ، ومعانيه المتعددة ، وظواهره النحوية والإعرابية يقول في المقدمة : هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله عز وجل ومعانيها وتصرفها

(١) تحقيق الدكتور مازن المبارك من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، والمطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .

والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف وبالله التوفيق . **فاللامات إحدى وثلاثون لاماً :**

١ ـ لام أصلية ، ٢ ـ لام التعريف ، ٣ ـ لام الملك ، ٤ ـ لام الاستحقاق ، ٥ ـ لام كي ، ٦ ـ لام الجحود ، ٧ ـ لام إنَّ ، ٨ ـ لام الابتداء ، ٩ ـ لام التعجّب ، ١٠ ـ لام تدخل على المُقْسَم به ، ١١ ـ لام تكون جَواب القسم ، ١٢ ـ لام المُسْتَغَاث به ، ١٣ ـ لام المُسْتَغَاثُ من أجله ، ١٤ ـ لام الأمر ، ١٥ ـ لام المُضْمَر ، ١٦ ـ لام تدخل في النفي بين المضاف والمضاف إليه ، ١٧ ـ لامٌ تدخل في النداء بين المضاف والمضاف إليه ، ١٨ ـ لامٌ تدخل بين الفعل المستقبَل لازمةً في القَسَم ولا يجوز حذفها ، ١٩ ـ لامٌ تلزم إنَّ المكسورة إذا خُفّفت من الثقيلة ، ٢٠ ـ لام العاقبَة ، ويسميها الكوفيون لام الصيرورة ، ٢١ ـ لام التبيين ، ٢٢ ـ لام لو ، ٢٣ ـ لام لولا ، ٢٤ ـ لام التكثير ، ٢٥ ـ لام تزاد في عبدل وما أشبهه ، ٢٦ ـ لام تزاد في لَعَلَّ ، ٢٧ ـ لام إيضاح المفعول من أجله ، ٢٨ ـ لام تعاقب حروفاً وتعاقبها ، ٢٩ ـ لام تكون بمعنى إلى ، ٣٠ ـ لام الشرط ، ٣١ ـ لام توصل الأفعال إلى المفعولين وقد يجوز وصل الفعل بغيرها .

ويعرض كما ذكر كل لام من هذه اللامات بالتفصيل عارضاً آراء علماء اللغة والنحو ومستشهداً على أحكام كل لام بالآيات القرآنية والشعر .

ويمثل الزجاجي نهج المدرسة البغدادية في النحو ، **وهو نهج يقوم على الاختيار والانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية** ، فقد أخذ الزجاجي عن أساتذة من المدرستين غير أننا لا نستطيع أن ننكر تعاطفه وميله إلى مدرسة البصرة ويرجع هذا إلى تأثره الشديد بأستاذه الزجاج وملازمته له حتى أصبح ينسب إليه .

(٢) منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني[1] ، وهو باسم « معاني الحروف » عند ياقوت ، والقفطي ، والسيوطي[2] ، وتقع هذه الرسالة في أربعين صفحة ، اختار الرماني

(١) مطبوع باسم منازل الحروف ، وذلك في المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات التي يصدرها في النجف الأستاذ محمد حسن آل ياسين ، ونشره غلام مصطفى في مجلة كلية الألسنة الشرقية بلاهور عدد ٢ مجلد ٧ ــ ١٨ ــ ٤٢ . قال ناشرها : إنَّ الناسخ هو الذي أطلق عليها هذا الاسم وإنه تابعه على ذلك .

(٢) معجم الأدباء ١٤ / ٧٥ ، إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ ، بغية الوعاة ص٣٤٤ .

عدداً من الحروف ، وذكر أقسام كل حرف منها ، وكيفية استعماله ، ومعانيه المختلفة ، مؤيّدة بشواهد من القرآن الكريم والشعر . وقد شرح كتاب «معاني الحروف» علي بن فضال المجاشعي القيرواني مت ٤٧٩ هـ .

٣) الأزهية في علم الحروف لأبي الحسن علي بن محمد الهروي[١] . مت ٤١٥ هـ

خص الهروي كتابه هذا بالحروف والأدوات ، وقد جعل الهروي الحروف تحت اسم «أبواب» دون أن يرتبها ترتيباً أبجدياً كما فعل ابن هشام في كتابه المغني .

قال في المقدمة[٢] : سألتني — أيدك الله — أن أجمع لك أبواباً من النحو قد ذكرناها متفرقة في كتابنا الملقب بالذخائر ، ليسهل عليك حفظها وقراءتها ، وقد فعلت ذلك على ما التمست مع زيادات زدتها في هذا الكتاب فمنها :

باب ألف القطع وألف الوصل ، باب دخول ألف

---

(١) تحقيق عبد المعين الملوحي طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .

(٢) مقدمة الأزهية ص١ .

الاستفهام على ألف الوصل وعلى ألف القطع وعلى ألف لام التعريف ، باب مواضع (إنْ) المكسورة الخفيفة ، باب مواضع «أنْ» المفتوحة الخفيفة ، باب أقسام (ما) ، باب أقسام (مَنْ) ، باب أقسام (أيّ) ، باب مواضع (أو) ، باب مواضع (أم) ، باب الفرق بين (أو) و(أم) ، باب (إمَّا) و(أمَّا) . باب مواضع (لا) ، باب مواضع «ألا» باب مواضع «لولا» ، باب مواضع «إلَّا» باب مواضع غير ، باب مواضع كان ، باب مواضع «على» باب مواضع «ليس» باب مواضع (لَمّا) باب مواضع «حتى» باب مواضع «إذا» باب مواضع «ذا» باب مواضع «هل» باب مواضع «قَدْ» باب مواضع «حَتى» باب مواضع «لَعَلَّ» باب مواضع «بل» باب مواضع «مِنْ» باب مواضع «الواو» باب مواضع «الفاء» باب مواضع (هاء التأنيث) باب «رُبَّ» ومواضعها ، باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض .

ويذكر الهروي المواضع التي ترد فيها هذه الحروف ، وأوجه استعمالاتها ، ومعانيها المتعددة ، وطرق استخدامها ، وما تنطوي عليه من أحكام ، مع عرض بعض الآراء المتصلة بها ، كما كان يحرص على أن يقرن كل قاعدة ، أو رأي ، أو

حكم ، أو توجيه بشواهد من القرآن الكريم ، والشعر العربي ، وأقوال العرب ، وما يصطنعه هو من شواهد وأمثلة .

وقد وجد الهروي في زمن تحددت فيه أبعاد المدرستين البصرية والكوفية في النحو ، وتوضحت معالمهما ، فهو لذلك ينقل عن المدرستين ويعرض رأيهما في بعض مسائل اللغة والنحو .

٤) معاني الحروف لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي[١]

٥) رصف المباني في حروف المعاني : لأحمد بن عبد النور المالقي[٢]

٦) الجنى الداني في حروف المعاني : لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي[٣]

وثمة تشابه كبير بين الجنى الداني ومغني اللبيب في تقسيم معاني الأدوات وترتيبها وفي كثير من الآراء والأحكام ، كما نجد تقارباً

---

(١) بغية الوعاة ، كشف الظنون ٢ / ١٧٢٩ ، هدية العارفين ١ / ٥٠٠ .
(٢) تحقيق الدكتور أحمد خراط وقد طبع بحلب .
(٣) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، نشر المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ـــ ١٩٧٣ م .

جليّاً في توجيه الأحكام النحوية والظواهر اللغوية وتعليلها وشرحها ، واتفاقاً في الكثير من الشواهد القرآنية والشعرية الموضحة لأحكام هذه الأدوات وقضاياها النحوية ، كما نقع عندهما على مذاهب النحاة واتجاهاتهم من مختلف الميول والمذاهب . واللقاء بين الكتابين ليس قاصراً على المضمون ، وإنما هو في كثير من المواطن ظاهر في العبارات والجمل والمفردات ، الأمر الذي يدعو إلى احتمال أنَّ أحد المؤلفين قد نقل من الآخر ، أو أنهما نقلا من مصدر واحد .

فابن هشام قد صنف كتاب «المغني» مرتين ، أولاهما سنة ٧٤٩ ، والثانية سنة ٧٥٦ ، يقول في المقدمة[1] : وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمئة أنشأت بمكة ـــ زادها الله شرفاً ـــ كتاباً في ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حالك ، ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر ولَمَّا مَنَّ الله تعالى عليَّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شَمَّرْت عن ساعد الاجتهاد ثانياً ، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً » .

---

(١) مقدمة مغني اللبيب ص١ .

ولما كان المرادي **قد توفي سنة ٧٤٩ فإن نقل ابن هشام عنه أولى بالجزم والتحقيق** ، وقد أكَّد هذه الحقيقة قول حاجي خليفة : «الجنى الداني في حروف المعاني للشيخ بدر الدين حسن ابن قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ كتاب مفيد ... وهو مأخذ المغني لابن هشام[1]» .

وقد جعل ابن أم قاسم كتابه «الجنى الداني في مقدمة وخمسة أبواب» والمقدمة في خمسة فصول الفصل الأول في حَدِّ الحرف ، والثاني في تسميته حرفاً ، والثالث في جملة معانيه وأقسامه ، والرابع في بيان عمله ، والخامس في عدة الحروف .

أما الباب الأول فهو في الأحادي وهو أربعة عشر حرفاً : الهمزة ، والباء ، والتاء ، والسين ، والشين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والألف ، والياء يجمعها قولك : «بكشف سألتمونيها» .

والباب الثاني في الثنائي وهو ضربان ، متفق عليه ، ومختلف فيه وجميع ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً ، إذْ ، أَلْ ، أَمْ ، إنْ ، أنْ ، أو ، آ ، أي ، إي ، بل ، ذا ، عن ، في ، قد ، كم ،

---

(١) كشف الظنون ص٦٠٧ .

كي ، لم ، لن ، لو ، لا ، مع ، مِنْ ، مَنْ ، ما ، هل ، هو ، هي ، هم إذا وقعت فصلاً ، وواو ، ووي ، يا .

الباب الثالث في الثلاثي : وهو ضربان متفق عليه ، ومختلف فيه ، وجملة ذلك ستة وثلاثون : أَجَلْ إذن ، إذا ، أَلَا ، إلى ، أَمَا ، إنَّ ، أَنَّ ، أنا ، أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَيْ ، آيَا ، بَجَلْ ، بَلَىْ ، بله ، ثُمَّ ، جَلَل ، جير ، خلا ، رُبَّ ، سوف ، عَدَا ، عسى ، على ، كما ، لاتَ ، ليتَ ، ليس ، منذُ ، متى ، نعم ، نحن ، هما ، هن ، هيا .

والباب الرابع في الرباعي وجملته تسعة عشر حرفاً : إذما ، أَلّا ، إلّا ، أَمّا ، إمّا ، أنتم ، إيّا ، أيمن ، حَتَّى ، حاشا ، كأنَّ ، كَلَّا ، لعلَّ ، لكنْ ، لَمَّا ، لولا ، لوما ، مهما ، هَلّا .

الباب الخامس في الخماسي وهو ثلاثة أحرف ، واحد متفق على حرفيته وهو لكنَّ واثنان فيهما خلاف وهما : أنتما وأنتنَّ إذا وقعتا فصلاً .

٧) ثم كتاب معاني الأدوات والحروف لابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي[1]

(١) كشف الظنون ٢ / ١٧٢٩ .

ويبدو أنَّ أول كتاب في هذا الموضوع كان ما وضعه محمد ابن جعفر أبو عبد الله التميمي النحوي القيرواني فقد ذكر القفطي[1] : «وفي سنة إحدى وستين وثلاثمئة أمر مَعَدُّ أبو تميم المدعو بالمعز المتولي على إفريقية عسلوج بن الحسن الدنهاجي العامل أن يأمر القزاز النحوي هذا بأن يؤلِّفَ كتاباً يجمع فيه سائر الحروف التي ذكر النحويون أنَّ الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وأن يجري ما ألفه من ذلك على حروف المعجم ؛ فسارع لما أمر به وجمع المفرق في الكتب النفيسة من هذا المعنى ، على أقصد سبيله ، وأقرب مأخذه ، وأوضح طريقه ، فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة ، ورفع صوراً منه إلى معدّ ، فأعجبه ورضيه وقال له : اذكر ما يجيء من الكلمات لمشاكلة الصور في الأمر ، والنهي والصفة ، والجحد ، والاستفهام ، التي يدل على المراد بها إعرابها ، على ما تقدمها وتلاها من القول ، فقال محمد بن جعفر القزاز : ما علمت أنَّ أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ولا اهتدى أحد من أهل هذه الصنعة إلى تقريب البعيد ، وتسهيل المأخذ ، وجمع المفرق ، على مثل هذا المنهاج .

---

(١) إنباه الرواة ٣/٨٦ ــ ٨٧ .

وكان أول ما طبع من هذه المصنفات كتـاب «مغنـي اللبيب» ونستطيع أن نرد شهرة هذا الكتاب دون غيره من الكتب التي تقدمته لعدد من الأمور أهمها :

(١) لسبق هذا الكتاب في النشر جميع هذه الكتب المذكورة آنفاً .

(٢) ما تمتع به ابن هشام من منزلة علمية مرموقة وشهرة ذائعة .

(٣) ما حظي به مغني اللبيب من عناية النحويين واهتمامهم ، حيث قام العديد منهم بشرحه وتوضيحه ، والتعليق عليه ، وشرح أبياته ، وبيان ما ينطوي عليه من أحكام وآراء ، وما يثيره من مسائل لغوية وقضايا نحوية .

(٤) ما تضمنه الكتاب من مادة علمية غزيرة وبخاصة الأدوات ومعانيها وإعرابها ومذاهب النحويين واللغويين حول القضايا التي تثيرها ..

(٥) قدرة ابن هشام على جمع الآراء المتعددة من مختلف المذاهب والاتجاهات ، بحيث تكمل بعضها ، ثم مقدرة ابن هشام على محاكمة هذه الآراء ، ومناقشتها ، وتحليلها ، والموازنة

الدقيقة بينها ، ثم الخروج من ذلك كله بالرأي الذي يأنس له ويستريح إليه .

(٦) التبويب الدقيق ، والتنسيق المحكم ، الذي يتميز به المغني .



منهج ابن هشام في النحو
وبخاصة في كتابه مغني اللبيب

قبل أن نتحدث عن منهج ابن هشام لا بد لنا أن نشير إلى الأصول النحوية عنده ، حَتَّى نكوّن صورة واضحة عن مصادر ثقافته ، وتنوعها ، وتعدّدها ، حيث تتضح لنا منزلته العلميـة وملكته اللغوية ، وذخيرته النحوية ، وتبرز لنا مقدرته الفائقة على الاجتهاد والموازنة بين الآراء والترجيح بينها .

مذهب ابن هشام يقوم على الاختيار والانتخاب من المدارس النحوية السابقة ، فهو لم يكـن مقلّـداً لمذهب من المذاهب ، وإنما كان يعرض آراء الأئمة السابقين على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم واتجاهاتهم ، ويوازن بينها ـــ وهو وإن كان

يميل إلى الاتجاه البصري ، فإنه لم يغمض الكوفيين حقهم عندما يظهر له صواب رأيهم .

وسوف نبدأ **بالمدرسة البصرية حيث كان يقف مع البصريين في أغلب اختياراته** ، ومن الأمور التي كان يرى فيها صوابية المنهج البصري :

(١) المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ[١] .

(٢) إهمال « أنْ » المصدرية حملاً على أختها « ما » ، كما في قراءة ابن محيصن : « لمن أراد أن يُتمَّ الرضاعة » وكقول الشاعر :

أن تقـــــرآن على أسماء ويحكمـــــا
مِنِّي السلام ، وألَّا تُشْعِـــرا أحَـــدَا[٢]

---

(١) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١ / ١٥٨ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ص٢٨ تحقيق الدكتور مازن المبارك ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .

الصواب العكس فإن القول بأنها هي المخففة شذ اتصالها بالفعل قول البصريين والقول إنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت قول الكوفيين قال ابن جني في الخصائص ١ / ٣٩٠ سألت عنه أبا عليٍّ فقال هي مخففة من الثقيلة وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ثعلب قال : شبه ، « أن » بـ « ما » فلم يعملها كما لم يعمل « ما » .

(٣) نصب الفعل المضارع بعد حَتَّى بـ «أن» مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون[١] .

(٤) دافع ابن هشام عن البصريين ورأيهم في المسألة الزنبورية حيث يقول : وأمَّا «فإذا هو إيَّاها» إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء[٢] .

(٥) أيّد البصريين بأنَّ النصب بـ «أن» مضمرة بعد لام التعليل ، لا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين[٣] .

وكان يكثر من الأخذ عن أعلام المدرسة البصرية ، ويقف معهم في أغلب اختياراتهم ، ومما أخذه عن **الخليل** قوله : إنَّ العطف على التوهم كما وقع في المجرور يقع في المجزوم[٤] وقد خالفه في قوله إنَّ «لن» مركبة من «لا أن» حيث حذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين[٥] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الجزء الأول ص١٣٣ .

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الجزء الأول ١ / ٩٥ ـــ ٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٣١ ، وكان يأخذ برأي البصريين أنَّ رب حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته ١ /١٤٣ .

(٤) المغني ٢ / ٥٢٩ ، ٥٥٠ ، ٦٧٣ وينقل عن الخليل في عدة مواضع من المغني ١ /٢٣٧ ـــ ٢٣٨ ، ٢ /٦٩٧ .

(٥) مغني اللبيب ١ /٣١٤ .

وكان يكثر من الأخذ عن سيبويه ، ويظهر أنه كان معجباً به ، حيث يقف معه في أغلب اختياراته من ذلك : أنَّ « أَمَا » بالفتح والتخفيف مركبة من كلمتين « الهمزة للاستفهام و« ما » اسم بمعنى شيء وذلك الشيء حق فالمعنى «أَحَقّاً : قال : وهذا هو الصواب[1] وكان يختار رأي سيبويه في أنَّ المرفوع بعد « لولا » بالابتداء[2] . ومما تشيع فيه لسيبويه وجمهور البصريين أن اسم الفعل لا يصح أن يتقدّم عليه[3] .ويظهر أنَّ ابن هشام يؤيّد سيبويه في كون « أيّ » الموصولة مبنية إذا أضيفت وحذف صدر صلتها[4] . وواضح أيضاً أنه يختار رأيه أنَّ « عسى » في « عساي ، عساك ، عساه » أجريت مجرى لَعَلَّ في نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت « لَعَلَّ » مجراها في اقتران خبرها بأن[5] ومن يقرأ كتاب مغني اللبيب يقع على اختيارات كثيرة أوردها ابن هشام عن

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٥٦ .

(٢) المغني ١ /٣٠٢ ، التصريح ١ /١٧٨ ، شرح المفصل ١ /٩٥ ، ١١٨/٣ .

(٣) التصريح ٢ / ٢٠٠ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٨١ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ١٦٤ .

سيبويه[1] ورغم تحمسه لآرائه فقد خالفه فيما ذهب إليه أنَّ المصدر المؤول من «أنَّ وما بعدها مرفوع بالابتداء ولا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، فقد اختار ابن هشام ما ذهب إليه المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنَّ رفع المصدر على الفاعلية ، والفعل مقدّر بعد « لو » وعَلَّل ذلك بقوله : إنَّ فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل[2] .

وقد رأى رأي المُبرد في قول الشاعر :

فلم أرَ مثلها خباسة واحد

ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

قال المبرّد : الأصل «أفعلها» ثم حذفت الألف ، ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها ، وعلق ابن هشام بالقول : وهذا أولى من قول سيبويه إنَّ «أن» الناصبة محذوفة شذوذاً لأنه أضمر «أن» في موضع حقها ألا تدخل فيه صريحاً وهو خبر كاد[3] .

ويأخذ عن الأخفش الأوسط ؛ أبو الحسن سعيد بن

---

(١) انظر المغني ١/ ٦١ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣ ، ٣٤٧ ، ٢/ ٦٣٣ ، ٤٦٩ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٩٩ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١/ ١٥٥ ، والمغني ٢/ ٧١٢ .

مسعدة » ويتضح من هذه النقول أن الأخفش كان يكثر من مخالفة سيبويه[1] ، ففتح بذلك أبواب الخلاف وشجع على وجود اتجاهات وآراء مباينة لآراء شيوخ المدرسة البصرية . فمن مخالفته لسيبويه أنَّ الأخفش جَوَّز زيادة « **الفاء** » في الخبر مطلقاً[2] ، ومن ذلك معارضته لسيبويه في أنَّ ارتفاع **خبر** « **لا** » **التبرئة عند** إفراد اسمها بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[3] .

وقد عارض ابن هشام كثيراً من آراء الأخفش فخالفه في أ ن الاسم المرفوع بعد « **مذ ومنذ** » مبتدأ ، ومذ ومنذ ظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما حيث قال : «ولا خفاء بما فيه من التعسف »[4] كما عارض ما ذهب إليه الأخفش « يا أيها الناس » إنَّ « أيّا » موصولة والناس خبر لمحذوف ، والجملة صلة وعائد .

وقد وافق الأخفش في بعض آرائه التي خالف فيها البصريين

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٩٩ ، ٢٨١ ، ٣٠٣ ، ٤٠٤ ، وانظر آراء الأخفش في ١ / ٣٢ ، ٨٢ ، ٣٦ ، ٦٥ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٣٨ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ١٧٩ .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٦٣ ، ٣٠٣ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٣٧٣ ، ٢ / ٤٢٢ .

في دخول« **قد** » على الماضي الواقع حالاً إمَّا ظاهرة أو مقدّرة[1] ، كما اختار رأي الأخفش أنَّ « **إذا** » الفجائية حرف[2] .

وتتردد أسماء بعض أعلام المدرسة البصرية كأبي عمرو الجرمي ، وأبي عثمان المازني والزجاج حيث يعرض آراءهم ويقف منها مؤيّداً أو معارضاً .

ومما أخذ فيه برأي الكوفيين

(١) انكارهم **أن** التفسيرية[3] .

(٢) وقوع « أنْ » شرطية ، مثل « إنْ » بالكسر[4] .

(٣) وافق الكوفيين في قولهم بعدم وجوب كون « **أم** » **المنقطعة بمعنى بل والهمزة جميعاً**[5] .

(٤) ذهب مذهب الكوفيين في عدم وجوب دخول « **قد** » على الماضي الواقع حالاً ظاهرة أو مقدّرة لكثرة وقوع الجملة حالاً

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٨٨ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٩٢ .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٩ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٣٤ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ٤٥ .

بدون قد حيث ذكر : والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله[1] .

(٥) رجح ما ذهب إليه الكوفيون من **أنَّ المصدر المؤول بعد « لو » فاعل بفعل محذوف مقدّر بعد لو**[2] .

(٦) ذكر عن الكوفيين **إجازتهم وقوع الجملة فاعلاً**[3] .

(٧) كان يجوز مع الكوفيين **منع صرف المنصرف في ضرورة الشعر**[4] .

(٨) جَوَّز أيضاً مع الكوفيين عدا الفراء **العطف على الضمير المتصل المخفوض بدون إعادة الخافض**[5] .

(٩) كما جَوَّز **معهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول**[6] .

ومما خالف فيه الكوفيين :

---

(١) مغني اللبيب ١ /١٨٨ .

(٢) مغني اللبيب ١ /٢٩٩ .

(٣) مغني اللبيب ٢ /٤٤٨ .

(٤) التصريح ٢ /٢٢٨ .

(٥) التصريح ٢ /١٥٠ .

(٦) التصريح ٢ /٥٧ .

١ ــ **إن أسماء الإشارة قد تحل محل الأسماء الموصولة في مثل «وهذا تحملين طليق»** إذ يعرب الكوفيـون «هذا» اسم موصول بمعنى الذي[١] .

٢ ــ عارض ما ذهب إليه الكوفيون **أنَّ «عسى» فعل قاصر بمنزلة «قرب»** وأن والفعل بدل اشتمال من الفاعل في «عسى زيد أن يقوم» حيث ذكر ابن هشام : ويرده أنه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام **وليس هذا شأن البدل**[٢] .

٣ ــ عارض أيضاً ما ذهب إليه الكوفيون **أن الفاء ناصبة في نحو** : «ما تأتينا فتحدثنا» فقد ذكر والصحيح أنَّ النصب بـ «**أنْ**» مضمرة[٣] .

٤ ــ ذكر ابن هشام أنَّ دخول «**اللام**» **ليس مقيساً بعد** «**لكن**» **خلافاً للكوفيين**[٤] .

٥ ــ خالف الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنَّ النصب بعد «**الواو**» **الداخلة** على المضارع المنصوب المعطوف على اسم صريح أو

---

(١) التصريح ١/١٣٩ .

(٢) مغني اللبيب ١/١٦٣ .

(٣) مغني اللبيب ١/١٧٣ .

(٤) مغني اللبيب ١/٢٥٧ .

مؤول هو بهذه الواو ، فقد قال : **والحق أنَّ هذه واو العطف**[1] .

٦ ــ ردَّ ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مطابقة الضمير المجرور بـ « رُبَّ » للتمييز **في التأنيث والتثنية والجمع ، حيث قال : وليس بمسموع .**

وقد نقل الكثير من الآراء عن أعلام هذه المدرسة كـ « **الكسائي**[2] ، **والفَرّاء**[3] ، **وثعلب**[4] » وعلى نحو ما كان يختار لنفسه من المدرستين البصرية والكوفية ، كان يختار أيضاً من المدارس **البغدادية والأندلسية والمصرية** . فمما اختاره من آراء أعلام المدرسة البغدادية ما ذكره عن **أبي علي الفارسي** أنَّ معنى « **إذن** » الجواب والجزاء في الأكثر وقد تتمحضُ للجواب[5] .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٩٩ .

(٢) المغني ١ / ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٦ ، ٨٢ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ٣١٩ .

(٣) المغني ١ / ٢٠٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٣ ــ ٢٩٤ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٢ / ٤٤٨ .

(٤) المغني ١ / ٨٢ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ٢٠٥ ، ٢ / ٤٤٨ ، ٤٥٣ .

(٥) المغني ١ / ١٥ .

واختار أيضاً ما ذهب إليه من أنَّ « **حيث** » **تقع مفعولاً به**[1] ، كما في قوله تعالى : ﴿**الله أعلم حيث يجعل رسالته**﴾[2] واختار ما ذهب إليه من جواز كون « **ذا** » فاعلاً لـ « سرع » و « ما » زائدة في قول الشاعر :

« أنوراً سرع ماذا يا فروق »[3]

واختار ما ذهب إليه من مجيء « **ما** » **الشرطية زماناً**[4] ، وقد خالفه فيما ذكره أن « سيما » بالتخفيف وحذف الواو نصب على الحال فإذا قيل : « قاموا لا سيما زيداً » فالناصب قام[5] . وهو ينقل الكثير من آراء **أبي علي الفارسي**[6] وقد يوافقه أو يخالفه في هذه الآراء .

كما ينقل بعض الآراء عن ابن جني وقد اتفق معه في أنَّ الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء :

---

(١) المغني ١/١٤٠ .
(٢) سورة الأنعام من الآية ١٢٤ .
(٣) المغني ١/٣٣٤ البيت رقم ٥٦٢ .
(٤) مغني اللبيب ١/٣٣٥ .
(٥) مغني اللبيب ١/١٤٩ .
(٦) المغني ١/١٦٥ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٢ ، ٣٤٥ ، ٢/٥١٥ ، ٥٣٨ ، ٧٥٠ .

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان[1]

ولم يعارضه فيما ذهب إليه من **أنَّ لام المستغاث متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل**[2] وقد عارضه في بعض آرائه[3] .

وأكثر ابن هشام من النقل عن **الزمخشري** ، إلَّا أنَّه كثيراً ما عارضه وردَّ رأيه ، والزمخشري يمثل النهج البغدادي الذي يوجد عند الفارسي وابن جني ، فهو في جمهور آرائه يتفق مع نحاة البصرة ، ومن حين لآخر يأخذ برأي الكوفيين وبآراء الفارسي ، وابن جني ؛ وقد ينفرد بآرائه الخاصة .

فقد استحسن ابن هشام ما ذهب إليه **الزمخشري من جواز وقوع الجملة مفسرة للقول على تأويله بالأمر**[4] . وذكر ابن

---

(١) المغني ٢/٤٧٥ ــ ٤٧٦ .

(٢) المغني ١/٢٤٠ .

(٣) المغني ١/١٤٢ ، ٢/٤٦٩ ، ٧٦١ .

(٤) المغني ١/٣٠ .

هشام **أنَّ التوكيد في « أمَّا »** قلَّ من ذكره ، ولم ير من أحكم شرحه غير الزمخشري[1] . وقد رد ابن هشام الكثير من آراء الزمخشري[2] .

كما كان ينقل عن نحويي **المدرسة الأندلسية** ، ونجد الكثير من الأحكام النحوية منسوبة إلى **الأعلم الشنتمري ، وابن السيد البطليوسي ، وابن الباذش ، وابن الطراوة ، وابن طاهر ، والسهيلي ، والجزولي ، وابن خروف ، والشلوبين** .

وسوف نكتفي ببعض ما نقله ابن هشام عن ابن عصفور ، وأبي حَيّان .

فقد نقل عن ابن عصفور جواز الفصل **بين « إذن » والفعل المضارع بالنداء**[3] . وذكر عنه أيضاً **وقوع الجملة مفسرة بعد صريح القول**[4] . واختار ما ذهب إليه أنَّ محل الجملة في التعليق ، ولذلك عطف عليها بالنصب بقول كثيّر :

---

(١) المغني ١/٥٩ .

(٢) المغني ١/٦٧ ، ٨٥ ـ ٨٦ ، ٢٧٣ ، ٢/٥٠٧ ، ٢/٦٠٧ ـ ٦٠٨ .

(٣) مغني اللبيب ١/٢٠ .

(٤) مغني اللبيب ١/٣٠ .

ومـــا كنت أدري قبـــل عزة : ما البكـــا
ولا موجعـــاتِ القـــلب حَتَّـــى تَوَلَّتِ[1]

بنصب موجعات .

ورد ابن هشام ما ذهب إليه من **لزوم جر مميز « كأي » بمن الجارة**[2] ، ورفض ما ذهب إليه أن « هَنَّا » في قول الشاعر :

حَنَّت نوار ولات هَنَّـــــــا حَنَّتِ
وبـــدا الـــذي كانت نوار أَجَـــنَّتِ

اسم « **لات** » و« **حنت** » **خبرها بتقدير مضاف أي وقت حنَت** قال ابن هشام فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها وعَدَّ ذلك من الوهم[3] وكان كثير المناقشة لآرائه **حيث رد الكثير منها**[4] .

وكان ابن هشام كثير المخالفة **لأبي حَيَّان** والرد عليه ، من ذلك مخالفته له في وصل « **أن** » **المصدرية بفعل الأمر** ، **بينما ذهب ابن هشام إلى جوازه**[5] . ومن ذلك ما ذكره من قول أبي حيان إنَّ

---

(١) مغني اللبيب ٢ /٤٦٧ ، البيت ٧٧٣ .
(٢) مغني اللبيب ١ /٢٠٣ .
(٣) مغني اللبيب ٢ /٦٥٥ .
(٤) المغني ١ /٥٠ ، ١٨٨ ، ٣١١ ، ٢ /٤٣٢ ، ٥٢٤ .
(٥) المغني ١ /٢٦ ـــ ٢٧ .

جواب « **إذا** » **الظرفية المتضمنة** معنى الشَرط ورد مقروناً بـ « ما » النافية نحو ﴿وإذا تُتْلى عليهم آيَاتُنا بيّنات ما كان حُجَّتَهم﴾[1] وما النافية لها الصدر .

وردَّ ابن هشام بقوله وليس هذا بجواب ، وإلا لاقترن بالفاء مثل ﴿وإن يستعتِبُوا فما هم من المعتبين﴾[2] وإنما الجواب محذوف ، **أي عمدوا إلى الحجج الباطلة**[3] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره[4]» ومن الغريب قول أبي حَيّان إنَّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع ، فيجعل صورة المسألة شرطاً لها ، ثم إنه **أسقط الشرط الأول الذي ذكرناه ولا بد منه**[5] .

ونقع على الكثير من آراء شيوخ **المدرسة المصرية** التي يعتبر ابن هشام من أبرز أعلامها ، فينقل عن **ابن بابشاذ** جواز الفصل بين « **إذن** » والفعل المضارع بالنداء والدعاء مع بقاء

---

(١) سورة الجاثية من الآية (٢٥) .

(٢) سورة فصلت من الآية ٢٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/١٠٤ .

(٤) المغني ٢/٥٢٩ .

(٥) مغني اللبيب ٢/٥٢٩ .

نصبه[1] . ومن ذلك أيضاً ما نقله عن **ابن بري** من مجيء « **ما** » الشرطية زماناً[2] ، وعن **ابن معطي حذف** (**ما**) **النافية في جواب القسم**[3] .

كما ينقل الكثير عن **ابن الحاجب** من ذلك ما ذهب إليه ابن الحاجب أنَّ (**إنْ**) **تزاد بعد لمَّا الإيجابية وهو سهو** . وإنما تلك أن المفتوحة[4] ، وكان ابن هشام كثير المخالفة له .

ويمثل **ابن مالك** مدرسة مصر والشام النحوية لأن معظم انتاجه في مجال النحو ظهر في بلاد الشام ، فقد اختار ابن هشام ما ذهب إليه **ابن مالك من زيادة الباء في الحال المنفي عاملها**[5] ، ومن ذلك أيضاً ما أيَّد فيه ابن هشام من إجراء (**ثُمَّ**) مجرى **الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد**

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٦ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣٣٥ ، ٢ / ٥٧٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٧١٠ ، ٧٢١ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٢٢ ، وانظر ١ / ٣٥ ، ٣٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٣١٢ ، ٢ / ٤٢٥ ، ٤٦٠ ، ٤٨٩ ، ٥١٤ ، ٥٤١ ، ٦١٥ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ١١٧ .

الطلب ، وذلك بإعطاء ثم حكم واو الجمع[1] . واختار أيضاً ما صرح به ابن مالك من مرادفة (حتى) **الداخلة على المضارع المنصوب لـ (إلّا في الاستثناء**[2] . واستحسن ما ذهب إليه ابن مالك وهو أنَّ «حتى» **إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقاً بينها وبين الجارة** وقال عنه : **وهو حسن**[3] . وعارضه فيما ذهب إليه من جواز استعمال «عَلَّ» **بمعنى فوق مضافاً**[4] . ومما أثار استغراب ابن هشام ما ذكره ابن مالك في شرح العمدة أنَّ **الفعل قد يجزم بعد «لعلّ» عند سقوط الفاء وعلق عليه بقوله** : «وهو غريب»[5] .

ولم يقبل ما ذهب إليه أن «**ما**» **استفهامية ، و«ذا» زائدة في** نحو «ماذا صنعت» وعلق على ذلك بقوله : وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو «لم ذا جئت» والتحقيق أن الأسماء لا تزاد[6] .

---

(١) مغني اللبيب ١/١٢٧ .
(٢) مغني اللبيب ١/١٣٤ .
(٣) مغني اللبيب ١/١٣٦ .
(٤) مغني اللبيب ١/١٦٦ .
(٥) مغني اللبيب ١/١٦٧ .
(٦) مغني اللبيب ١/٣٣٤ .

ويتبين لنا أنَّ ابن هشام لم يكن مقلّداً لمذهب من المذاهب ، أو حاكياً للآراء السابقة وناقلاً لها فحسب ، بل إنه يحاول أن يخرجها ، وأن يكشف عَمَّا وراء بعضها من أغاليط وأوهام ، وما عسى أن يكون بعض دوافعها متعصباً لمذهب في التشريع أو الاعتقاد . وتتجلى مقدرة ابن هشام في عرض الآراء المتعدّدة ، والمتنوعة في ميولها واتجاهاتها وموازنته بين هذه الآراء جميعاً ، ثم بالأخذ بالرأي الذي يرتاح له ويأنس إليه وذلك بعد بحث ومناقشة مستفيضة وموازنة دقيقة ، حيث يحلل هذه الآراء جميعاً ، ثم يبين ما يراه من صواب أو خطأ ، وكثيراً ما كان يشتق لنفسه رأياً جديداً ، أمَّا أهم الآراء التي تميّز بها فهي :

١) وقوع « عن » مرادفة لـ « من »[١] نحو ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات﴾[٢] فقد ذكر الشاهد في « عن » الأولى .

٢) عدم إفادة « قد » التوقع أصلاً مع الماضي ، أو مع المضارع[٣] .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٥٩ .

(٢) سورة الشورى من الآية ٢٥ .

(٣) مغني اللبيب ١ /١٨٧ .

٣) محاولته تعديل المصطلحات النحوية نحو قولهم « الفاء جواب الشرط » ذكر والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط[١] .

٤) من ذلك أيضاً قولـه : قولهم في السين وسوف حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال لأنه أوضح ، ومعنى التنفيس التوسيع ، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق — وهو الحال — إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال[٢] .

٥) ذهب إلى أنَّ « حاشا » اسم قال : والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشاً بالتنوين[٣] .

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٧٢٨ .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٧٣٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢ / ٧٥٨ — ٧٥٩ .



منهج ابن هشام في مغني اللبيب

يقول ابن هشام في مقدمة الكتاب[1] : ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم ، فنبهت عليها وأصلحتها .

وقد جعل ابن هشام[2] كتابه هذا في أبواب ثمانية والذي يهمنا بوجه الخصوص الأبواب الثلاثة الأولى وهي :

الباب الأول : في تفسير المفردات وذكر أحكامها .

---

(١) مغني اللبيب المقدمة ص١ .

(٢) مغني اللبيب مقدمة المؤلف ص٢ .

الباب الثاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

الباب الثالث : في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما .

يقول ابن هشام[1] : «**وأعني بالمفردات الحروف ، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف** فانها المحتاجة إلى ذلك ، وقد رتبتها على حروف المعجم ليسهل تناولها وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها .

وتشغل الأدوات الحيّز الكبير من كتاب المغني فهي نصف الكتاب أو أكثر بقليل ، وقد ذكر ابن هشام المعاني المتعددة لهذه الأدوات ، وأهم الأحكام النحوية التي انطوت عليها ، وما ذكر فيها من وجوه الإعراب ، موضحاً وظائفها ، وطرق استخدامها ، ومذاهب النحويين واللغويين والبلاغيين حول بعض القضايا التي تثيرها ، مستشهداً على ذلك بالآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والشواهد الشعرية ، وكلام العرب .

وحين عرض ابن هشام لبعض الأدوات التي لها صلة

(١) مغني اللبيب ص٥ .

بالقضايا المنطقية لم يغفل النظر في علاقة الأداة بالمعنى ناقداً أحياناً ما استقرَّ عليه الأمر عند المعربين ــ وذلك لأنَّ النحاة قبل عصر ابن هشام ــ ما كانوا أو ما كان أكثرهم يعنون بالعلاقة القائمة بين الأداة والمعنى العام الذي جاء به نص وردت فيه هذه الأداة ، وإذا كان المنطق الأرسطي في جملة أمره يعنى «بالصورة» أو «الشكل» أكثر من المادة أو المضمون فإنَّ معظم النحاة في تحليل بعض هذه الأدوات ما كان ليهمهم غير الموقع الإعرابي ، أو عملية الربط بين جملتين وهو ما يسمى بالقضية الشرطية عند المناطقة الصوريين .

ونلاحظ أنَّ ابن هشام قسم مكاناً لمستعمل هذه الأدوات من حيث حكمه على صحة المعنى أو فساده بناء على ما استقر عليه عند سابقيه أو معاصريه ، ومن ذلك حديثه عن عموم السلب وسلب العموم[1] وهو كل جملة سبقت بنفي سلط على فكرة ، والقضية في جملة أمرها عامة ، ولكنه حين تَصَدَّى لبعض الآيات التي وردت في القرآن الكريم ، أحس بأنَّ هذا الأصل لا يمكن أن يطبق عليها كما في قوله تعالى : ﴿واللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ

---

(١) مغني اللبيب ١/ص٢٢٠ ــ ٢٢١ .

مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[1] فإنّا لو طبقنا هذا الأصل ، لكان المعنى غير صحيح ، أو دقيق مع أنَّ النص لا شبهة فيه .

كذلك يعنى ابن هشام بالمنطق ــ حيث تأكد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي وبمنهجه في التعريف يقول الدكتور عبده الراجحي[2] : وبعد القرن الرابع سيطر التعريف الأرسطي على كتب النحاة ، وتمثل لذلك بمثال من الزمخشري في القرن السادس في كتاب المفصل ومن شرح ابن يعيش عليه في القرن السابع ــ ويستلهمه كثيراً من الأحكام التي يصدرها على استعمال بعض الأدوات التي يتم بها التمايز بين مستعمل وآخر . ونلحظ ذلك بيّناً في حديثه عن (إنْ) الشرطية إذا دخلت على زمن مضى أو مستقبل ، وإنَّ الشرط دائماً لما سيكون ، فإذا قلنا مثلاً ، « إنْ زارنا محمد أكرمناه » فإنَّ الزيارة ستكون في المستقبل والذي حَوَّل هذا الماضي إلى المستقبل ليس (إن) وحدها ، **وإنما صيغة التعبير ، وما يحدث في دنيا المستعملين للغة وليست (إن) هنا إلَّا دالة على ذلك .**

---

(١) سورة الحديد من الآية ٢٣ .

(٢) د . عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث نشر مطبعة. دار نشر الثقافة بالاسكندرية ص٧٦ .

وقد يظهر أثر المنطق في عرض الآراء التي ينسبها إلى نحاة ولغويين من مذاهب واتجاهات مختلفة ثم في مناقشتها والرد عليها وتعليلها ، وكذلك في الحدود والتعريفات التي يذكرها في حديثه عن بعض الأدوات يقول في (أل) **الجنسية**[1] : وهي إمّا لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها «كلّ» حقيقة ، أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها «كلّ» مجازاً ، أو لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقة ولا مجازاً نحو ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾[2] . وقولك : «والله لا أتزوج النساء» أو «لا ألبس الثياب» ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما ، وبعضهم يقول في هذه إنها لتعريف العهد ، فإنّ الأجناس أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض ويقسم المعهود إلى شخص وجنس .

على أننا نشير إلى أنّ ابن هشام رغم استفادته من المنطق فإنّه ظَلّ يقف به عند القواعد النحوية ، والظواهر اللغوية ، محترماً لها ، مكتفياً في علاقته بالمنطق بتبريرها وإساغتها ، ثم شرحاً لبواعثها من جهة ، ولأهدافها من ناحية أخرى .

---

(١) مغني اللبيب ص٥١ .

(٢) سورة الأنبياء ٣٠ .

فقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على أوسع نطاق أيام الدولة العباسية ، وقد تم هذا الاتصال بواسطة الترجمة إلى العربية ، وقد أتاح ذلك لجمهور المثقفين أن يقفوا على حصيلة التراث الإنساني ، في الهند وفارس واليونان ، وتمكنوا بذلك من أن يرفدوا ثقافتهم العربية الإسلامية بألوان جديدة من الفكر ، تركت آثارها في مناهج هذه الثقافة وتنوعها ، ومع ازدياد الترجمة وانتشارها وتشجيع الدولة بامكانياتها المادية خلقت أجيال جديدة من المثقفين بالثقافات غير العربية والملمين بالثقافة اليونانية على وجه الخصوص ، والمحيطين بالفلسفة والمنطق الأرسطي ، وقد قوبلت هذه الأجيال من العلماء بمقاومة شديدة من المفكرين ذوي الثقافة العربية الخالصة ، ونلحظ هذا الرفض للمنطق من خلال رفض الفلسفة عند ابن فارس[1] ؛ ولكنَّ هؤلاء العلماء المتشددين لم يلبثوا أن وجدوا من الضروري الوقوف على هذه الثقافات حتى يتمكنوا من أن يبنوا رفضهم على أسس علمية مقنعة[2] .

---

(١) ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها تحقيق السيد أحمد صقر ص٧٦ ــ ٧٧ .

(٢) الدكتور علي أبو المكارم أصول التفكير النحوي منشورات الجامعة الليبية ص١٨٣ .

ولم يكدْ يأتي القرن الرابع الهجـري حتـى كان المنطـق الأرسطي قد استطاع أن يحرز تقدماً كبيراً في الفكر الإسلامي والعربي ، بما أحدث من آثار في مناهج العلوم الإسلامية والعربية أيضاً .

وإن كانت الدراسات اللغوية كغيرها من العلوم العربية الطابع والاسلامية النشأة ـــ وقد ظل فيها اتجاه يرفض هذا التأثير ويهاجمه ، ولكن على الرغم من رفضه له ، ومهاجمته إياه ، كان يستخدم أسلوبه في الحجاج والمناقشة في تحليل الآراء ، وتعليلها ويمكن أن نعد ابن هشام من اللغويين العرب الذين ظلوا محتفظين بأصالتهم متشبثين بثقافتهم اللغوية والنحوية التي استمدت أصولها من ينابيع عربية تمثلت في القرآن والسنة وأصول الفقه ، وعلم الكلام مع الاستفادة من أسلوب المنطـق الأرسطـي في الحوار والمناقشة ويعزز ذلك أنّ ابن هشام كان حنبلي المذهب ويمكن أن يكون من بين ما أفرده من آراء بالمناقشة والرد على ما يذكره الزمخشري للخلاف في الاعتقاد بين الاثنين ، فذلك سني والآخر معتزلي .

ويذكر ابن هشام في كتابه المغني عدداً لا يستهان به من الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية ، وفي الكتاب مادة لا بأس

بها من **الاستعمال اللهجي** وتختلط هذه المستويات مع بعضها يقول الدكتور عبده الراجحي في هذا : «إنَّ النحو العربي لم يميز حدوداً واضحة لمستويات التحليل اللغوي ، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطاً شديداً ، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفية إلى النحوية ... والحقُّ أنَّ اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي ، ولم يكن ذلك أمراً غريباً في المراحل الباكرة ، ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات »[1] .

فمن الظواهر الصوتية التي تمثل بعض اللهجات العربية ما يذكره ابن هشام عن الطمطمانية حيث عزاها لطيء وحمير[2] ، وظاهرة إبدال الهمزة عيناً عند تميم[3] ، ومن ذلك أيضاً ما يورده عن التبادل بين الأصوات يقول : « من الغريب أنَّ أل تأتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب «أل فعلت» ؟ بمعنى « هل فعلت » وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في الآل عند سيبويه ، ومن ذلك أيضاً

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص٥٢ ــ ٥٣ .

(٢) مغني اللبيب ١ /٤٨ ــ ٤٩ .

(٣) مغني اللبيب ١ /١٦٠ .

ما يورده عن التبادل الذي **يحدث بين الصوت الأسناني وهو الثاء ، والصوت الشفوي الأسناني وهو الفاء** حيث قال[1] : ثُمَّ ويقال فيها : فُمَّ كقولهم في جدث جدف فقد استطاع أن يلحظ أنَّ بين الحرفين علاقة تسمح بانتقال أحد الصوتين إلى الآخر **فالفاء رخو مهموس ، والثاء كذلك وهما متقاربان مخرجاً وصفة** ، فالثاء صوت صامت مهموس مما بين الأسنان احتكاكي ، والفاء صامت مهموس شفوي سني احتكاكي[2] .

ومن ذلك أيضاً ما يذكره **عن التبادل بين الصوت الشفوي وهو الباء والشفوي الأسناني وهو الميم**[3] وذكر « بَيْدَ » ويقال : « مَيْدَ » ، وقد وقع التبادل بين أصوات الميم والباء والفاء لتميزها عن غيرها فمنطقها خارج الفم ، إذ تشمل الشفتين ويطلق عليها ابن جني « حروف الذلاقة »[4] .

ومن الظواهر الصوتية ما خص به ابن هشام الهمزة في

---

(١) مغني اللبيب ١/١٢٤ .

(٢) د . محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربي نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢ ص١٩٠ .

(٣) مغني اللبيب ١/١٢٢ .

(٤) سر صناعة الإعراب لابن جني ١/٧٤ .

مواضع كثيرة من كتابه ، وعرض بعض القراءات التي وردت فيها الهمزة محققة أو مخففة أو مبدلة أو محذوفة .

فمن المحذوفة ما ذكره ابن هشام[1] في قراءة ابن محيصن : ﴿سَوَاءٌ عليهم أَنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[2] ومن إبدال الهمزة ياء قراءة من قرأ « هَيْتَ » بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة[3] ، في قوله تعالى : ﴿وقالوا هَيْتَ لك﴾[4] ، ومن إبدال الهمزة واواً ما ذكره[5] في قراءة قنبل ﴿وإليه النُّشُورُ وَآمَنْتُم﴾[6] ومن إبدالها ألفاً ما أورده ابن هشام بقوله[7] « وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن إعطاءً للجار حكم مجاوره .. أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً ،

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٨ ، ٤٢ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٤) سورة يوسف من الآية ٢٣ .

(٥) مغني اللبيب ١ / ٤٠٨ .

(٦) سورة الملك من الآية ١٥ ، ١٦ .

(٧) مغني اللبيب ١ / ٣٠٧ ـ ٣٠٨ .

كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ... وعلى ذلك قولهم : المراة والكماة بالألف ، وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث :

وتضحك مني شيخةٌ عبشميةٌ كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانيـــا

فقال : أصله (ترأى) بهمزة بعدها ألف ، كما قال سُراقة البارقي :

أرى عينـــيَّ ما لم تَرْأَيَـــاهُ كلانـــا عالم بالتُّرَّهَـــاتِ

ثم حذف الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا .

وابن هشام يعرض هذه الظواهر الصوتية دون أن يوضحها أو يحللها أو يشرح أحكامها ، كما أنه يورد بعض القراءات القرآنية التي تمثل ظواهر لهجية دون أن يعزو هذه القراءات إلى القبائل الناطقة بها ، من ذلك ما ذكره عن **الإتباع في قوله**[1] : اللام العاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر ، وأما قراءة بعضهم «الحمدُ لُله»[2] بضمها فهو عارض للاتباع .

ومن القراءات القرآنية التي تمثل ظواهر لهجية ما يذكره ابن

---

(١) مغني اللبيب ١/٢١٨ .

(٢) أول سورة الفاتحة .

هشام[1] ، عن **تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً** كقراءة أبي عمرو ﴿وينصرْكم﴾[2] و﴿ويشعرْكم﴾[3] و﴿يأمرْكم﴾[4] .

وتقع **في كتابه المغني على العديد من الظواهر الصرفية من** ذلك ما يذكره ابن هشام عن «أنْ» المفتوحة الهمزة الساكنة النون حيث يقول[5] : ترد (أنْ) اسماً على وجهين : ضمير المتكلم في قول بعضهم «أنْ فعلت» بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وصلاً وعلى الإتيان بالألف وقفاً وضمير المخاطب في قولك : «أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن .. على قول الجمهور إنَّ الضمير هو (أنْ) والتاء حرف خطاب .

وتعرض ابن هشام **لظاهرة الوقف** ، وقد أورد بعض الأبيات التي يمكن أن ندرجها تحت أنواع متعددة من الوقف ، **كالوقف بالنقل ، والوقف بالحذف ، والوقف بالسكون والوقف على القوافي** » .

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٠٠ .

(٢) سورة الملك من الآية (٢٠) .

(٣) الأنعام من الآية (١٠٩) .

(٤) البقرة من الآية ١٦٩ .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٤ .

آ ـــ **فمن الوقف بالنقل :**

أنا ابـن ماويـة إذ جَدَّ النَّقُـرْ   وجـاءت الخيـل أثـابي زمـر[1]

ب ـــ **ومن الوقف بالحذف** ما ذكره ابن هشام عن المبرد في قول الشاعر :

أردت بها فتكـــاً فلـــم أرتمض له

ونهنهت نفسي بعدمـــا كِدْتُ أفعلـــه[2]

ذكر والأصل : أفعلُها ثم حذفت الألف ، ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها .

جـ ـــ **الوقف بالسكون** ، ومن ذلك الرجز المشهور لأبي النجم :

أقبلتُ من عند زياد كالخرقْ   تخُـطُّ رجـلاي بخط مختلـف

تُكَتِّبان في الطريق لام ألف[3]

د ـــ **الوقف على القوافي** : وللعرب في الروي مذاهب منها أن يلحقوا كل حرف الذي حركته منه ، حيث أرادوا مدّ الصوت ، وذكر ابن هشام قول الشاعر[4] :

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٨٥ البيت رقم ٨٠١ ، واللسان (نقر) .
(٢) مغني اللبيب ٢ / ٧١٣ البيت رقم ١٠٩١ .
(٣) مغني اللبيب ١ / ٤١٠ البيت رقم ٦٩٣ .
(٤) مغني اللبيب ١ / ٤٠٧ البيت رقم ٦٨٥ .

وإنني حيثما يثني الهوى بصري   مَن حوثُما سلكوا أَدْنُو فأنظُورُ

وقول الشاعر :

مَتَى كان الخيامُ بذي طُلُوحٍ   سُقيتِ الغيث أَيَّتُها الخيامـو[1]

ومن ذلك أيضاً «التنوين» **الذي يطلق عليه ابن هشام تنوين الترنم** وهو اللاحق للقوافي المطلقة وهو في إنشاد بني تميم ، ويؤتى بهذا التنوين عند سيبويه لقطع الترنم ومنه قول الشاعر :

أقلي اللـــوم عاذلَ والعتابـــن   وقولي إن أصبتُ لقد أَصَابن[2]

وقوله :

أفـد الترحـل غير أن ركابنـــا   لما تَزَل برحالنـا وكـأن قَدَنْ[3]

ومن الظواهر الصرفية ما يذكره ابن هشام عن فزارة **من أنها تحذف آخر الفعل لأجل النون** إن كان ياء تلي كسرة كقوله :

وابِكنَّ عيشاً تَقَضَّى بعد جدته   طابت أصائله في ذلك البلد[4]

وقد تعرض ابن هشام إلى الكثير من **الظواهر النحوية** ،

---

(١) المغني ١ /٤٠٨ البيت رقم ٦٨٦ .

(٢) المغني ١ /٣٧٨ البيت ٦٤٢ .

(٣) المغني ١ /٣٧٨ رقم ٦٤٣ .

(٤) المغني ١ /٢٣٢ البيت ٣٨٠ .

والتي تمثل في معظمها لهجات معنية والأمثلة على ذلك كثيرة ، سنعرض بعضها :

(١) **إعمال « إنْ » النافية عمل « ليس » أخذاً بلغة أهل العالية ،** ومن النحويين الذين أجازوا إعمالها « الكسائي والمبرد »[١] وذكر قراءة سعيد بن جبير : ﴿ إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾[٢] .

(٢) **جواز الجزم بـ « أنْ » المصدرية** عند بعض الكوفيين وأبي عبيدة من البصريين أخذاً بلهجة بعض بني صباح من ضبة[٣] .

(٣) **جواز رفع المضارع بعد « أن » المصدرية** كقراءة ابن محيصن ﴿ لمن أراد أن يُتِمُّ الرضاعة ﴾ وقول الشاعر :

أن تقـــرآنِ على أسماءَ ويحكمـــا
منـــي السلام وألّا تشعـــرا أحـــدا[٤]

(٤) **جواز النصب بـ « إذن » مع فقدان بعض الشروط :** فقد

---

(١) المغني ١ / ١٩ ــ ٢٠ .
(٢) الأعراف من الآية ١٩٣ .
(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٧ ــ ٢٨ .
(٤) مغني اللبيب ص٢٨ .

أجاز ابن عصفور الفصل بالنداء وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل[1] .

(٥) جواز نصب الإسمين بالأحرف المشبهة بالفعل وهي :

آ ـــ « **إنَّ** » كقول الشاعر :

إذا اسودَّ جنـح الليـلِ فلتـأتِ ولتَكُـنْ
خُطَـاكَ خِفافـاً إنَّ حُرَّاسَنَـا أُسْدَا[2]

وفي الحديث : « إن قعر جهنم سبعين خريفاً » .

ب ـــ « **كأنَّ** » كقول الشاعر :

كأنَّ أذنيـــه إذا تَشَوَّنَـــا
قادمـــة أو قلَمـــاً محرفـــا[3]

جـ ـــ « **ليت** » كقول الراجز :

« يا ليت أيام الصبا رواجعا »[4]

د ـــ « **لَعَلَّ** » وحكي : لعل أباك منطلقاً[5] .

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٦ .
(٢) مغني اللبيب ١ / ٣٦ .
(٣) مغني اللبيب ١ / ٢١١ .
(٤) المغني ١ / ٣١٦ .
(٥) مغني اللبيب ١ / ٣١٧ .

وروي عن الفرّاء وأصحابه نصب الاسمين ، وزعم يونس أن ذلك لغة[1] لبعض العرب .

(٦) لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثنى بالألف دائماً ، كقوله :

إنَّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا

قد بلغـــا في المجد غايتاهـــا[2]

(٧) عمل إذا ولو الشرطيتين الجزم في الضرورة كقوله :

استغـــنِ ما أغنـــاك ربك بالغنـــى

وإذا تصبْك خصاصة فتجمَّـــــــلِ[3]

وذكر في «لو» أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر كقوله :

لو يشأْ طارَ به ذُو مَيْعَـــــــــةٍ

لاحـــــــقُ الآطَالِ ذو نهد خُصل

وقوله :

---

(١) المغني ١/٣١٧ .
(٢) مغني اللبيب ١/٣٧ ، ٢٣٨ .
(٣) مغني اللبيب ١/٩٨ ، ١٠٠ .

تامت فؤادك لو يحزنْك ما صنــــعت

إحـدى نساء بنـي ذهـل بن شيبا

(٨) إهمال «ليس» عند بنـي تميم في «ليس الطـــيب المسك»[٢] .

(٩) أ ــ جواز الرفع بعد «لم» في قول الشاعر :

لولا فوارسُ من نُعــــــمٍ وأسرتهم

يوم الصُّليفـــاءِ لم يُوفـــونَ بالجار

وعلق على ذلك بقوله : قيل : ضرورة ، وقال مالك : لغة[٣] .

ب ــ وجواز النصب بها حيث زعم اللحياني أن بـ العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ﴿ألم نشرحَ﴾[٤] ، الشاعر :

في أيِّ يومـــــيَّ من الموت أفـــــر

أيـــومَ لم يقـــــدَر أم يومَ قُـ

---

(١) المغني ١/٣٠٠ البيت ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٢) المغني ١/٦٠ ، ٣٢٥ ، ٢/٧٨٠ .

(٣) مغني اللبيب ١/٣٠٧ .

(٤) الانشراح من الآية ١ .

(٥) ١/٣٠٧ ، البيت ٥٠٢ .

(١٠) **جواز الجزم بـ «لن»** كقول الشاعر :

أَيَادي سبــأ ياعــز كنت بعــدكم
فلـن يَحْـلَ للعيـنين بعـدكِ منظــر

وقوله :

لن يخبِ الآن من رجـــائك من
حَرَّكَ من دون بابك الحلقــــه[١]

(١١) استعمال **عَلَّ ولَعَلَّ حرفا جر أخذاً بلهجة بني عقيل**[٢] ؛

ومن الخفض بلعل قول الشاعر :

فقلت : ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
لعــل أبي المغـــوار منك قريبُ[٣]

(١٢) استعمال **«متى» حرف جر بمعنى من أو في ، في لغة هذيل** يقولون : «أخرجها متى كمـه» أي منـه وقـال ساعدة :

---

(١) المغني ١/٣١٥ البيت ٥٢١ .

(٢) المغني ١/١٦٦ ، ٣١٧ ، ٢/٤٩٢ .

(٣) المغني ١/٣١٧ البيت ٥٢٧ .

أُخيلُ برقاً متى حابٍ له زَجَلٌ
إذا يفتر من توماضه حَلَجَا[1]

(١٣) **مجيء «ذو» اسم موصول بلهجة «طيّء»** كقول الشاعر :

فإمّا كرامٌ موسرون لقيتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[2]

(١٤) عمل «ما» **النافية عمل ليس** بشروط معروفة عند الحجازيين والتهاميين والنجديين[3] .

(١٥) **مطابقة الفعل للفاعل بلغة طيء أو ازد شنوءة أو بلحارث** ، ومنه الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[4]» ، وكقول الشاعر :

---

(١) المغني ١ / ٣٧٢ البيت ٦٣٠ .
(٢) المغني ٢ /٤٥٧ البيت ٧٦١ .
(٣) المغني ١ /٣٢٥ ـــ ٣٢٦ ، ٢ /٧٨٠ .
(٤) مغني اللبيب ١ /٣١٧ .

يَلُومونني في اشتراء النخيـ

ـل أهلي فكلهم ألـومُ[1]

وقد حمل بعضهم على هذه اللغة «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»[2].

ونحب أن نشير أن ابن هشام يعنى بالنصوص العالية أو اللغة المثالية التي ينبغي أن تكون قاضية على اللغة بعامة، وكثيراً ما نجده يؤول الشواهد التي تمثل هذه اللهجات فقد ذكر في الشاهدين اللذين ساقهما مثالين على الجزم بـ «أن»، بأنَّ تسكينهما للضرورة، لا للجزم[3].

وفي رفع المضارع بعد «أن» المصدرية حملاً لها على «ما» أختها.

وفي نصب الإسمين بعد «إنَّ» في قول الشاعر: «إنَّ حراسنا أسدا» ذكر أن البيت خرج على الحالية وأن الخبر محذوف[4]، وفي الحديث على أنَّ القعر مصدر قعرت البئر إذا

---

(١) المغني ١/٤٠٥ البيت ٦٨٢.

(٢) المائدة من الآية ٧١.

(٣) المغني ١/٢٨.

(٤) مغني اللبيب ١/٣٦.

بلغت قعرها و« سبعين » ظرف ، أي إنَّ بلوغ القعر يكون في سبعين عاماً ، وفي الرجز : « كأنَّ أذنيه » **فقيل الخبر محذوف ، أي يحكيان** وقيل : إنما الرواية « تخال أذنيه » وقيل « الرواية » قادمتا أو قلما محرّفا بألفات غير منونة ، على أن الأسماء مثناة ، وحذفت النون للضرورة[1] .

ويؤول نصب الاسمين بعد «ليت» في قوله : يا ليت أيَّام الصبا رواجعا **على أنه محمول على حذف الخبر**[2] ، وفي حكاية « لعلَّ أباك منطلقاً » على إضمار « يوجد »[3] ويؤول نصب المضارع بعد « لم » في الآية والبيت على أنَّ الأصل « نشرَحَن » و« يُقْدرَن » ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها[4] . كما أول جزم المضارع بعد «لو» في قوله : «لو يَشأْ» «لو يحزنْك» **على أنَّ ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً** ، وعرض بعض القراءات عن أبي عمرو في تسكين المضارع المرفوع[5] ، وأول أيضاً جزم المضارع

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢١١ .
(٢) مغني اللبيب ١/ ٣١٦ .
(٣) مغني اللبيب ١/ ٣١٧ .
(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٠٧ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ٣٠٠ .

بعد «لن» فلن يحلَ بأنه محتمل للاجتزاء ، بالفتحة عن الألف للضرورة[1] . فهو كما قلنا يهتم باللغة النموذجية المثالية ، **أما عرضه لبعض الظواهر اللهجية فلا يدخل في نطاق اللغة المثالية ، وإنَّهُ كذلك لا يرفضها ، وإنَّما يرويها باعتبارها ظاهرة من ظواهر التصرف في استعمال بعض أدوات هذا الجهاز عند بعض أهل اللغة ، وهو حين يرويها لا يرى صحتها فلذلك كثيراً ما يؤول انسجاماً مع قواعد اللغة المثالية** ، وإنما رواها من قبله ، وكتابُهُ أساساً موضوع لفائدة طلاب اللغة فهو لا يدعها تمر دون أن يكون للدارس علم بها ، ويمكن أن يعتمد على ما يحكيه ابن هشام من أنواع هذه اللهجات التي تخرج عن المطرد المقيس من كلام العرب في تصوير الواقع اللغوي لغير اللغة المثالية .

ثم إنَّ ابن هشام يقدّر ما يمكن أن يتجاوز به أصحابُ النصوص العالية المطرد من اللغة لتقديرهم عملية الأداء من حيث التأثير في نفس المؤدّي له ، أو المنتج أو القابل إنَّ ابن هشام ــ كما يبدو في كتابه المغني ــ **يمثِّلُ ما انتهت إليه الدراسات النحوية التي شغلت نفسها بالقرآن الكريم وما يثيره**

---

(١) مغني اللبيب ١/٣١٥ .

النحاة من قضايا حول كثير من تراكيبه وعباراته وأدواته منذ كتب سيبويه الكتاب إلى عصر ابن هشام نفسه .

وقد خصص ابن هشام باباً للكلام عن الجملة من حيث انقسامها إلى اسمية وفعلية وظرفية[1] .

فالإسمية[2] هي التي صدرها اسم : كزيدٌ قائم ، وهيهاتَ العقيقُ ، وقائمٌ الزيدان .

والفعلية هي التي صدرها فعلٌ : قامَ زيدٌ ، وضُرِبَ اللّص ، وكان زيدٌ قائماً ، وظننتُهُ قائماً ، ويقوم زيد ، وقم .

والظرفية : هي المصدّرة بظرف أو مجرور نحو : «أعندك زيدٌ» و«أفي الدّارِ زيدٌ» إذا قدّرتَ زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما ، وذكر أن الزمخشري وغيره زاد الجملة الشرطية ، والصواب أنها من قبيل الفعلية .

ويذكر ابن هشام أن المراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو «أقائمٌ

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤١٩ ـــ ٤٨٣ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٢٠ ـــ ٤٢١ .

الزيدان ، وأزيدٌ أخوك ، ولَعَلَّ أباك منطلقٌ ، وما زيـدٌ قائمـاً »
« اسمية » ومن نحو « أَقَام زيدٌ ، وإن قامَ زيدٌ ، وقد قام زيدٌ وهَلَّا
قمت » « فعليـة » . والمعـتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل[1] ...
الخ .

فابن هشام يحدد **نظام الجملة الأساسي بالمسند والمسند
إليه** ، وهما متلازمان **لا يغني واحد منهما عن الآخر ؛ فالتكوين
الأساسي للجملة الاسمية هو اسم واسم ، وللجملة الفعلية فعل
واسم ، وأنَّ المعتبر ما هو صدر في الأصل فلا يؤثر على الإسناد**
ما تقدمه من معان أخر .

والواقع أنَّ طريقته في دراسته للجملة كانت طريفة ، فقد
كان يفهم من النحو **ما نفهمه نحن الآن من (علم التراكيب) أو
الـ Syntax** ، وهو مفهوم يدرسُ في إطاره فن التعبير ، وعلاقات
أجزاء الجملة بعضها ببعض ، وعلاقات الجمل فيما بينها . ويمكن
أن نجمل منهجه في هذا التناول أنه قام بعمليتين أساسيتين ؟ عملية
تحليلية Analytic فعملية تركيبية Synthetic ، أي أنَّه حَلَّلَ أولاً ،
ثم ركَّب ثانياً ، تحدّث عن أجزاء الجملة **تفصيلاً ، ثم عرض**

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٤٢١ .

للجملة ، ولكنه لم يعرض للجملة في مكان واحد ، وإنما يترك ذلك لظروف التحليل لأجزاء الجملة ، حيث يورد الشواهد ويحللها ، ويكشف عن أسس التركيب فيها ، ونجد ذلك واضحاً في الحديث عن « بَلْهَ » فذكر[1] أنها على ثلاثة أوجه : اسم لـ « دَعْ » ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لكيفَ ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثاني ، ومرفوع على الثالث ، وقد روي بالأوجه الثلاثة يصف السيوف :

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها
بَلْهَ الأكُفُّ كأنَّها لم تخلَقِ[2]

فقد ربط بالحديث عن بله بضبط ما بعدها .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عن « سِيَّ » فذكر أنه يجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقاً ، والنصب أيضاً إذا كان نكرة ، وقد روي بهن

ألا رُبَّ يومٍ لك منهن صالحٍ
ولاَ سيما يومٍ بدارةِ جلجلِ[3]

---

(١) مغني اللبيب ١ /١٢٢ .

(٢) مغني اللبيب ١ /١٢٣ البيت ١٨٣ .

(٣) مغني اللبيب ١ /١٤٩ .

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة والرَّفعُ على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوف بالجملة ، والتقدير : «ولا مثل الذي هو يوم ، أو لا مثل شيءٍ هو يوم» وعلى الوجهين ففتحة سيَّ إعراب ، لأنه مضاف ، والنصب على التمييز و«ما» كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء .

ومن ذلك ما يذكره في «أَمَا» **بالفتح والتخفيف ، أنها مركبة من كلمتين الهمزة للاستفهام و«ما» اسم بمعنى شيء ، وذلك الشيء حق** ، فالمعنى «أَحَقّاً» وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصبت «حقّاً»[1] على ذلك في نحو قوله :

أَحَقّــاً أَنَّ جِيْرَتَنَــا استَقَلُّــوا
فَنِيَّتُنَــا وَنِيَّتُهُــم فَرِيـــقُ[2]

و«أن وصلتها» مبتدأ ، والظرف خبره ، وقال المبرد : حَقّاً مصدر لحق محذوفاً وأن وصلتها فاعل . وعلى هذا يحتمل البيت في قوله : «أحقا أن جيرتنا» أن يكون جملة اسمية أو فعليـة على اختلاف التقدير .

ويذكر ابن هشام في «**ألا**» **التي تكون للتنبيه بأنها تدخل**

---

(١) المغني ١/٥٦ .
(٢) مغني اللبيب ١/٥٦ ــ ٥٧ البيت ٨١ .

شراح كتاب المغني وأبياته

يأتي في مقدمة الذين شرحوا كتاب مغني اللبيب لابن هشام :

١) **بدر الدين الدماميني** : وهو بدر الدين محمد بن أبي بكر ابن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي السكندري المالكي[١] ، ولد بالإسكندرية سنة ثلاثة وستين وسبعمئة[٢] ، وسمع بها من البهاء بن الدماميني قريبه ، وبالقاهرة من السراج بن الملقن[٣] ، واشتغل على فضلاء عصره ،

---

(١) الضوء اللامع ٧ / ١٨٤ — ١٨٧ .

(٢) وفي شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي أربع وستين وسبعمئة .

(٣) الضوء اللامع (٦ / ١٠٠ — ١٠٥) .

أمّا الجمل التي لها محل من الإعراب :

(١) الواقعة خبراً[١] ، (٢) الواقعة حالاً[٢] ، (٣) الواقعة مفعولاً به[٣] ، (٤) الواقعة مضافاً إليها[٤] ، (٥) الواقعة جواباً لشرط جازم وهي مصدّرة بالفاء أو إذا[٥] ، (٦) الواقعة تابعة لمفرد[٦] ، (٧) الواقعة تابعة لجملة لها محل[٧] ، وقد أضاف ابن هشام إلى المواضع السابقة موضعين آخرين : (٨) الجملة المستثناة[٨] ، نحو : ﴿لستَ عليهم بِمُسَيْطِرٍ إلّا من تَوَلّى وَكَفَر فَيُعَذِّبُهُ اللّهُ﴾[٩] . وقد أسند إلى ابن خروف القول إن «من» مبتدأ ويعذبه الله الخبر ، والجملة في موضع نصب على

---

(١) المغني ٢/٤٥٨ — ٤٥٩ .
(٢) المغني ٢/٤٥٩ — ٤٦٠ .
(٣) ٢/٤٦٠ — ٤٦٧ .
(٤) المغني ٢/٤٦٧ — ٤٧١ .
(٥) ٢/٤٧١ — ٤٧٣ .
(٦) المغني ٢/٤٧٣ — ٤٧٦ .
(٧) ٢/٤٧٦ .
(٨) المغني ٢/٤٧٧ .
(٩) سورة الغاشية (٢٢ — ٢٤) .

الاستثناء المنقطع . (٩) والجملة المسند إليها[1] ، نحو : ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾[2] ، إذا أعرب « سواءٌ » خبراً و« أنذرتهم » مبتدأ ، ونحو : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » على اعتبار أن تسمع قائماً مقام السماع .

أما الجمل التي لا محل لها فهي : (١) الابتدائية أو المستأنفة[3] ، (٢) المعترضة[4] ، (٣) التفسيرية[5] ، (٤) المجاب بها القسم[6] ، (٥) الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية[7] ، (٦) الواقعة صلة لاسم أو حرف[8] ، (٧) التابعة لما لا محل له[9] .

وقد جعل ابن هشام كغيره من النحويين ظاهرة الإسناد

---

(١) المغني ٢ / ٤٧٧ .
(٢) سورة البقرة من الآية ٦ .
(٣) المغني ٢ / ٤٢٧ — ٤٣٢ .
(٤) المغني ٢ / ٤٣٢ — ٤٤٦ .
(٥) المغني ٢ / ٤٤٦ — ٤٥١ .
(٦) المغني ٢ / ٤٥١ — ٤٥٧ .
(٧) المغني ٢ / ٤٥٧ .
(٨) المغني ٢ / ٤٥٧ — ٤٥٨ .
(٩) المغني ٢ / ٤٥٨ .

عمومية كلية شمولية ، أخضع لها كل **ما خالفها** ، **وفي سبيل ذلك كان يلجأ إلى التقدير** ، ويستعين على ذلك بالتأويل والحذف ومعظم هذا الحذف والتقدير له ما يبرره ، لأنَّ معناه ملحوظ كالحذف الذي يعتمد على كثرة الاستعمال ، أو دلالة المقام .

ويذكر ابن هشام أنَّ كثيراً من هذه المحذوفات واجب الحذف ولا يجوز ذكره فلا يجوز ذكر الخبر بعد لولا إذا كان كوناً عاماً[1] . ولا يجوز ذكر خبر (ألا) التي للتمني لأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً[2] ، ولا يذكر بعد (لات) إلَّا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع[3] وعقد ابن هشام باباً في أحكام شبه الجملة «وهو الظرف والجار والمجرور»[4] فتحدث عن تعلقهما بالفعل وبشبهه ، وبما أول بشبه الفعل ، وبما فيه رائحته[5] . وتعلقهما بالفعل المحذوف[6] ، وأحكام تعلقهما

---

(١) المغني ١ / ٣٠٢ .
(٢) المغني ١ / ٧٢ .
(٣) ١ / ٢٨١ .
(٤) المغني ٢ / ٤٨٤ ــ ٥٠٢ .
(٥) المغني ٢ / ٤٨٤ ــ ٤٨٧ .
(٦) المغني ٢ / ٤٨٧ .

بالفعل الناقص[1] ، والفعل الجامد[2] ، وأحرف المعاني[3] وذكر ما لا يتعلق من حروف الجر[4] ، وحكمهما بعد المعارف والنكرات[5] وحكم المرفوع بعدهما[6] ، ويختار المذهب[7] الذي يرى أن الفاعل المرفوع بعدهما مرفوع بهما لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما ، ومن هنا جاء ذكره للجملة الظرفية وعن تعلقهما بمحذوف[8] ، وَعَن المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف[9] ، وكيف تقديره باعتبار المعنى وتعيين موضع التقدير[10] .

وبعد أن عرضنا كتاب المغني وبيَّنا الأصول النحوية لابن

---

(١) المغني ٢ / ٤٨٨ .
(٢) المغني ٢ / ٤٨٨ — ٤٨٩ .
(٣) المغني ٢ / ٤٨٩ — ٤٩١ .
(٤) ٢ / ٤٩١ — ٤٩٣ .
(٥) المغني ٢ / ٤٩٣ — ٤٩٤ .
(٦) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٤ — ٤٩٥ .
(٧) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٤ .
(٨) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٦ — ٤٩٨ .
(٩) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٨ — ٤٩٩ .
(١٠) مغني اللبيب ٢ / ٤٩٩ — ٥٠٢ .

هشام ، ومنهجه في المغني نستطيع أن نلخص ما قلناه بعدد من النتائج الهامة :

(١) تصويره بوضوح لجهود النحاة السابقين ، من خلال ما يورده من آرائهم وما ينقله من اختلافهم في بعض القضايا النحوية ، والمسائل اللغوية ، وما يشغلهم من التراكيب اللغوية .

(٢) مقدرة ابن هشام على عرض الآراء المتعدّدة ، والمتباينة في ميولها واتجاهاتها والموازنة الدقيقة فيما بينها ، والوصول إلى الرأي الذي يرتاح له بعد مناقشة مستفيضة ، واستفادته من المنطق في عرض القضية ومناقشتها ، وفي تعليل بعض الآراء والحكم عليها .

(٣) جمع في كتابه بين قضايا النحو ، وقضايا الصرف ، والقضايا الصوتية ، إضافةً إلى قضايا أخرى تتصل بالجوانب البلاغية والدينية .

(٤) نظرته إلى المعنى وصحته ، بحيث يحاول أن يطوع النحو وقواعده حسب المعنى الذي يريد المنتج أو صاحب النص أن يؤديه ، فهو يصل بين الأداة والمعنى من ناحيتين :

آ ــ الناحية الأولى : العلاقة بين الأداة والمعنى

بصرف النظر عن الموروث من تقاليد النحاة ـــ وما شاع على ألسنتهم من الحديث عن الأداة ، وربط ذلك بالحديث عن الموقع الإعرابي .

ب ـــ أمّا الناحية الثانية فهي أنه لا يقنع بالحديث عن وجوه الكلام التركيبي وهي الجملة مفردة بل لا بد أن يصل بينها وبين ما قبلها وما بعدها ، فإذا كان علماء البلاغة تحدّثوا عن الوصل والفصل ، واقفين عند حدود الخبر والإنشاء أو المعنى ونقيضه ، أو الشبهة الحاصلة عند الوصل ، فإنَّ ابن هشام يفصل القول في هذه العلاقة لا من ناحية صلة الجملة بالجملة بل من حيث إرادة المتكلم ومقصده من التركيب .

(٥) ظاهرة الاستطراد شائعة في كتابه ، فالمسألة الواحدة تستدعي مسائل أخرى والموضوع قد يتشعب إلى موضوعات عديدة ، وصنيعه هذا يعتبر صورة مصغرة للدرس النحوي أو اللغوي عند القدماء ، غير أنَّ استطراده لا يبعد القارىء كثيراً عن الموضوع الأصلي ، وكثيراً ما يقدّم له بعض الفوائد العلمية بحيث يجد فيه نوعاً من المتعة

العلمية حيث يذكر الخلافات والمناقشات وتعارض الأفكار ، وتعدُّد الآراء في القضية المعروضة .

(٦) يقوم عمله أساساً على النظر في اللفظ المفرد فيتناوله من حيث نوعه «اسم» فعل ، ظرف ، حرف ، ثم يعرض في كل واحد من أنواعه جميع ما هو متصل به من معان أقسام ، وأحكام نحوية ، وصرفية ، وصوتية ، وإعرابية ، أو بنائية ، واضعاً في اعتباره التركيب اللغوي وما يتكون منه بحيث يعرض للجملة أو التركيب اللغوي وأنواعه وأحكامه .

(٧) يكثر من الأمثلة والشواهد وبخاصة الشواهد الشعرية والقرآنية ، وقد سار على خطى ابن مالك بالاستشهاد بالحديث ، ويحتج أيضاً بكلام العرب كما يصطنع هو الكثير من التراكيب .

فقد استطاع ابن هشام أن يتمثل صورة الموضوع الذي يعالجه تمثلاً يقوم على النظر في اللفظ المفرد أو الكلمة ، ثم النظر في الجملة أو التركيب اللغوي ممثلاً في قضايا المسند والمسند إليه غير أنه قبل أن يدخل في تفصيل أجزاء الاسناد وما يتصل بها ، وما يتفرع إليه ، يعرض مشاكل هذا التركيب اللغوي في أجزاء مكونة ككل ، أو كل مكون من أجزاء ، وذلك كموضوع الصلة بين

اللفظ والمعنى في أجزاء الجملة ، ثم ما يعرض للفظ في ثنايا التركيب من حذف أو تعويض .

فبعد أن فصل في قضايا اللفظ المفرد ، انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن التركيب الإسنادي بشقيه العقلي والاسمي ، نتيجة إحساسه أنّ اللفظ المفرد من حيث هو لا يؤدي إلّا إلى معنى مفرد والمعاني المفردة لا تُكَوّن لغة وإنما الجمل والتراكيب هي التي تكونها ، فاللغة باعتبارها أداة للتفاهم قد وجدت لنقل المعاني من المتكلم إلى السامع بصور متعددة ومختلفة في تراكيب فعلية واسمية ، بما في ذلك من صلات وأسرار بين أجزاء الجملة .

على الجملتين أما «ألّا» بمعنى التوبيخ والانكار ، والتمني ، والاستفهام عن النفي بأنها مختصة بالدخول على الجملة الاسمية وتعمل عمل «لا» التبرئة ، ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظاً ولا تقديراً ، وبأنها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت ، أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له .

وأما الآخران فلأنها بمنزلة ليت ... وعلى هذا فيكون قوله في البيت «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ .

وتحدث ابن هشام عن الجملة من حيث انقسامها إلى صغرى وكبرى[1] ، وذكر أنَّ الجملة الكبرى تنقسم إلى ذات وجه ، وإلى ذات وجهين[2] ، ثم تحدث عن الجملة من حيث الموقع الإعرابي وعدمه[3] .

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٢٥ — ٤٢٦ .
(٢) المغني ٢/٤٢٧ .
(٣) المغني ٢/٤٢٧ — ٤٢٨ .

ودَرَّس بالإسكندرية في عدة مدارس ، وتصدّر بالجامع الأزهر لإقراء النحو .

دخل دمشق سنة ثمانمئة وحجَّ منها ، ثم حج سنة تسع عشرة ، ودخل اليمن سنة عشرين ، ودرس بجامع زبيد نحو سنة ، ثم ركب البحر إلى الهند فأقبل عليه أهلها كثيراً ، وأخذوا عنه وعظموه ، وبقي بها إلى أن بغته الأجل ببلد « كلبرجة » من الهند في شعبان سنة سبع وعشرين وثمانمئة ويقال : إنّهُ سُمَّ في عنبا .

والدماميني شخصية متعددة المواهب ، متنوعة المعارف والثقافة ، فهو محدّث ، مفسر ، فقيه ، لغوي ، نحوي ، أديب ، شاعر ، بلاغي ، يقول عنه السخاوي[1] : كان أحد الكملة في فنون الأدب ، أقر له الأدباء بالتقدّم فيه ، وبإجادة القصائد ، والمقاطع ، والنثر» .

وتتلمذ على يديه عدد من طلبة العلم يأتي في مقدمتهم :

آ ــ ابنه أحمد ويعرف بابن الدماميني[2] ، ب ــ والزين الأنصاري[3] ، حيث لازم البدر الدماميني وأخذ عنه

---

(١) الضوء اللامع (٧/ ١٨٤ ــ ١٨٧) .

(٢) الضوء اللامع ٢/ ١٠٥ ــ ١٠٦ .

(٣) الضوء اللامع ٤/ ١٦ ــ ١٨ .

حاشيته على مغني اللبيب ، ودخل بصحبته اليمن في سنة تسع عشرة وفارقه لما توجه البدر الدماميني إلى الهند ، مات سنة ست وأربعين وثمانمئة .

عاصر الدماميني عدداً من العلماء الفضلاء الأجلة في مقدمتهم ؛ **ابن الصائغ النحوي ، كمال الدين الدميري ، ولي الدين أبو زرعة العراقي ، وبدر الدين العيني الحنفي .**

شروح الدماميني لكتاب مغني اللبيب :

لقد بلغت شروح الدماميني المدونة لمغني اللبيب ثلاثة شروح :

أولها : حاشية له على مغني اللبيب . والحاشية ما تزال مخطوطة ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية رقم /١٧٥٧ نحو/ غير مرقمة الصفحات ، وورقها من النوع السميك ويبلغ عددها /١٨٢/ ورقة ومسطرتها /٢٩/ بمعدل /١٤/ كلمة في السطر الواحد تقريباً/ وبالمخطوطة آثار تلويث ، وأكلة ، وأرضة ، ومكتوبة بالخط الفارسي ، ولم تذكر سنة كتابتها في الخاتمة ، ويرجح أن يكون من القرن التاسع الهجري .

بدأ الدماميني تأليف حاشيته هذه كما يقول في الخاتمة[1] في أوائل ذي القعدة الحرام سنة سبع عشرة وثمانمئة وانتهاؤها في آخر رجب الحرام سنة ثماني عشرة .

وكان تأليف هذه الحاشية بمدينة القاهرة ، ولم يكن الدماميني مرتاحاً إلى هذه الحاشية راضياً عنها يقول في الخاتمة[2] : « وأنا أعتذر أولاً بقصور الباع ، وكلال القريحة ، وثانياً بما أنا عليه من تشتت البال ، وتقسم الفكر ، بما دفعت إليه من نكد الزمان ، وتوالي الأوجاع بالمصيبة في المال والولد ، وثالثاً : بأني كتبت هذه الحاشية على غاية من العجلة ، بعد أن قُرِىءَ عليّ الأصل بالقاهرة المحروسة ، بجامعها الأزهر في نحو مائة يوم وثلاثين يوماً متفرقة كان ابتداؤها من أوائل ذي القعدة الحرام سنة سبع عشرة وثمانمئة ، وانتهاؤها في آخر رجب الحرام سنة ثماني عشرة ، وكان عزمي أن لا أبرزها إلا بعد التحرير ، وتكرير النظر ، ولكن لأمر ما جدع قصير أنفه » وذو الضرورة معذور ، وأنا على عزم النظر فيها ثانياً ، وتحريرها ، وزيادة ما يقع بعد هذا ، وإصلاح ما لست على وثوق من صحته والله مقدّر الأمور وإياه أسأل » .

---

(١) المخطوطة رقم ١٧٥٧ نحو/الورقة ١٨٢ أ ـــ ب .

(٢) المصدر السابق الورقة ١٨٢ .

ونرجح أن تكون هذه الحاشية أول شروحه للمغني ، فقد ذكر أصحاب التراجم أنَّ للدماميني حاشيتين على مغني اللبيب إحداهما يمنية ، والثانية هندية ، وقد دخل الدماميني اليمن سنة عشرين وثمانمئة[1] ، فيكون بهذا قد دخلها بعد الانتهاء من شرحه المذكور الذي ألفه كما ذكر آنفاً بالقاهرة ، ويقوي ذلك اعتراف الدماميني نفسه بما وقع في حاشيته من خلل واضطراب لظروف أوردها في خاتمة الشرح ، وأنه قد عقد العزم على أن يعيد النظر لتدارك ما وقع فيها من نقص وخلل واضطراب . ومنهجه في حاشيته هذه يقوم على اختيار بعض عبارات المغني التي تسترعي انتباهه ويجدها هامة ، ويشعر أنها بحاجة إلى شرح وتوضيح ، فيزيل غموضها ، ويوضح إبهامها ، ويسهِّل المواضع الصعبة التي يرى أنَّ فهمها يحتاج إلى مشقة وعناء .

فهو إذن يقتصر على ما يجده هاماً من المسائل النحوية ، والقضايا اللغوية ، فيوضحه شارحاً ومعللاً ومعلقاً ، ويعرض في شرح ذلك ، وتخريجه ، وتعليله ما يتيسر له من آراء العلماء ومناقشاتهم ، ومذاهبهم ، واتجاهاتهم ، معتمداً على ثقافته

---

(١) الضوء اللامع ٧/ ١٨٥ .

الموسوعية ، وإحاطته بعلم النحو ، ومدارسه ، ومذاهبه ، واتجاهاته فهو لا يتناول كل عبارات ابن هشام في المغني ، ولا يتعرض لكل ما أثاره من مناقشات وقضايا لغوية ، ومسائل نحوية ، وإنما يكتفي بما يراه مهماً يحتاج إلى الشرح والإيضاح .

ولبيان هذا المنهج لا بد أن نذكر ما جاء في المقدمة حيث يقول[1] : « فلا يخفى أنَّ الكتاب المسمى بمغني اللبيب عن كتب الأعاريب للشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام شكر الله سعيه الجميل ، وبلغه من الرحمة والرضوان غاية التأميل ، كتاب اشتمل على دقيق الأنظار ، وآيات المباحث وأسفر عن وجوه يهيم بحسنها منظر الباحث ، ولم يتشبث بأهداب المسائل بل جمع بين أطرافها ، ولم يوردها كيف اتفق ، بل أنعم النظر فيها على اختلافها ... إلا أنه رحمه الله بالغ في اعتراضه ، وجعل رشق السهام إلى نحو المتقدّمين من أكبر أغراضه وكثيراً ما توجد فيه تراكيب قلقة ، وأبواب إذا طرقها فهم الطالب وجدها مغلقة ، وقد كنت أودُّ لو شرحته شرحاً آخر أحرر فيه نقوده ، وأورد فيه من المباحث ما يستعذب الذوق السليم وروده ، وأحكم

---

(١) الورقة ١ من حاشيته رقم /١٧٥٧ نحو/ .

بتأسيس الإتقان ، قواعد مبانيه ، وأودعه من سحر البيان ما ينفث في عقد المشكلات فيحلها ، وأورد فيه من المعاني ما تعمر به بيوت الشواهد .

يقول الدماميني[1] — في قول ابن هشام في مبحث إنَّ ، واعترض بأمرين : أحدهما أنَّ مجيء إنَّ بمعنى نعم شاذ حتى قيل : لم يثبت[2] — فالقول إنه لم يثبت لا يعقل كونه غاية لشذوذ مجيئها بمعنى نعم . ويشرح قول ابن هشام « إنَّ الجمع بين لام التأكيد ، وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين[3] » . يشرح ذلك بقوله[4] : « إنما يتأتى هذا أن لو كان المؤكد باللام هو المحذوف وهو ممنوع ، وإنَّما المؤكد نسبة الخبر إلى المبتدأ كما صرح به المصنف فيما يأتي ، سلمنا أن المؤكد هو المبتدأ ، ولكن لا نسلم التنافي لأن المحذوف لدليل في حكم الثابت ، وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد نحو : « مررت بزيد ، وجاءني أخوه أنفسهما فترفع التأكيد على تقدير : هما صاحباي أنْفُسُهما ،

(١) الورقة ١٥ ب — ١٦ آ من ١٧٥٧ . .
(٢) مغني اللبيب ١ /٣٧ .
(٣) مغني اللبيب ١ /٣٧ .
(٤) الورقة ١٥ ب — ١٦ آ رقم ١٧٥٧ .

وتنصبه على تقدير أَعْيُنَهما أَنْفُسَهُما ، وقد يقال : إن مراده أن مقام التأكيد مقام بسيط ومقام الحذف مقام اختصار والمقامان متنافيان ، فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين متنافيين ، فبنى التنافي على هذا لا على أن المؤكد هو المبتدأ المحذوف » .

ويورد في تعليل قراءة من قرأ : « إنَّ هذان لساحران[1] » بقوله ذكر الوزير القفطي في تاريخ النحاة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان أنَّ القاضي اسماعيل كان مفتتناً بما يأتي به من مقاييسه الغريبة ، وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوماً : يا أبا الحسن ما تقول في قراءة « إنَّ هذان لساحران » على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب ؟ فأطرق ابنُ كيسان مليّاً ثم قال له : نجعلها مبنية لا معربة ، وقد استقام الأمر ، فقال له القاضي : فيم علة بنائها ؟ فقال : لأنَّ المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني ، فتحمل التثنية على الوجهين فتعجب القاضي من سرعة إجابته وحدة خاطره[2] . **وكثيراً ما يعرض الدماميني آراء علماء اللغة والنحو من بعض القضايا النحوية واللغوية وينقل اختلافاتهم ، وتشعب**

---

(١) سورة طه من الآية ٦٣ .

(٢) الورقة ١٥ ب ــ ١٦ آ رقم /١٧٥٧/ نحو .

آرائهم من بعض الظواهر اللغوية التي كانت مثار جدل ، ونقاش ، وتنافس علمي جاد ، ويورد في هذا مذاهبهم وميولهم واتجاهاتهم بحيث يستوفي المسألة التي يعرضها من جوانبها المختلفة ، آتياً من المناقشات بما يتيسر له ، عارضاً من الآراء ما تناهى إليه ، متناولاً ذلك بأسلوب متميز بالاختصار والإيجاز من ذلك ما يورده في مبحث الكاف من قول ابن هشام[1] :

«الكاف غير الجارة التي تقع حرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو «ذلك ، تلك» والضمير المنفصل المنصوب في قولهم : إياك وإياكما ونحوهما وهذا هو الصحيح» .

يقول الدماميني[2] : تختلف الكاف لاختلاف أحوال المخاطب في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، وهذه هي اللغة الفصيحة ، والثانية أن تفرد مفتوحة في الأحوال كلها ، فلم يقصد بها على هذه اللغة إلّا التنبيه على أحوال الخطاب ، دون أحوال المخاطب ، والثالثة أنْ تفرد مفتوحة في

---

(١) مغني اللبيب ١/١٩٧ .
(٢) الورقة ٥٨ ب ـــ ٥٩ آ من المخطوطة رقم /١٧٥٧/ نحو .

التذكير ، ومكسورة في التأنيث» ، ويتابع شارحاً ـــ قول ابن هشام وهي اللاحقة للضمير المنفصل ... وهذا هو الصحيح ـــ بقوله : **«وهو مذهب سيبويه واختاره الفارسي وابن جني ، وذهب الخليل إلى أنَّ (أَيّا) اسم مضمر ولواحقه ضمائر** ، وهو مضاف إليها ، **واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل والمازني والأخفش** ، وقيل : (إيَّا) اسم ظاهر مبهم ، ولواحقه ضمائر مجرورة بإضافة إليها وهو **مذهب الزجاج** ، وقيل (إيَّا) دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل ، **وهو مذهب الفراء . قال ابن أم قاسم** : ولم يصرحوا بأنَّ هذه الدعامة اسم أو حرف ، ولكنهم ردّوا عليه بما يدل على أنها اسم ، قالوا : إنَّ جعل أيّا دعامة فاسد ، لأن الإسم لا يسوغُ أن يكون دعامة . **وصرح صاحب رصف المباني بأنَّ** (أيّا) حرف قال : لأنه لا معنى له في نفسه ، وإنَّما معناه في غيره كسائر الحروف ، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالضمير المتصل» . ففي هذه القضية نراه ينقل عن عدد كبير من النحاة وبخاصة هؤلاء الذين ألفوا في الأدوات ومعانيها مثل ابن أم قاسم في الجنى الداني والمالقي في رصف المباني ويكثر الدماميني من ذكر آراء سيبويه وتوجيهاته ، ويعنى بتوضيح اختياراته وشرحها ومناقشتها ، بحيث تبرز شخصيته المتميزة من

خلال ما ينقله عنه ، وما يعرضه هو من آراء ، ثم من الموقف الذي يتخذه من بعض آراء سيبويه وأحكامه . فهو مثلاً عندما يعرض ما قاله ابن هشام في مبحث « لا » أثناء حديثه عن الفرق السادس بين لا النافية للجنس العاملة عمل (إنَّ) وبين « إنَّ » « نفسها » من جواز إلغاء « لا » إذا تكررت نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » بقوله : « ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايرة بينهما »[1] . يشرح الدماميني ذلك بقوله[2] : فيجيء خمسة أوجه .

الأول :

فتح الإسمين جميعاً ، ووجهه أن تجعل « لا » في الموضعين للتبرئة ، فيبقى اسمها كما لو انفردت كل واحدة عن صاحبتها ، ويجوز على **مذهب سيبويه أن يقدّر بعدهما خبراً لهما معاً أي : لا حولَ ولا قوة لنا أي موجودان لنا لأنَّ** مذهبهم أن « لا » المفتوح اسمها ، لا تعمل في الخبر ، فهما في موضع رفع ، و« لا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدّر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً ،

(١) مغني اللبيب ١/٢٦٣ .
(٢) الورقة ٧٢ ـــ ٧٣ آ المخطوطة رقم ١٧٥٧ .

فيكون الكلام جملة واحدة نحو «زيد وعمرو ضاربان» «**ويجوز أيضاً عنده أن نقدر لكل واحد منهما خبراً** ، أي لا حول موجود لنا ، ولا قوة موجودة لنا ، فيكون الكلام جملتين . وأما على مذهب غيره ، وهو أن « لا » المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل إنَّ ، كما عملت فيه «لا » المنصوب اسمها فيجوز أيضاً أن تُقَدِّر لهما معاً خبراً واحداً ، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بالأولى والثانية ، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان ، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحداً .

الوجه الثاني :

وهما على ما تقدم من جواز الإلغاء عند التكرار ، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ، ولا الثانية إمَّا زائدة ، وإمَّا ملغاة غير زائدة كالأولى ، **ومذهب سيبويه وغيره** في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد ، إذ لا عامل هنا إلَّا الابتداء فقط ، فإمَّا أن يقدر كل واحد خبراً ، والكلام جملتان ، وإمَّا أن يقدَّرَ لهما معاً خبراً واحداً فالكلام جملة .

الوجه الثالث :

في فتح الأول ونصب الثاني على أن تكون « لا » الثانية زائدة

للتأكيد **فلا يجوز عند سيبويه** أن يقدر لهما خبراً واحداً بعدهما ، لأنَّ خبر « لا حول » مرفوع بما كان مرفوعاً من قبل دخول « لا » وخبر « قوة » مرفوع بـ « لا » لأنَّ الناصبة لاسمها عاملة بعده في الخبر ، كما يقول غيره ، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ... وعند غيره بتقدير خبر واحد لهما ، لأن العامل عندهم « لا » وحدها ويجوز أن تقدر عندهم لكل خبراً .

الوجه الرابع :

فتح الأول ، ورفع الثاني ، على أنَّ « لا » زائدة كما تقدم في الوجه الثالث لا أنَّ العطف هنا على المحل ، **فعند سيبويه يجوز أن تقدر لهما معاً خبراً واحداً** لكونه خبراً للمبتدأ ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد ، ويجوز أن تجعل « لا » غير زائدة بل لنفي الجنس ، لكن تكفها عن العمل لحصول شرط الإلغاء وهو التكرير ، ويقدر الخبر مع جعل الثانية ملغاة مثلها مع جعلها زائدة ، ويجوز في « لا » الثانية أن تكون عاملة عمل ليس .

الوجه الخامس :

رفع الأول وفتح الثاني على أنَّ « لا » الأُولى للتبرئة ، لكنها ملغاة لوجود الأمر المشترط في الإلغاء وهو التكرير ، ولا يلزم مع

تكرير « لا » أن يتوافق الإسمان بعدهما في الإعراب إذ التكرير فقط » .

ومنهج الدماميني في شرحه هذا يقوم على اختيار بعض عبارات ابن هشام وشرحها وتوضيحها ، وبيان مدلولاتها ، وكثيراً ما يعنى بشرح الكلمات الغامضة في الشواهد ويحرص بالتالي على تسهيل المواضع التي يراها صعبة غامضة تحتاج منه إلى جلاء وبيان وتذليل ، وينقل في هذا آراء النحاة الذين سبقوه حيث تظهر لنا من خلال هذا النقل والشرح والتوضيح ثقافته اللغوية والنحوية الواسعة ، وتبدو لنا إحاطته الشاملة بآراء سابقيه ومواقفهم من بعض القضايا اللغوية والمسائل النحوية التي دار حولها النقاش وتعددت آراء النحاة وتباينت في مواقفهم منها ، كما تتجلى لنا قدرته الفائقة على تحليل هذه الظواهر اللغوية التي يتصدّى لعرضها وشرحها وتحليلها ، وهو بهذا يستفيد من ثقافته الموسوعية هذه في جلاء الظاهرة التي يتحدث عنها وفي إيضاحها ، وتقريبها إلى ذهن طالب العلم من خلال شخصيته البارزة المتميزة في عرض الآراء ومناقشتها وتوضيح أبعادها وأهم أحكامها وهذا يتجلى بصورة واضحة وقوية كما سوف نرى في شرحه الثاني « لمغني اللبيب عن كتب الأعاريب » لابن هشام النحوي المصري .

الشرح الثاني لبدر الدين الدماميني لكتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام

أما شرحه الثاني فهو حاشيته المسماة بـ «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب» وهي المشهورة بالحاشية الهندية ، وهذا الشرح لا يزال مخطوطاً ، توجد نسخة منه بدار الكتب المصرية برقم /٢٩١/ نحو تيمور مكتوب على الغلاف العنوان المذكور آنفاً . وتقع هذه الحاشية في مجلدين كبيرين ، تبلغ صفحات المجلد الأول /٣٠٦/ صفحة وينتهي بمبحث (لا) ، أما الجزء الثاني فتبلغ صفحاته / ٥٥٤ صفحة / وتشغل الأدوات حَيِّزاً

كبيراً من هذا الشرح بحيث تتوزع المجلد الأول وقسماً كبيراً من المجلد الثاني[1] .

والمخطوطة مكتوبة بخط نسخي واضح ، وجميل ، ومشكول ، ومسطرتها ٢٥ سطراً والورق من النوع الكبير السميك ، ويوجد بالمخطوطة بعض التلويث ، وآثار عرق ورطوبة وهي وقف أحمد بن اسماعيل بن محمد بن تيمور بمصر .

وعمله في حاشيته هذه لا يختلف كثيراً من حيث المنهج عما وجدناه في حاشيته السابقة ، **فهو لا يشرح كل ما ورد في مغني اللبيب ، وإنّما يختار بعض العبارات ، ويؤثر شرح بعض المسائل النحوية ، والظواهر اللغوية التي أوردها ابن هشام في المغني فيقوم بشرحها وتوضيحها ، ويبين أهم أحكامها وعللها ،** وأهم ما يميز شرحه هذا ـــ عن شرحه الثالث المطبوع على حاشية كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام لتقي الدين الشُّمُنّي ـــ هو تمامه وكماله ، فهو قد شرح فيه الأمور التي يراها هامة من كتاب المغني بينما شرحه المطبوع لم يتعدَّ أداة الفاء ، ولعل هذا يبين لنا سبب التسمية بالشرح الكبير .

---

(١) تحفة الغريب للدماميني رقم / ٢٩١ / المجلد الثاني ص١٥٤ .

ويميّز الدماميني بين عبارات ابن هشام وشرحه هو بقوله : قال ... وأقول ، وهاتان الكلمتان مع عناوين الأبواب والفصول والأدوات كتبها الناسخ بالمداد الأحمر .

يقول الدماميني في مقدمة شرحه هذا[1] : «فكتبت هذا الشرح مقتصراً على الأمور المهمة معتنياً بالأشياء التي يحتاج نقصها إلى تتمة ، ناظراً في الشواهد وتحريرها متعرضاً إلى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها ، آتياً من المناقشات بما تيسر ، ضابطاً للألفاظ بما يسهل المرام معه ولا يتعسر ، متحلّياً بمحاسن التوضيح والتصحيح حاسماً لمواد الشبه المقبلة بالنظر الصحيح ، وأرجو أن يكون هذا التأليف موافياً للغرض آخذاً الجوهر فارقاً العرض ، وافياً بالمقصود وإن اعترض من اعترض ، جارياً على وجه الصحبة ، ولا مبالاة بمن في قلبه مرض ، وسميته «تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب» .

فالدماميني يوضح أن منهجه في شرحه هذا يقوم على مراعاة أمور عدة أهمها :

(١) الاقتصار على الأمور المهمة دون التعرض لغيرها من الأمور

---

(١) تحفة الغريب للدماميني رقم ٢٩١ نحو تيمور المجلد الأول ص٤ .

سعياً وراء الإيجاز ، ومراعاة منه للاختصار ، مدفوعاً بعاطفته الشديدة للعودة من الهند حيث كتب حاشيته هناك إلى أرض وطنه .

(٢) الاعتناء بالأمور التي يراها ناقصة ، غير واضحة المعالم ، أو غير مكتملة من حيث بحثها أو عرضها ، ومناقشته أهم ما انطوت عليه من أحكام حيث تعهد أن يكمل نقصها وأن يستوفي شرحها وبحثها ، وما تستحقه من نظر وتمعن ومناقشة حتى تكتمل صورتها .

(٣) النظر في الشواهد وتحريرها ، وبيان أغراضها ، وأهدافها ، وأهم أحكامها اللغوية والنحوية .

(٤) الاهتمام بتسهيل المواضع الصعبة التي يشعر أنها تكد ذهن طالب العلم ، وترهق عقله ، وتجهد نفسه ، وتعهده أن يزيل غموضها ، وأن يقربها إلى عقل طالب العلم وذهنه ونفسه .

(٥) الحرص على عرض ما يتيسر له من آراء العلماء ، ومناقشاتهم ، وتوجيهاتهم ، بحيث تتكامل هذه الآراء المتعددة ، ويأخذ بعضها برقاب بعض ، حتى تحيط بالمسألة المدروسة وتوضحها ، وتزيل ما يكتنفها من غموض .

(٦) ضبط الألفاظ ضبطاً صحيحاً ودقيقاً يُوَضِّحُ المرادَ منها ،

ويُبيِّنُ مقصودها ، ويسهل صعبها ، ويبين ما تحمله من أوجه التأويل .

(٧) توضيح المبهم ، وتصحيح الأخطاء ، وإزالة الشبه .

(٨) حرصه على أن يقول كلمة منصفة متأنية تستلهم من الله عز وجل الحقَّ فيما تقوله في بعض قضايا اللغة ومسائلها ، بحيث تبين بعض الأوهام التي وقع فيها ابن هشام وتعرض ما تراه صواباً .

وسوف نورد بعضاً من اختيارات الدماميني من أقوال ابن هشام وآرائه ، ونعرض شرح الدماميني لها ، وهو كما قلنا يورد كلام ابن هشام بلفظ قال وشرحه بلفظ أقول .

قال[١] : تكون (إن) مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين » .

أقول[٢] : « ظاهر هذه العبارة أنَّ خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز الإعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها

(١) الحاشية الهندية ١ / ٢٤ ، ومغني اللبيب ١ / ٢٠ .

(٢) الحاشية الهندية المسماة بتحفة الغريب ١ / ٢٤ .

مخففة من الثقيلة ، وإنَّ إلغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية ، وليس كذلك ، فإنَّ الكوفيين لا يجوزون تخفيف الثقيلة أصلاً ، وأنَّ التي يراها البصريون مخففة من الثقيلة يقولون هم إنَّها النافية ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ قوله خلافاً للكوفيين يرجعُ إلى صدر المسألة فقط وهو قوله : أن تكون مخففة من الثقيلة ... وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصد في الكلام على (أنَّ) المشددة حيث قال هناك : «وتخفف فتعمل قليلاً ، وتهمل كثيراً ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف ، وأنه إذا قيل : «إن زيداً لمنطلق» فإن نافية واللام بمعنى إلّا[1]» .

وعرض الدماميني في تخريجه لبعض الأبيات الواردة في المغني أهم ما انطوت عليه من أحكام نحوية فيروي الروايات المتعددة للبيت ، وما يترتب على ذلك من توجيهات متعدّدة ، ومثال ذلك ما يذكره في ضبط كلمة «ظبيةٍ» من البيت الذي ساقه ابن هشام مثالاً لما وقعت فيه «أنْ ، زائدة بين الكاف ومخفوضها كقول الشاعر :

---

(١) انظر في هذا أيضاً مغني اللبيب ١/٣٦ .

ويوماً تُوَافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وارق السَّلَم[1]

في رواية من جر الظبية .

يقول الدماميني[2] : «لأنه يتعين حينئذٍ كون الكاف جارة و«أنْ» زائدة وأمّا في رواية من نصب الظبية فعلى أن (كَأَنْ) مخففة ، وأعملت في الظاهر ، وأما في رواية من رفعها فعلى أنها خففت وأهملت أو أعملت في ضمير محذوف أي وكَأَنَّها ظبية) ...

فاستوفى الدماميني مناقشة الأوجه الاعرابية المختلفة المترتبة عن الاختلاف في ضبط كلمة «ظبيّة» رفعاً ونصباً وجرّاً ، ولا يقف عند الجوانب النحوية ، وإنما يحرص التزاماً منه بالمنهج الذي وضعه في مقدمة الكتاب **على تناول بعض الأبيات بالشرح والتوضيح فيزيل غموض بعض الكلمات ، ويوضح معانيها مبيّناً صيغها واشتقاقها** فيتابع شرحه للبيت الآنف الذكر بقوله : «والموافاة الإتيانُ ، والمُقَسَّمُ والمُحَسَّنُ مأخوذ من القسام وهو الحُسن ، يقال فلان قسيم الوجه ، ومُقَسَّمُ الوجه ، وتعطو تتطاول

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٢ والحاشية الهندية ١ / ٢٤ .
(٢) الحاشية الهندية المسماة بتحفة الغريب ١ / ٣٥ .

إلى الشجر لتتناول منه ، في القاموس الوارق اسم فاعل من ورق الشجر يَرِقُ مثل أورق أي صار ذا ورق ، ويروى « نَاضِرَ السَّلَم » والنضرة الحُسن والبهجة ــ والسَلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك .

وهو كما أعلن في المقدمة سيقول كلمة منصفة في بعض آراء ابن هشام وتوجيهاته ومن هنا فهو يرفض بعض توجيهاته من حيث الإعراب والمعنى ، وكثيراً ما يقترح صيغاً وتخريجات ومعاني مباينة لما يراه ابن هشام ، مستنداً في هذا إلى حصيلة علمية وثقافية عميقة بالعربية ، وهو كما قلنا يورد آراء النحاة من مختلف المذاهب والاتجاهات في بعض المسائل النحوية ، ويبين مواقفهم وينقل آراءهم فهو مثلاً يورد قول ابن هشام في مبحث الباء الذي يتحدث فيه عن زيادتها ضرورة مستشهداً بالبيت :

ألم يأتيك والأنباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد[1]

وقال ابن الضائع إن الباء متعلقة تنمي .

أقول[2] : وما ذكره ابن الضائع إنما يتمشى على قول

(١) الحاشية الهندية المسماة بتحفة الغريب ١ / ٦٢ ، وانظر المغني
(٢) تحفة الغريب ١ /١٠٩ ، وانظر المغني ١ /١١٤ .

البصريين القائلين إنك إذا أعملت الثاني ، وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية ، فإنك تضمر الفاعل في الأول ، والكوفيون يمنعون الإعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر ، لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل ، والفراء يضمره مؤخراً منفصلاً كما هو مقرر في محله ، وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجمل الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع ، وأنَّ الثاني أعمل بعد أن ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل ، والمعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره » .

ومن ذلك أيضاً ما يورده في شرح قول ابن هشام بقوله :
وقد وقعت الجملة معترضة بين الفعل ومرفوعه كقوله :

شَجَاكَ أُظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِيْنَا

ويروى بنصب « ربع » على أنه مفعول أول ، و« شجاك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه[1] .

وأقول[2] : إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو « قام ظننت زيد » **يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ، وقَوَّى ابن هشام**

---

(١) تحفة الغريب ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ ، مغني اللبيب ٢ / ٤٣٢ .
(٢) تحفة الغريب ٢ / ١٧٠ — ١٧١ .

الخضراوي وأبو حيان مذهبهم بأنه إنما ينتصب بـ «ظننت» ما كان مبتدأ قبل مجيئها ، ولا يُبْتَدأُ بالاسم إذا تقدمه الفعل وهو كلام متجه ، وتمسك البصريون بمثل المصراع الذي أنشده المصنف ، بأنه يروى برفع «ربع» ونصبه ، وإنّما يتأتى في ذلك على رأيهم لا على رأي الكوفيين واعترض بأنّا لا نسلم أنّ «شجاك» فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف إليه ، فعلى تقدير رفع «الربع» يكون «شجاك» مبتدأ ، و«ربع الظاعنين» خبراً عنه ، والفعلية الواقعة بينهما أُلغي فعلها عن العمل لأجل التوسط بين المعمولين ، وهو جائز بلا قبح . وعلى تقدير نصب «الربع» يكون «شجاك» منصوباً بفتحة مقدرة على الألف على أنه مفعول أول مقدّم ، و«ربع الظاعنين» مفعول ثان ، وأظن عامل ولا إلغاء .

ومما يدل على تمكنه من علم التفسير والقراءات ما يرويه في قول ابن هشام : وزعم كثير من الناس في قوله تعالى : ﴿وإن كان مَكْرُهم لتزولَ منه الجبال﴾[1] في قراءة **غير الكسائي** بكسر اللام الأولى ، وفتح الثانية أنها لام الجحود[2] . وأقول[3] : وأمّا

---

(١) سورة ابراهيم من الآية ٤٦ .

(٢) تحفة الغريب ١/٢٥٨ ، والمغني ١/٢٣٣ .

(٣) تحفة الغريب ١/٢٥٨ ــ ٢٥٩ .

الكسائي فقرأ ﴿لتزول﴾ بفتح اللام الأولى ، وضم الثانية ، وعليه فاللام هي الفارقة بين ، إنْ «المخففة» و«إنْ» النافية ، فيكون المعنى ﴿إنْ مَكْرُهم لَتزولُ منه الجبالُ﴾ فالقراءة الأولى متضمنة لنفي كون مكرهم تزول منه الجبال ، والثانية متضمنة لإثباته ، ولا يستقيم عندنا تناقض القراءتين لأنهما ثابتتان بالتواتر ، فلا بد من التأويل ، فجمع ابن الحاجب بينهما بأنَّ معنى قراءة الكسائي اثبات أنَّ مكرهم عظيم تزول منه الأمور العظيمة ، فالمراد بالجبال على هذه الأمور العظام التي لا تبلغ مبلغ المعجزات ، وأمَّا على قراءة الجماعة فالجبال مثل لآياتِ الله وشرائعه لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتاً وتمكناً وتؤيده قراءة ابن مسعود ﴿وما كان مكرهم﴾ وعلى هذا لم يجىء النفي والاثبات باعتبار واحد فلا تعارض .

وهو يحس بالنقص الذي يتركه ابن هشام ، لذلك فهو يحرص على سد هذه الثغرات وتدارك النقص وتتمته ، حتى يستوفي القضية التي يتناولها من أبعادها كلها ، فهو مثلاً عندما يختار قول ابن هشام بغية شرحه وتوضيحه وذلك مثل قوله : قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو : «أَتَقُولُ مُوسى في الدار» فلك أن تقدر «موسى» مفعولاً أول ، و«في الدار» مفعولاً

ثانياً ، وعلى إجراء القول مجرى الظن ، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية[1] .

أقول[2] : لم يتعرض المصنف في هذا الكتاب إلى شرح إلحاق القول بالظن في العمل على التفصيل ، ولا بأس بأن نتعرض إليه فنقول : لغة «سليم» أن القول يلحق بالظن في العمل مطلقاً سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد شيء منها فيقولون : قلت زيداً قائماً ، ويخص أكثر العرب من غير سليم هذا الإلحاق بمضارع من يخاطب مفرداً أو غيره مذكراً أو غيره ، وهل يشترط كون هذا المضارع حالياً أم لا ؟

رأيان ، ويشترط أيضاً بعد استفهام إمَّا متصل نحو : «أتقول زيداً قائماً» ؟ أو منفصل كقوله :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدَّارَ جامعةً
شملي لهم أم دوام البعد محتوما[3]

أو بجار ومجرور نحو «أفي الدار تَقُول زيداً جالساً» ؟

أو بأحد المفعولين كما في قوله :

---

(١) تحفة الغريب ٢/٢٠٦ ، مغني اللبيب ٢/٤٣٢ .

(٢) تحفة الغريب ٢/٢٠٦ .

(٣) رواية هذا البيت في كتب النحو ←

أَجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ
لعمرُ أبيك أم متجاهلينا[1]

والاستفهام قد يكون بالهمزة كما مثلنا ، وقد يكون بغيرها كقوله :

متى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما
يُدْنِينَ من أمَّ قاسِمٍ وقاسما[2]

ثم هذه الشروط ليست شروطاً لوجوب إجراء القول مجرى الظن بل هي شروط لجوازه فلك مع توفرها أن تعمله عمل الظن ،

= أَبَعْدَ بُعدٍ تَقُولُ الدَّارَ جامعةً
شملي بهم أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحتُوما

والشاهد « تقول الدار جامعة » « تقول البعد محتوما » حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى « تظن » ونصب به مفعولين أحدهما في العبارة الأولى « الدار » وثانيهما « جامعة » والأول في الثانية « البعد » والثاني « محتوما » .

(١) « جهالاً » مفعول ثانٍ ، « بني لؤي » مفعول أول كأنه قال : أتظن بني لؤي جهالاً .

(٢) ومثل هذا البيت ما ذكره سيبويه في كتابه الكتاب لعمر بن أبي ربيعة
أمَّا الرَّحيلُ فدون بعدِ غدٍ
فمتى تَقُولُ الدَّارَ تجمعنا

ولك أن تحكي ، فإن فقدت الشروط أو بعضها تعينت الحكاية إلا عند «سليم» ، ثم هذا القول الملحق بالظن في العمل هل معناه الظن أو الاعتقاد مطلقاً ؟ حكى بعضهم الأول عن ظاهر كلام سيبويه وقال الأندلسي : لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم ، وقد يقال لك : كيف تقول زَيْداً قائماً ؟ فتقول أعلمه قائماً فهو إذن بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً ، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور ، فإنه قال في المفصل : من المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه اتباع أيهما شئت .

بقي من شروح الدماميني للمغني شرحه المطبوع على حاشية كتاب «المنصف» لتقي الدين الشمني ، وقد انتهى إلى حرف الفاء ، حيث توقف عند النوع الثالث منها وهو الفاء السببية ، ويخلو هذا الشرح من مقدمة يوضح فيها الدماميني الخطة التي سيلتزمها ، والمنهج الذي سيتبعه في شرحه هذا ، وهذا الشرح الثالث لكتاب مغني اللبيب جدير فعلاً بلقب الشرح فهو لا يكاد يغفل شيئاً من عبارات المغني وأحكامه النحوية ، وقضاياه اللغوية ، وجوانبه الصوتية والصرفية ، والنحوية ، وجميع مسائله وظواهره ، كما أنه يخص شواهده سواء كانت بقصد الاحتجاج أو التمثيل بالشرح والتعليق والتحليل والتفسير فهو يتعرض للبيت ،

ويذكر قائله ومناسبته ، كما يذكر أبياتاً من القصيدة التي جاء ذكر البيت المحتج بها ويشرح معاني الألفاظ الواردة فيها ، ويهتم بإعراب بعض الألفاظ ، وقد يجره هذا إلى الخوض في مسائل نحوية متعدّدة ، ومثال ذلك ما يذكره في بيت امرىء القيس :

«أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل»

يذكر الدماميني (١ /١٨ ـــ ١٩)وتتمة البيت : «وإن كنت قد ازمعت صرمي فأجملي» **وهذا البيت من** بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان ، وكذا جزؤه الأول وهو مقفى بمعنى أنَّ عروضه جاءت على وفق ضربه زنة ورويّاً من غير إخراج للعروض عن وزنها المعهود ، وأكثر ما تكون التقفية في مطلع القصيدة ، وقد تأتي في أثنائها عند الخروج من غرض إلى غرض كما وقع هنا فإن امرأ القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال :

قِفانَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُولِ فحوملِ

والأصل «أفاطمة» فرخم بحذف الهاء ، وأبقى الميم على فتحها ، جرياً على اللغة الفصحى وهي لغة من ينوي المحذوف ، **مهلاً** مفعول مطلق كإمهالاً إلا أنه حذف زائده ، وجعل بدلاً من اللفظ بالفعل **كضرباً زيداً** ، **«فبعض»** منصوب به لأنَّ الفعل

الذي جعل المصدر بدلاً منه على الأصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل ، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أي «**أمهلي** بعض هذا التدلل» أي أخريه هنا هذا الوقت ، **والتدلل** بدال مهملة «التغنج» «**والإزماع**» **الإجماع** وتصميم العزم عليه ، **قال الجوهري** : تقول أزمعت الأمر ولا تقول أزمعت عليه ، **وقال الفراء** أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه ، **والصَّرم** بفتح الصاد مصدر صرمه إذا قطعه **والصُّرم بالضم اسم للقطيعة** «**والإجمال**» الإحسان فإن قلت : ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب ؟ قلت : القرينة الصارفة إلى ذلك ألا ترى إلى قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة :

ويـوم دخـلت الخدر خدرَ عُنَيْـزَةٍ
فقـالت لك الويـلاتِ إنَّك مُرْجلي

تقـول وقـد مال الغبيـط بنـا معـاً
عقـرت بعيري ياامـرأَ القـيس فانـزِلِ

فقـلت لها : سيري وأرخـي زمامـه
ولا تبعدينـي عن جنـاك المعلـل

المراد «بعنيزة» المشار إليها هنا هي فاطمة المناداة في قوله «أفاطم» مهلاً على ما صرح به بعض الشارحين ، و«الخدر»

بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج و «مرجلي» أي مصيرتي راجلاً لعقرك ظهر بعيري ، والغبيط على وزن الرغيف رجل يسند به الهودج للنساء ، والجنى ما يجنى أي ما يقتطف من الثمرة عَبَّرَ به هنا عن اللذة التي ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة و «المعلل» ترشيح إذ التعليل جني الثمرة مرة بعد أخرى .

وهكذا نرى الدماميني تناول الشاهد من جميع جوانبه ذاكراً قائله ، عارضاً القضايا العروضية التي ينطوي عليها ، شارحاً ألفاظ البيت ومفرداته ، معتمداً في هذا على آراء علماء اللغة والنحو ، ولم يكتفِ بهذا بل تعرض لإعراب بعض الألفاظ ، ناقلاً أقوال علماء اللغة والنحو في هذا ، وقد أورد أبياتاً من القصيدة كما أنه لم ينسَ أن يتحدث عما يحتويه البيت من نظرات بلاغية .

وكثيراً ما كان يورد آراء علماء اللغة والنحو والقراءات من بعض قضايا اللغة ومسائل النحو ، ففي قول ابن هشام (المغني ١ / ١٧) والتحقيق أنه إذا قيل : «إن تَزُرْني أَزُرْك وإذن أُحسن إليك» . فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن

لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقدّم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ، لأنَّ ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول .

يقول الدماميني في هذا[1] : في شرح ذلك لعدم الصرف ، يعني أنَّ ما قبل العاطف غير مسبوق بشيء يطلبه فهو أول فما عطف عليه مثله ، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الأول في المعنى أو قريب ، والذي يشير إليه كلام الزمخشري هو هذا القول الأخير فإنه لما تكلم على قوله تعالى : ﴿ وإن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوك منها وإذاً لا يَلْبَثُون خلافَك إلا قَلِيلاً[2] ﴾ حَكَى القراءتين المشهورتين والشّاذة ، ونسب الثانية إلى أُبَيّ ثم قال : فإن قلت ما وجه القراءتين قلت : أمَّا الشَائعة فقد عطف الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد ، والفعل في خبر « كاد » واقع موقع الاسم ، وأمَّا قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي « إذا لا يلبثون » على جملة قوله : ﴿ وإن كادوا ليستفزونك ﴾ وفي قوله عطف على جملة قوله ﴿ وإنّ

(١) شرح الدماميني المطبوع على حاشية كتاب مغني اللبيب ١ / ٤٦) .
(٢) سورة الإسراء الآية ٧٦ .

كادوا ليستفزونك﴾ نظر لأنَّ هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه إذن جواب وجزاء ، وأجيب بأنه يمكن أن يفهم كونه جواباً وجزاءً من حيث المعنى نحو وإذن كان كذلك إذاً لا يلبثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك : زيد يقوم وإذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين ، وذلك لأنَّك إذا عطفت ، وإذن نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت إذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ، لأنَّ ما عطفت على شيء صار واقعاً موقعه فكأنك قلت : زيد إذن نكرمك فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ ، أو إن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فأعمل لذلك ، وهذا كالأول في أنه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدّمة إلا الرفع ولا مع العطف على مجموعها إلا النصب ... فالدماميني يعرض كلام ابن هشام شارحاً ومعلقاً ومحللاً ومفسراً ومعترضاً وموجهاً للآراء المتعددة .

وقد يهتم اهتماماً شديداً بتخريج القراءات الواردة في المغني ففي قول ابن هشام[1] : على وقوع «أنْ» مخففة في قوله تعالى

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٨ .

﴿وحسبوا أن لا تكون[1]﴾ يقول الدماميني[2] : «أي في قراءة من رفع تكون ، قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحمزة ، وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل فتنزل منزلة الفعل الدال على اليقين ، نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم ، وقرأ الباقون بنصب «يكون» على الظاهر لأنَّ الحسبان ليس من أمثال التحقيق قلت : وادعى ابن مالك أن «حسب» تستعمل تارة للظن ، وتارة للعلم ، والظاهر أنَّ مراده أنَّ ذلك بحسب الوضع» .

فقد عرض الدماميني القراءتين المرويتين في هذه الآية ، مع ذكر القراء ، وتعليل كل قراءة منهما .

ويتجلى حرص الدماميني على فائدة طلبة العلم من التساؤلات التي يطرحها حول بعض قضايا اللغة ومسائلها ، ثم يقوم بالإجابة عليها .

يقول الدماميني[3] : واعلم أنه قد رتب بعض أصحابنا

---

(١) المائدة من الآية ٧١ .

(٢) شرح الدماميني المطبوع مع كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١ / ٦٥ .

(٣) كتاب الدماميني المطبوع على حاشية المنصف للشمني ١ / ٦٦ .

الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصالحات أربعة أسئلة في هذا المقام ، وأجاب عنها بما ستراه .

السؤال الأول :

ما وجه التفرقة بين «أن وإنْ» المخففتين حيث أوجبوا إعمال الأولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة ، مع أنَّ القياس يقتضي عدم التفرقة ، لأنّ المشددتين عملتا لشبهما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه ، وقد زال بتخفيفهما شبهما اللفظي ، لأنه اعتبر فيه فتح آخرهما ، فإن كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوز للإهمال ، ووجود الشبه المعنوي مجوز للإعمال فينبغي أن يستويا في جواز الوجهين ، وإن كان فوات الشبه اللفظي لا يضر بقوة الشبه المعنوي ، فليستويا في وجوب الإعمال .

السؤال الثاني :

انه حيث فرق بينهما فينبغي أن تكون التفرقة على العكس لقوة اللأصل بالنسبة إلى الفرع .

السؤال الثالث :

أنهم حيث أعملوا «أن» أعملوها في مقدر لا يظهر ، وحيث جوزوا عمل «إنْ» أعملوها في ظاهر لا في مقدّر فما الحكمة من ذلك ؟.

السؤال الرابع :

لم أوجبوا في ذلك المقدر أن يكون ضمير شأن ، ولم يجوزوا تقديره ظاهراً ؟

والجواب عن السؤال الأول أنه لما كان بين الجملة الواقعة بعد (أن) المفتوحة المخففة وبينهما ارتباط معنوي لأنها مع جملتها في تقدير مفرد إذ هي مصدرية أرادوا أن يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي ، ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا ، ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفروع على ما يقتضي ذلك فيه ، ألا ترى أنَّ (لات) فرع «لا» وعمل «لا» قليل وعمل «لات» مجمع عليه لشدة شبهها بأصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا ، وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب ، وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني . والجواب عن السؤال الثالث أنه لما كانت «أنْ» المفتوحة

فرعاً عن « إنْ » المكسورة كان في التزام إعمالها ظاهراً دائماً مزية للفرع على الأصل في الظاهر فجعلوها في الظاهر كالملغاة ، وأعملوا « أنْ » المخففة في اسم ظاهر ليرى بحسب الظاهر أنه قد رتب الأصل على فرعه إذ العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدّر ، وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضاً لأنه فرع عن الظاهر الذي يفسره ، وظهر الجواب عن السؤال الرابع ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وأهم ما يميز منهجه في شرحه هذا ما يلي :

(١) خلو هذا الشرح من مقدمة تبين منهجه ، وخطته التي اتبعها في شرحه هذا .

(٢) شرحه هذا للمغني شرح ناقص فهو كما قلنا قد وصل فيه إلى حرف الفاء .

(٣) شرحه هذا عكس شرحيه السابقين ، فهو لم يكتفِ ببعض مسائل المغني وظواهره اللغوية ، وإنما شرح كل عبارات المغني ، وتعرض لجميع مسائله النحوية ، وظواهره اللغوية ، وجوانبه الصوتية والصرفية والنحوية وقضاياه البلاغية ، كما أنه تابع ابن هشام في شرح استطراداته وتأويلاته .

(٤) شرح شواهد المغني جميعاً سواءٌ أكانت بقصد الاحتجاج أم

التمثيل شرحاً دقيقاً مفصلاً مستوفياً الكلام عليها من جوانبها العروضية والمعجمية والإعرابية ، مبيّناً أغراضها ، وأهدافها ، ذاكراً أهم أحكامها اللغوية والنحوية .

(٥) انتقد الكثير من أحكام ابن هشام في المغني ، واعترض على الكثير من عباراته وتوجيهاته لبعض مسائل اللغة والنحو .

(٦) تميّز عمله هذا بالإسهاب في الشرح والتحليل والاعتراض والتوجيه لكثير من مسائل المغني وقضاياه .

ويرجح أن يكون هذا الشرح قد ألفه الدماميني باليمن حين سافر إليها سنة عشرين وثمانمئة ، ومكث بها سنة يدرس بجامع زبيد ، وكان قد اصطحب تلميذه الزين الأنصاري كما سبق وذكرنا في الترجمة ، ولما غادر الدماميني اليمن إلى الهند فارقه تلميذه آنذاك وعاد إلى اليمن .

ومن الذين شرحوا كتاب مغني اللبيب لابن هشام

٢) ابن الملا : شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن الملا الحصكفي الأصل ثم الحلبي الشافعي ، ولد سنة سبع وثلاثين وتسعمئة ، وكان يدرّس بالمدرسة البلاطية بحلب ،

وتوفي ابن الملا سنة ثلاث وألف[1]. وشرح كتاب مغني اللبيب لابن هشام ، وسمى شرحه بـ « منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب[2] » حيث تعرض لترجمة ابن هشام ، وذكر أسماء الذين سبقوه إلى شرح المغني كالدماميني ، والشمني ، والسيوطي ، وقد أشار إلى استفادته من هذه الشروح يقول[3] : « وقد احتوى مغني اللبيب من الفن على دقيق مسائله ، وجليل قواعده ... فاق الكتب بحسن ترتيبه وتبويبه ، المحتوي على لب الفوائد ، ولباب الفرائد ، وتفرد بلطافة أسلوبه في إيراد الآيات والشواهد ، وكنت ممن شغف بمسائله فهماً وتفهيماً ، واعتنى بربط شوارده ، وحل شواهده لمن رام تعليماً ، وقدح في فكري وهو من الهموم غير خالي أن أضع عليه شرحاً ، ثم أقول : وماذا عسى أن أقول ؟ وقد سبقك إلى افتضاض أبكاره الأئمة الفحول فهذا شرح العلامة البدر الدماميني وتعليقته لا يشق لهما غبار ، وحاشية الشُّمُنِّي في باب النقد صحيحة المعيار ... إلى غير ذلك من

---

(١) مقدمة شرحه منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب .

(٢) توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة قسم الصوتيات بكلية الآداب بجامعة الأسكندرية .

(٣) مقدمة المخطوط (منتهى أمل الأريب ص١ ، ٢) .

تعاليق الفضلاء ، وحواشٍ لسادة نبلاء كشرح شواهده لفريد عصره ، وحافظ وقته الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ،... وصرت أقدم رجلاً وأؤخر أخرى ، وأقول أنّى لي بسهامهم ذكراً ... ثم استغثت به تعالى في وضع شرح عليه لا يفوته شيء من زبد فوائد هذه الشروح ، ولا يندُّ عنه إلّا ما مساس به بما نحن بصدده وباب الزيادة من فيض جوده مفتوح ، يشتمل على بدائع تحقيقات تعرض عليك ولطائف تدقيقات تزفُّ راحلة إليك ، ونتائج أفكار تحسن إن شاء الله لديك ، وحلى معان في حلى مبان تقف بين يديك لتتفكه من أفنانهن اللطائف ... وقد جاء شرحاً كاملاً ، متكفلاً بمقاصده ،... وقد سلكت فيه أجمل المسالك ، وأوضحت منه على التيسير ما عسر هنالك ووشحته بما أفاده السلف الكرام من الفذالك ، وربما استطردت إلى فوائد تناسب المقام ، وأوردت في الكلام على بيت الشاهد من قصيده ما قضى له بالانسجام ، تعميماً للفائدة ، وتتميماً للصلة بالعائد مصرحاً ، حيث دققت باسم الشاعر ، ذاكراً إن اقتضت الحال ما له من المآثر ، كل ذلك بحسب ما أمكن ... فدونك أيها الطالب الشرح السالم إن شاء الله تعالى من شوائب القدح الموسوم بـ « منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب » .

وهو يشرح كل عبارات مغني اللبيب ، وقضاياه النحوية ، وظواهره اللغوية وأورد الناسخ متن المغني مع شرح ابن الملا ، وقد ميّز بين متن المغني بكتابة ما جاء فيه بمداد مغاير إذ يكتبه بالمداد الأحمر ، وأحياناً قليلة بالمداد الأخضر .

ويتسم شرحه بالشمول والإسهاب فهو عندما يتعرض لبيت من الأبيات الواردة في المغني فإنه يذكر بحره ، واسم قائله ، مع ترجمة له ، ويشرح ألفاظ البيت مستعيناً في هذا بمعاجم اللغة ، ثم يذكر أهم ما ينطوي عليه البيت من أحكام نحوية ولغوية ، فلنتلمس منهجه من خلال عرضنا لشروحه بعض الأبيات والشواهد ، يقول في شرح بيتي عمر بن أبي ربيعة :

بدا لي منها معصمٌ حين جَمَّرَت وكـفٌّ خضيبٌ زُيِّـنَت بِبَنَـان

فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبـع رمين الجمـر أم بثمان[1]

يقـول في شرحـه[2] : «البيتـان من الضرب الثـالث من الطويل ، وعمر بن أبي ربيعة هو عمر بن عبد الله بن ربيعة بن عمر ابن مخزوم أبو الخطّاب القرشي المخزومي الشاعر المشهور المجيد أحد فحول شعراء الإسلام ؛ وممن اشتهر بالنسبة إلى جدّه ، ولد في زمن

(١) منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب ص٧ ، والمغني ١ / ٧ .

(٢) منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب ص٧ — ٨ .

عمر بن الخطاب ، وقيل ليلة قتله فسمي اسمه ، وذكر ذلك لابن عَبّاس فقال : أيُّ حق رفع ؟ وأيُّ باطلٍ نُزل ؟ وتوفي سنة ثلاث وتسعين حريقاً على ما نقله الذهبي ، من أنَّه غزا البحر في سفينة فاحترقت واحترق وهو في طبقة جرير والفرزدق ، وهما من قصيدة قالها في عائشة بنت طلحة بن عبد الله التيمي الصحابي وقبلهما :

لقـــد عرضت لي بالمحصب من منـــــىً
مع الحَـــجِّ شمسٌ شبهت بيمـــــــــان

« عرضت » ظهرت ، « المُحَصَّب » بالحاء المهملة ، وتشديد الصاد المفتوحة المهملة الشعب ، أو موضع رمي الجمار بمنى وهو المداد هنا ، و« منى » كـ « رضى » قال في القاموس : قرية بمكة سميت لما يمنى أي يراق بها من الدماء والحج ، و« يمان » كـ « جوار » نسبة إلى اليمن بالتحريك على خلاف القياس ، وهو صفة محذوف أي سيف يمان ، شبهها به في البريق واللمعان ، والمِعْصم بكسر الميم ، وفتح المهملة موضع السوار من الساعد ، قاله الجوهري ، وفي القاموس المعصم كمنبر مواضع السوار من اليد ، و« جمرت » بالميم وتشديد الميم رمت جمرات المنسك وهي ثلاث جمرات ، الجمرة الأولى والوسطى وجمرة العقبة ، و« الكف » معروفة وهي مؤنثة ، و« خضيب » مخضوبة بالحناء أو بغيرها ،

و« البنان » قال الجوهري أطراف الأصابع ... و« الدراية » العلم أو نوع منه ، « فوالله ما أدري » معطوفة بالفاء على ما قبلها ، لأنَّ القسمية فعلية في المعنى ، وجوابه الجملة المصدرة بالنفي و« أدري » معلق بالاستفهام المقدر في « بسبع » ، وقوله : « وإن كنت دارياً اعتراض بالواو بين فعل الدراية ومعموله ، لأنَّ التعليق إنما يبطل العمل لفظاً فقط ، و« إن » من « إن كنت » إما مخففة من الثقيلة أي « وإنه كنت داريا » أي كنت قبل من أهل الدراية والمعرفة حتى بدا لي ما ذكرت فسألتها ، أو خفيفة فهي شرطية وصلية أي « إنْ لم أكن وإن كنت » أو نافية أي « وما كنت » فتكون مؤكدة للجملة قبلها فإن قلت كان الظاهر رمت ، فلمَ أُتِي بضمير الجمع قلت : للتعظيم الذي يليق بأهل الود ، أو أنه قصدها وأترابها به ، كأنه يشير إلى أنه من غلب الحب والغرام عليه لم يقنع بالذهول من فعل الحبيبة بل ذهل عنه وعن فعل أترابها ، فإن قلت كيف ينفي الدراية عنه ثم يثبتها له قلت : اختلاف الزمان نفي التناقض ...الخ .

فابن الملا يستوفي الكلام على البيت من جوانبه العَرُوضية والصوتيةِ والصرفيةِ والنحوية والمعجمية . وهو كما ذكر في المقدمة بأنَّهُ سوف يمزج ويختار من شروح سابقيه مع

الإضافات التي يراها ضرورية حتى يجيء شرحُهُ كاملاً ، مُتَكفِّلاً بمقاصده تعميماً للفائدة ، وحرصاً عليها ، فهو مثلاً يورد في شرح البيتِ الذي أورده للكميت :

طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ
ولا لَعِباً مِنِّي وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[1]

يقول[2] : وهو من الضرب الثاني من الطويل ثم يترجم للكميت ، ويشرح ألفاظ البيت موضحاً معانيها ، ضابطاً لها ، ذاكراً صيغها وأوزانها ، عارياً بالشعر أنه بحاجة إلى إعراب ، عارضاً مناسبة القصيدة أحياناً ، ثم يورد في شرح أراد أوذو الشيب يلعب ؟ **قال الشارح**[3] : «إن هذا لا يتعيّن شاهداً لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة أي «وذو الشيب لا يلعب ، **وأجاب عنه المحشي**[4] بأنَّ المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وإنما مثل به له ، والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد ، فإنه يقتضي ذلك ، والفرق

---

(١) منتهى الأريب من الكلام على مغني اللبيب ص٨ ، المغني ١/٧ .
(٢) منتهى الأريب من الكلام على مغني اللبيب ص٨ .
(٣) يريد بالشارح الدماميني .
(٤) يريد بالمحشي الشُّمُنّي .

بينهما أنَّ المثال جزئي ذكر لإيضاح قاعدة ، والشاهد جزئي ذكر لإثباتها .

فابن الملا يعرض رأي الدماميني وتعقيب الشُمُنّيَ عليه ، وهو لا يكتفي بمجرد سرد الآراء ، وإنما يفند هذه الآراء ، ويردُّ عليها .. وتبدو حصيلته اللغوية وثقافته النحوية واطلاعه الواسع ، وإحاطته بتخريجات علماء اللغة وتوجيهاتهم خلال شرحه بعض القضايا النحوية ، التي أثير حولها نقاش وجدال ومثال ذلك ما يورده في قول ابن هشام : « تكون إن نافية فتدخل على الجملة الاسمية ومن ذلك « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن قبل موته » أي « وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته »[1] .

يقول[2] : ظاهر هذا التفسير أنه بيان لإعراب الآية ، وإنَّ الصفة المبقاة هي الظرف والتفريغ في الخبر فيتجه عليه أنَّ

---

(١) مغني اللبيب (١/١٨ ، منتهى الأريب من الكلام على مغني اللبيب ص٣٧ ، النساء من الآية ١٥٩ .

(٢) منتهى الأريب من الكلام على مغني اللبيب ص٣٧ — ٣٨ .

الموصوف بجملة أو ظرف لا يجوز حذفه في السعة إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في نص على ذلك ابن مالك في تسهيله والمصنف في توضيحه[1] ، والرضي في شرح الكافية ، وأجد المنعوت ههنا ليس بعضاً من مجرور بمن أو في قبله ، بل هو بعض من مجرور بمن بعده حيث جعل الجار والمجرور نعتاً له ، وهو لا يتقدّم على المنعوت ، نعم لو كان الشرط كون المنعوت بعض المجرور بمن أو في مطلقاً لم يكن عليه غبار ، ولقائل أن يقول إنّ جامع العلوم في كتابه جواهر القرآن ، والسعد التفتازاني في حواشي الكشاف أجازا أن يكون الظرف المذكور صفة للمبتدأ المقدّر قبله ، فلعلهما لا يقولان باشتراط تقدّم المجرور على المنعوت ، والعجب أن المرادي[2] مع تصريحه باشتراط التقدّم أورد الآية مثالاً لما النعت فيه شبه جملة قامت مقام المنعوت وجعل التقدير : « وإن أحدٌ من أهل الكتاب » . وذهب صاحب الكشاف وقاضي المفسرين إلى تقدير الآية : « وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به » على أن « ليؤمنن » جملة قسمية أي مقسم عليها ، وقعت صفة لموصوف محذوف ، ولا شك في خبريته جواب القسم فلا يبعد

(١) المراد ابن هشام في كتابه أوضح المسالك .
(٢) الحسن بن قاسم المرادي في كتابه الجنى الداني .

وقوعه صفة ، ولو مؤكداً بجملة القسم الانشائية من غير تأويل وعلى هذا فالظرف خبر مقدم والموصوف مبتدأ محذوف قلت : صفة مقامه ، وقد تحقق شرط القيام لا فاعل بالظرف لاعتماده على النفي خلافاً للتفتازاني إذ جوز ذلك في حواشيه على الكشاف ويردّه أنَّ الفاعل لا يحذف ، ويجوز أن يكون هذا الوجه من الإعراب مراد المصنف ، ولا يتجه عليه الإشكال ، وقوله : أي ما أحدٌ إلى آخره بيان للمعنى لا للإعراب ، لكن يردُّ عليه أنه يؤدي إلى وقوع التفريغ في الصفات وهو غير جائز بتصريح المصنف بأنه لا يقال : ما مررت بأحد إلا قائم ، إلا أن يقال إنَّ ذلك في صفة ذكر موصوفها ، وهو على ما نقله **عن الزمخشري وأبي البقاء من** جوازه ، **على أنَّ السعد التفتازاني في شرحه على المفتاح** حكى الاتفاق عليه ، وإن اعترض عليه بشيوع الخلاف فيه ، ولا أقل من أن يكون مقتضاه الجواز قطعاً ، وأظهر الأمرين كما قال شيخنا قصد بيان الإعراب ، ويقويه منع **أبي حَيّان** كون «ليؤمنن» صفة لأحد المقدّر بعد الظرف وقطعه بأنه مع قسيمه المقدر خبر ، لأنه محط الفائدة بخلاف الظرف ، ومنهم من قال التقدير «ليس من أهل الكتاب أحدٌ إلا أحدٌ ليؤمنن به» فجعله صفة لأحد آخر مقدّر على أحد ما جاءني أحد إلا ظريف أي إلّا أحد ظريف **قال**

الزجاج : «حذف أحد لأنه مطلوب في كل نفس يدخل الاستثناء» ، **وظاهر كلام ابن هشام** «أنه يجوز حذف الموصوف وبقاء صفته «الظرف أو الجار والمجرور»» .

وقد اتفق النحاة على أنه لا يجوز حذف الموصوف وبقاء صفته إلّا إذا كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في ، وهذا ما ذكره **ابن الملا** في معرض حديثه عن الآية الكريمة ، ويجوز حذف الموصوف دون أن يكون بعض ما قبله في ضرورة الشعر ، ويستشهد النحاة بالبيت :

كَأَنَّكَ من جمال بنـــي أُقَـــيْشٍ
يُقَعْقَـــعُ بيـــنَ رجليـــهِ بِشَنٍّ[1]

فقد حذف الموصوف دون أن يكون بعضاً من مجرور بمن أو في ، وذلك لضرورة الشعر والتقدير «كأنك جمل من جمال بني أقيش» فالكاف اسم كأن والخبر محذوف «جمل» ، ولا يجوز أن يكون الخبر قوله : «من جمال بني أقيش» إذ لولا هذا التقدير لم نجد للضمير في قوله «بين رجليه» ما يعود عليه . **أمّا إذا كان**

---

(١) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني وهو في الديوان ص١٢٦ ، والكتاب ١/٣٧٥ ، شرح المفصل ١/٦١ ، ٣/٥٩ ، خزانة الأدب للبغدادي ٢/٣١٢ .

الموصوف بالجملة أو الظرف بعضاً من مجرور بمن أو في فيجوز حذفه كثيراً ، وبيانه أنَّ الموصوف يقدّر هنا قبل « يقعقع » والجملة صفة له « كأنه جمل يقعقع » وهو بعض من المجرور بمن فيكون « من جمال بني أقيش » حالاً من ضمير يقعقع الراجع إلى جمل المحذوف ويستشهدون أيضاً بالرجز[1] :

لو قُلتَ ما في قومهـــــا لم تَأْثَـــمِ
يَفْضُلُهَـــا في حَسَبٍ وَمَيْسَـــمِ.

والمراد : لو قلت ما في قومها أحدٌ أو إنسانٌ يفضلها ، فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ وأقام الجملة مقامه حيث وقعت جملة « يفضلها » صفة للمبتدأ المحذوف ، والضمير المستتر الواقع فاعلاً في الفعل « يفضل » والضمير المنصوب وهو الهاء يعودان إلى أحد المقدّر ، والموصوف المحذوف هنا بعض المجرور بفي فلذلك يكثر حذفه .

---

(١) الرجز غير منسوب عند سيبويه والأعلم ١/٣٧٥ ، ذكر ابن يعيش (المفصل ٣/٥٩) والأزهري في التصريح (٢/١١٨) أن الرجز لأبي الأسود الحماني ونسبه البغدادي في خزانته (٢/٣١١ لحكيم بن معيّة الربعي ..

وقد وهم **الدماميني**[1] إذ قال : وهـو في الآية بعض من مجرور بمن ، وقد وضح **الشمني**[2] **ذلك** بقوله : إن المجرور بمن أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه ، ويشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت » .

فابن الملا أحاط بالقضية من جوانبها كلها فبيّن أنَّ حذف المنعوت دون أن يكون بعضاً مما قبله لا يجوز إلَّا في السعة ، ويعني بذلك ضرورة الشعر ، أمَّا إذا كان بعضاً مما قبله فهو جائز ، وقد نَصَّ على ذلك ابن مالك وابن هشام والرضي ، ولكن المجرور في الآية ليس بعضاً من مجرور قبله ، بل هو بعض من مجرور بمن بعده ، فلهذا عرض لنا ابن الملا توجيهات علماء اللغة والتفسير من هذه القضية ، وأفاض في سرد هذه الأقوال وشرحها وتعليلها ومناقشتها ، مستفيداً من حصيلته اللغوية والنحوية في تحليل هذه الآراء المتعددة وتوجيهها ، وردّ بعضها بعد مناقشة مستفيضة دقيقة وعميقة .

وقد يتعرض ابن الملا إلى ذكر لهجات القبائل العربية من

---

(١) حاشية الدماميني المطبوعة مع المنصف للشمني ١ /٤٨ .

(٢) المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام ١ /٤٨ .

بعض الظواهر اللغوية وينقل اختلافات البصريين والكوفيين في موقفهم من هذه الظواهر وتعليلها فعندما يذكر قول ابن هشام ،
تقع «أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين : اسم وحرف[1] ، والاسم على وجهين : ضمير المتكلم في قول بعضهم «أن فعلت» بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وصلاً ، وعلى الإتيان بالألف وقفاً» .

يقـول[2] : «ذهب البصريـون إلى أنَّ الضمير هو الهمـزة والنون ، وأمَّا الألف فإنما جيء بها في الوقف لبيان حركة النون ، بدليل أنَّ هاء السكت تخلفها فيقال : «أنه» ولا تثبت وصلاً في السعة إلا ضرورة وإجراء للوصل مجرى الوقف ، وإنما رسمت في الخط لأنَّ اللفظ يرسم بصورة ما يوقف عليه ، وذهب الكوفيون إلى أن «أنا» بجملته هو الضمير بدليل ثبوت الألف وصلاً أيضاً ، هذا وقد قيل إنَّ في ضمير المتكلم خمس لغات :

الأولى : «أنا» بإثبات الألف وقفاً ، وحذفها وصلاً وهي اللغة الشهيرة .

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٤ ، ومنتهى الأرب ص٤٩ .
(٢) منتهى الأرب ص٤٩ .

والثانية : لتميم ، وبعض قيس ، وربيعة اثبات الألف وصلاً ووقفاً .

والثالثة : هنا بإبدال الهمزة هاء .

والرابعة : آنا بمدِّ الهمزة وهي لغة قضاعة .

والخامسة : بسكون النون وصلاً ووقفاً .

ويتابع شرح قول ابن هشام في المغني[1] وضمير المخاطب في قولك «أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، على قول الجمهور إنَّ الضمير هو أن» والتاء حرف خطاب ـــ بقوله : سواء ألحقها علامة التأنيث أم لا ، والجمع في حالتي التذكير والتأنيث أم لا ، كالتاء الإسمية في اللفظ والتصرف ، وكان أصلها «**آنا**» **فسكنت النون** ، **وذهب الفراء** إلى أن «أنت» بكماله هو الضمير فالتاء من نفس الكلمة ، وعلى قوله إذا سُمِّيَ به أُعرب ، وعلى قولهم يحكى لأنه مركب ، وذهب **بعض الكوفيين وابن كيسان وهو مختار أبي حَيّان** إلى أن الضمير هو «التاء» كما في الفعل ، فلما أرادوا انفصالها أدعموها بـ (أن) لتستقل لفظاً كما قالوا في «إيّاك

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٤ ، منتهى الأرب ص٤٩ .

وأخواته » أنَّ الضمير الكاف المنفصلة ، كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة فجعلوا « إيّا » عماداً لها ، **قال الرضي** : وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين » .

وكثيراً ما يستغرق في شرح قضايا فلسفية بعيدة عن جوهر الموضوع من ذلك ما يقوله في معرض شرحه لما جاء في مغني اللبيب « إنه حكم على موضع الماضي بالجزم بعد « إنْ » الشرطية ، لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه ، فأثرت في محله ، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه »[1] .

يقول ابن الملا[2] : وأجيب بأنَّ التأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا لماهيته ، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من أفراد ملزومه بل ثبت لبعضها فقط ؛ ككون الجسم ذا ظل في الشمس فإنَّه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض أفراده ، لأنَّ اللازم للشيء ولو بحسب الوجود ، كيف لا يجب ثبوته لكل فرد من أفراد ملزومه ، ولو تخلف عن فرد منها لم يكن لازماً على أن لازم الوجود هو لازم الماهية بقيد الوجود كالسواد للحبشي ، فإن السواد

(١) مغني اللبيب ١/٢٦ ، منتهى الأرب ص٥٣ .

(٢) منتهى الأرب ص٥٣ .

ليس لازماً لماهية الإنسان الحبشي من حيث هي بل ليس تخلفاً عن بعض أفراد الملزوم ، لأنَّ الملزوم في الحقيقة ، إنما هو الماهية الموجودة لا هي من حيث هي هي وليس تخلف الظلية في الشمس من باب تخلف لازم الوجود عن بعض أفراد الماهية ، لأن الظلية المزعومة إنما تلزم الجسم بشرط كونه كشفاً لا مطلق الجسم .. ثم إنَّ التأثير اللفظي إن تخلف فإنما يتخلف عن بعض أفراد ماهية التأثير بدون قيد المعنوي ... هذا والتحقيق إن عمل الحروف في الأفعال إنما هو لاختصاصها بها ، وتأثيرها في مدلولاتها المادية والصورية معاً ، ونعني بالتأثير المادي أن يحصل لمدخول الحرف معنى لم يكن له قبل .

ونستطيع أن نلخص منهج ابن الملا في شرحه لمغني اللبيب بما يلي :

(١) يشرح كل عبارات المغني ، وأحكامه النحوية ، وظواهره اللغوية ، وشواهده ، سواء كانت بقصد الاحتجاج أو التمثيل ، ولا يغفل شيئاً منها .

(٢) يذكر بحر البيت وضربه ، واسم قائله ، مع ترجمة موجزة له ، وأحياناً يترجم للأسماء التي ينقل ابن هشام عنها في كتابه المغني ، ولا يكتفي بالبيت الشاهد ، بل هو يستقصي ما

قبله وما بعده ، وأحياناً كثيرة يورد أبياتاً عدة من القصيدة مع ذكر مناسبتها .

(٣) يشرح معاني ألفاظ البيت ، ويفسر مفرداته ، ويذكر معناه العام ، ويعود في هذا إلى معاجم اللغة ، ويضبط الألفاظ ، وصيغها وأوزانها ، واشتقاقها ويعرض آراء النحاة وتوجيهاتهم المتعدّدة للبيت الشاهد .

(٤) ينقل آراء النحاة وتوجيهاتهم من مختلف المذاهب والميول في بعض القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية ، الواردة في المغني ، ويناقش هذه الآراء ، ويختار منها ما يجده أقرب إلى فهم الظاهرة المدروسة .

(٥) يستوفي شرح ما يعرض له من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية ، حتى تعم الفائدة من جوانبها كلها ، وعمله يتسم بطابع موسوعي ، ويمثل ما كان يتصف به الدرس اللغوي عند علمائنا القدامى .

(٦) كثيراً ما يبتعد عن القضية اللغوية التي يَعْرِضُها ، فيتناول أموراً ذات طابع منطقي وفلسفي ، ويهدف من تعمقه في مثل هذه القضايا أن يتميز عن سابقيه من الشرّاح ، حرصاً منه على فائدة طلاب العلم فائدة شاملة عميقة موسوعية ،

ويبدو أنَّ قيامه بمهنة التدريس وتأثره بهذه المهنة أملت عليه أن ينهج هذا النهج ، حيث تظهر طبيعته شيخاً ومدرّساً من خلال القضايا التي يثيرها في شرحه ، والأسئلة التي يطرحها دوماً ثم طريقته في الإجابة عليها .

(٧) تظهر حصيلته العلمية ، وثقافته الموسوعية ، واطلاعه المتعدّد الجوانب فيما يعرضه من آراء اللغويين والنحويين ، ومناقشتها ، والرد عليها ، والموازنة بينها ، والحكم عليها .

وقد اعتمد على مكتبة ضخمة تضم الكثير من المصادر في علم النحو والقراءات والتفسير ومعاجم اللغة ، ودواوين الشعراء ، ومصادر تراجمهم ، بحيث يعد كتابه مرجعاً في هذه الجوانب .

ومن الذين كتبوا حاشية على مغني اللبيب

٣) **الأمير الكبير** : محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد الأزهري المالكي المغربي السنباوي ثم المصري المشهور بالأمير الكبير ولد بسنبو ، من قسم منفلوط بمديرية أسيوط سنة أربع وخمسين ومئة وألف ، وارتحل مع والديه إلى القاهرة

وهو ابن تسع سنين ، فحضر دروس أعيان عصره ، واجتهد في التحصيل وكانت وفاته بمصر سنة اثنتين وثلاثين ومئتين وألف[1] .

وحاشيته مطبوعة مع كتاب مغني اللبيب ، ولا يذكر في مقدمة حاشيته[2] المنهج الذي اتبعه في شرحه للمغني ، والأمير لا يشرح كل عبارات المغني وإنما يختار بعضاً منها ، وقد نقع عنده على بعض النظرات اللغوية القليلة من ذلك **ما يقوله في حرف الألف[3]** : « يعني اليابسة وهي الهمزة ، والحق كما **نقله السيوطي عن ابن جني في سر الصناعة عدها من الحروف فهي تسعة وعشرون حرفاً خلافاً لقول أبي العباس المبرد أنها ثمانية وعشرون »[4]** . وأسقط الهمزة لأنَّهُ ليس لها صورة تلزمها بل تكتب واواً تارة ، وألفاً تارة ، وياء تارة ، وتحذف أصلاً تارة ، وورد بأن العبرة بالثبوت في اللفظ لسبقه على الرسم ، وبوجودها أول

---

(١) معجم المطبوعات لسركيس (٤٧٣ ــ ٤٧٤) .

(٢) المقدمة ص (٢) وقد روجعت النسخة وقوبلت عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ١٣٥٦ هـ .

(٣) حاشية الأمير مع مغني اللبيب طبع المكتبة التجارية ص (٩) .

(٤) انظر في هذا سر صناعة الإعراب لابن جني ١/٤٦ ــ ٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٦ .

اسمها أعني «ألف» كبقية الحروف ، فإن الواضع جعل كل حرف في أول اسمه على أن اختلاف تصويرها لاختلاف ما يعرض لها من التسهيل فقط بدليل رسمها ، حيث لا تسهل ، وذلك إذا صدرت بحالة لازمة وهي الألف مطلقاً مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة نحو «أخذ» مبنياً للفاعل أو المفعول و«إبراهيم» ، ثم هل هي مختلفة بالذات مع الألف اللينة التي يأتي الكلام عليها بعد حرف الواو بدليل اختلاف المخرج ، فإنَّ اللينة من الجوف ، والهمزة من الحلق ، **وهو قول الأخفش ومن تبعه أو متّحدان** ، غاية الأمر أنَّ في الهمزة شدة رفعتها للحلق ، كما أنَّ النون من طرف اللسان ، وترتفع إذا شددت بالغنة إلى الخيشوم **ونسبه لسيبويه**» ومما تجدر الإشارة إليه أن الألف كانت تطلق على ما عرف في مرحلة متأخرة باسم الهمزة ، أي ذلك الصوت الذي ندعوه حديثاً الوقفة الحنجرية ويطلق عليه في الانجليزية :

The Glottal Stop, the Glottal Catch, the Glottal Plosive Consonant

يقول الدكتور كمال بشر[1] : ومعنى هذا أنَّ الألف ــ اسماً

---

(١) دراسات في علم اللغة ص٤٨ .

ورمزاً ـــ لم تكن تعني في المراحل الأولى ما يسمى أخيراً بألف المدّ ، أو ما ندعوه في اصطلاحنا الفتحة الطويلة (aa) كما في نحو «قال» ، ويكاد يكون من المؤكد أنَّ الفتحة الطويلة «ألف المدّ» لم يكن لها علامة كتابية في هذه المرحلة ، شأنها في ذلك شأن الحركات القصيرة كلها (الفتحة والكسرة والضمة) ، والحركتين الطويلتين الأخريين الضمة والكسرة ، واو المد ويائه I I U U ـــ كما تظهران في نحو «تقول وأبيع» ولا يظنن ظان أن العرب في المراحل الأولى لم يكونوا يعرفون الهمزة بوصفها صوتاً ، ولكنَّ هذا الصوت لم يسمَّ بالهمزة في المراحل الأولى ، وإنما كان يسمى ألفاً ورمزه [ا] كما سبق آنفاً أمّا الدكتور عبد الصبور شاهين[1] ، **فيرى أن الهمز علم على مشكلة من أعقد مشكلات الأصوات العربية ، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في ماهيته ، وفي علاقاته أعني تصور القدماء لطريقة إنتاجه ، وعلاقته بغيره من حروف المدّ واللين ، ونظرة الدراسات الصوتية الحديثة إلى هذين الأمرين»** .

---

(١) د . عبد الصبور شاهين دراسة صوتية في القراءات الشاذة رسالة دكتوراه ص١٥٤ .

ثم يقول[1] : والواقع أن لفظ الهمزة ليس في أصله علماً على صوت من أصوات اللغة وإنما هو وصف لكيفية نطقية ، لا تختص في ذاتها بصوت معيّن ، ثم غلب إطلاقه على الصوت المعروف ، والذي كان يسمى من قبل ألفاً ، سواء في العربية أو في غيرها من الساميات ، فهو في العبرية «أليف» بإمالة حركة اللام ، وفي الآرامية (آلاف) وفي الحبشية (أَلْفْ) بسكون اللام ، وهو في جميعها صوت احتباسي Occlusive غير أنه أخذ يضعف في الآرامية ، حتى فقد تقريباً كل قيمته الصوتية كساكن وقد احتفظت العربية الفصحى بهذا الصوت الاحتباسي الحنجري ، ولكن العرب عندما استعملوا الكتابة الآرامية في بداية القرن الثالث الميلادي واجهتهم مشكلة تسجيل هذا الصوت ، فالحرف (أِلف) الموافق للآرامي (آلاف) قل استعماله حين فقد قيمته كصوت ساكن ، فأصبح مستعملاً لتعيين الحركة الطويلة (الفتحة ā) ، وعندما اكتمل الخطُّ العربي ، وتهيّأ لتسجيل القرآن تخيلوا علاقة خاصة سموها همزة ، لتعين هذا الصوت الاحتباسي الحنجري .

فالأمير يقف مع ابن جني في عدّ الهمزة من الحروف ،

---

(١) د . عبد الصبور شاهين دراسة صوتية في القراءات الشاذة رسالة دكتوراه (١٥٤ — ١٥٥) .

حيث استطاع هذا العالم الفذ أن يميّز بين مستوى النطق ومستوى الكتابة ؛ إذ يذكر ابن جني : « في باب أسماء الحروف ، وأجناسها ، ومخارجها ، ومدارجها ، وفروعها المستحسنة ، وفروعها المستقبحة » اعلم أنَّ الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة وإنما كتبت الهمزة واواً مرة ، وياءً أخرى ، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تخفيفها البتة لوجب أن تكتب ألفاً ، يدلّ على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا مخففة ، لم يجز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتوحة كانت أو مضمومة ، أو مكسورة ، وذلك إذا وقعت أولاً نحو أخذ وأخذ وإبراهيم ، فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتابتها ألفاً البتة » .

ثم يقول في معرض حديثه عن خواص الحروف العربية ، وتعبيرها عن قيمها الصوتية بصدر أسمائها[1] : إن كل حرف سميته ففي أول حروف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنك إذا قلت « جيم » فأول حروف الحرف « جيم » وإذا قلت « دال » فأول حروف الحرف « دال » وإذا قلت « حاء » فأول ما لفظت به « حاء »

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ /٤٧ .

وكذلك إذا قلت «ألف» ، فأول الحروف التي نطقت بها همزة ، فهذه دلالة أخرى غريبة ، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفاً» .

أما المبرد فقد أخرج الهمزة من جملة الحروف ، وحجته في ذلك أنَّ صورتها لا تثبت وعدم استقرارها على حالة واحدة إذ كان يعدّ حروف المعجم ثمانية وعشرين أولها الباء ، وآخرها الياء ويدع الهمزة يقول : الهمزة لا صورة لها ، وإنما تكتب تارة واواً ، وتارة ياءً ، وتارة ألفاً ، فلا أعدّها مع التي أشكالها محفوظة معروفة ، فهي جارية على الألسن ، موجودة في اللفظ ، ويستدلّ عليها بالعلامات في الخط لأنه لا صورة لها»[1] .

ويقف ابن يعيش مع ابن جني في ردّه على المبرد فيقول[2] : «والصواب ما ذكره سيبويه وأصحابه من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً ، أولها الهمزة وهي الألف التي في أول حروف المعجم ، وهذه الألف هي صورتها على الحقيقة وإنما كتبت تارة واواً ، وياءً أخرى ، على مذهب أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها لم تكتب إلا ألفاً على الأصل» .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٢٦ .

فقد وضح الأمير الفرق بين الألف عندما يراد بها الهمزة ، وعندما تطلق على ما يعرف بألف المدّ حيث إن مخرج الهمزة يختلف كل الاختلاف عن ألف المدّ كما بيّنا .

وهو كثيراً ما يورد شرحي الدماميني والشُّمُنّي ويعرض رأيهما ، ويبين موقفهما من القضية اللغوية التي يشرحها ، ففي معرض حديث ابن هشام ، عن (أن) المصدرية الناصبة للمضارع . ووقوعها مع الفعل بعدها مصدراً مفعولاً به نحو ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى[1]﴾ . (**يونس من الآية ٣٧**) .

يقول[2] : «أن يفترى» أي افتراء بمعنى افترى أو ذو افتراء ، وجعل **الرضي أن** هذه المضمرة بعد لام الجحود فقال : وهما متعاقبان في اللفظ ، وعليه فالتقدير لأن يفترى ، والمحل من المحتمل للنصب والجر ، **وجعل أبو البقاء** «أن وما» بعدها فاعلاً لمحذوف أي ممكناً أن يفترى **قال الشارح**[3] : «ويمكن أن تكون «كان» تامة ، و«أن يفترى» بدل من فاعلها بدل اشتمال **وتعقبه**

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٥ ، وحاشية الأمير ١ /٢٦ .

(٢) حاشية الأمير ١ / ٢٦ .

(٣) يريد بذلك الدماميني .

الشمني[1] ، بأن تمامها يفيد نفي القرآن قبل مجيء البدل وهو باطل ، وبأن بدل الاشتمال لا بُدَّ فيه من ملابسة بين البدل والمبدل منه ، ولا ملابسة بين القرآن والافتراء ، ثم يقول الأمير : ولا يخفى أنَّ الأول مجرد إبهام مدفوع بالبدل ، وأنَّ المخاطبين أثبتوا الافتراء له ، فالملابسة خاصة في زعم المخاطب فرد عليه بالنفي ، فبالجملة هذا ردٌّ على صناعة الأدب ، والاستحسان الذوقي لا قواعد العربية فليتأمل » .

وكأنه يريد بهذا أن النحو يدرس « المعاني النحوية » وليس « المعاني المعجمية » والأمير لا يتعصب لأحد الشارحين ، وإنما يأخذ بما يراه متفقاً مع قواعد اللغة وأقرب إلى فهم النص اللغوي ، فأحياناً كثيرة يقف مع الدماميني ، وأحياناً أخرى يؤيد وجهة نظر الشمني ...

ففي قول ابن هشام : « والرابع من معاني (أو) الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ، وإذا دخلت « لا » الناهية امتنع فعل الجميع نحو ﴿ولا تطع منهما آثماً أو

---

(١) انظر في هذا المنصف من المغني للشمني ١/٥٨ ـــ ٥٩ .

كفورا[1]﴾ إذ المعنى لا تطع أحدهما ... وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحاً »[2] .

يقول الأمير[3] : «أي عما كان التركيب يفيد بحسب اللغة إباحته ، ولا شكَّ أنه لو قيل أطع آثماً أو كفوراً أفاد الكلام قبل دخول «لا» الإباحة فمرد المصنف المباح لولا حرف النهي كما قال : وإذا دخلت لا ... الخ ، وهذا لا ينافي الامتناع الشرعي بل المنع هو صريح النهي الداخل على «أو» الإباحية ، فمن اللغو **على هذا قول الشارح** : «كيف يصح أن يقال عما كان مباحاً مع أن طاعة كل من الآثم أو الكفور ممنوعة شرعاً ، ولقد أجاد الشمني في ردّه[4]» .

ويضيق بنا المقام عن ذكر الآراء الكثيرة التي يوردها الأمير في حاشيته نقلاً عن الدماميني والشمُنّي ...

فالأمير كما ذكرنا آنفاً لا يشرح كل عبارات المغني ، وإنما

---

(١) سورة الإنسان من الآية ٢٤ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٦٤ ، حاشية الأمير ١ / ٦٠ .

(٣) حاشية الأمير ١ / ٦٠ .

(٤) انظر في هذا شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف للشمني على مغني النبيب ١ / ١٣٤ .

يختار بعضها ، وكثيراً ما يهمل بعض القضايا اللغوية التي أثارت اهتمام النحاة ، وعندما يختار بعض العبارات أو الأحكام اللغوية لشرحها فهو لا يتعمق دراستها ، ولا ينقل في هذا آراء النحويين ، وتوجيهاتهم ، ومذاهبهم ، إنما يكتفي بكلام عابر سريع لا يشفي غليل من يتوقع الخروج بحكم نهائي من دراسة هذه المسائل اللغوية ، والظواهر النحوية ؛ فهو لا يحلل هذه الظواهر اللغوية ، ويبتعد عن مناقشة الكثير من قضايا اللغة ومسائلها ، وهو إن عرض لها فهو يكتفي بالنذر اليسير الذي لا يعين على استيعابها ، وفهمها كما رأينا عند الشراح السابقين ، كما أنه لا ينقل لنا مواقف النحاة وتوجيهاتهم لبعض هذه الظواهر ، وجل اعتماده على ما ينقله عن الدماميني والشمني أحياناً دون أن يتأثر بطريقة الدماميني في الدرس اللغوي ، ولم يستدرك الأمير ما وقع في مغني اللبيب من أحكام عامة سريعة تحتاج إلى مزيد من الشرح والتوضيح ، فيقوم بتوضيحها وشرحها وإكمال نقصها ، وبيان أهم أحكامها النحوية ، ولا نظلم الأمير كثيراً إن قلنا إن شرحه لا يعيننا على فهم الكثير من قضايا اللغة ومسائلها وظواهرها التي تعرض لها ابن هشام ، وهو عندما يورد آراء اللغويين حول بعض الظواهر اللغوية كما رأينا في حديثه عن « الألف » لا يوضح

لنا موقفه من ذلك ، كما أنه يغفل معالجة الكثير من الجوانب الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية الواردة في مغني اللبيب ؛ وينصب جلُّ اهتمامه على ترجمة أسماء النحويين واللغويين والشعراء الوارد ذكرهم في مغني اللبيب ، ويعنى بنسبة بعض الأبيات التي أغفل ابن هشام نسبتها ويترجم لقائليها ، وهو لا يكتفي بالبيت الشاهد فيذكر ما قبله وما بعده ، وأحياناً كثيرة يذكر القصيدة التي ورد البيت فيها كاملة ، ويذكر مناسبتها ، ويشرح معاني الألفاظ الواردة فيها ، وقد يضبط بعض ألفاظها ، ونستطيع أن نلخص منهج الأمير في شرح مغني اللبيب بما يلي :

(١) لا يشرح كل عبارات المغني وأحكامه اللغوية بل هو يكتفي ببعضها .

(٢) لا يتعمق دراسة الظواهر اللغوية والنحوية التي يعرض لها ، وإنما يكتفي بكلام عابر سريع ، مهملاً معالجة الكثير من هذه الظواهر والأحكام النحوية .

(٣) لا يعرض إلا في القليل النادر مذاهب النحويين وآراءهم وتوجيهاتهم واختلافاتهم من بعض القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية ، وجل اعتماده على ما ينقله عن الدماميني والشمني

والسيوطي في شروحهم لمغني اللبيب ، حيث تظهر بعض المناقشات والتوجيهات التي يأخذ بها .

(٤) يترك الكثير من أحكام ابن هشام النحوية في مغني اللبيب دون شرح أو توضيح أو تدارك لنقصها بذكر ما يوضحها ، ويعين على فهمها .

(٥) ينصب اهتمامه على تراجم الشعراء والنحويين واللغـويين ، ويعنى باستقصاء ما قبل البيت وبعده ، وأحياناً كثيرة يورد القصيدة التي منها البيت كاملة مع ذكر لمناسبتها ، ويعنى بنسبة الأبيات المهملة النسبة في المغني .

(٦) يشرح معاني الألفاظ ، ويوضح معانيها ، وقد يعود في هذا إلى معاجم اللغة وبخاصة القاموس .

ولعل هذا النقص في معالجة الظواهر اللغوية والأحكام النحوية هي التي دفعت بالأبياري أن يؤلف حاشية على حاشية الأمير سماها : «بالقصر المبني على حواشي المغني» يقول الأبياري[1] : ثم أنَّ المحشي[2] قد أورد القصيدة التي منها

---

(١) القصر المبني على حواشي المغني ١/١٩١ ، ١٩٢ .

(٢) يريد به الأمير الكبير .

بيت الشاهد برمتها ، وكذا يفعل في أغلب الشواهد يأتي من قصيدته بالجم أو بالجل أو بالكل ، قصداً لتوسيع دائرة طلبة هذا الكتاب في الأدب ، وإيقافهم على نفائس كلام العرب ، ليرووا ظمأهم من سلسبيله ، ويروا حسنه إذا سلكوا في سبيله ، ولم يضبط ويفسر من ذلك إلا بعوضة فما فوقها ، وما أظنه أراد إلَّا تحريك همة الطالب للبحث عن معاني هذه الألفاظ حتى يعطيها من الفهم حقها ، ليغدو ذا همة عالية ، وبروح ذا قيمة غالية ، وقريحة زاهية » .

وقد كتب الأبياري حاشية على حاشية الأمير على المغني

٤) الأبياري : عبد الهادي نجا بن رضوان نجا المصري الأبياري الشافعي الأزهري ، من كبار علماء مصر في القرن الثالث عشر الهجري ـــ التاسع عشر الميلادي . ولد في أبيار من أعمال الغربية بمصر سنة ست وثلاثين ومئتين وألف للهجرة ، أخذ عن أبيه مبادىء العلوم ، وجدَّ في طلب العلوم الإسلامية واللغوية ، فنبغ وذاع صيته حيث استدعاه الخديوي اسماعيل لتثقيف أبنائه ، وجعله الخديوي توفيق إماماً له ومفتياً توفي في ذي القعدة من سنة

خمس وثلاثمئة وألف[1] ، وسمى شرحه على حاشية الأمير على مغني اللبيب «القصر المبني على حواشي المغني» .

يوضح منهجه في المقدمة بقوله[2] : أوضح عبارة الأمير أيما إيضاح ، وأفصح عما أدمجته من التقريرات بحسب الإمكان أجمل إفصاح ، آتياً من تحقيق ما فيها من المباحث بما ينشرح به خاطر الناظر والباحث فمتى أخذت في مطلب من المطالب المهمة كملته وجملته حَتَّى تستنير دياجيره المدلهمة ... واستحسنت مع ذلك أن أجل عبارة المتن التي تركها المحشي ، ويحتاج الآن لإيضاحها كل طالب ... وبذلك قصدت أن لا يحتاج طالب هذا الكتاب إلى غير هذه الحاشية ... إذ أعرب لطالبيه عن كل حرف فيه جاء المعنى ، وقَرَّب لهم البعيد من الأفهام والأحكام حتى راق حسّاً ومعنى فكان خدمة للمتن والحاشية ، حريصاً على أن لا يخفى منهما على حسب الإمكان خافية ، جامعاً من وجوه النحو

---

(١) انظر في ترجمة الأبياري تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٤/ ٢٣٧ .

(٢) القصر المبني على حواشي المغني الجزء الأول ص٢ — ٣ .

والتفسير أشرفها ومن رقائق اللغة والأدب والتاريخ آلفها ... وسميته « بالقصر المبني على حواشي المغني » .

فالأبياري يهدف من شرحه لحاشية الأمير أن يكمل نقصها ، ويوضح غموض أحكامها ، ويستدرك ما فاتها من عبارات المغني وأحكامه ، حيث شعر أنَّ حاشية الأمير يكتنفها الغموض ، وأنَّها أغفلت الكثير من قضايا المغني اللغوية ومسائله النحوية ، وظواهره اللهجية ، ولم تتعرض للكثير من الجوانب البلاغية والفقهية ، كما أنها لا تعنى بتوضيح الكثير من الأحكام النحوية الواردة في مغني اللبيب ، ولا تكمل نقصها بالشرح والتوضيح ، فلذلك آثر أن يقوم بشرح حاشية الأمير وتوضيحها ، واستدراك ما فاتها من معالجة ظواهر المغني اللغوية ، عارضاً في هذا آراء شراح المغني وأبياته ، وتوجيهاتهم لبعض القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية الواردة فيه ، وهو يريدُ أن يكون شرحه كاملاً شاملاً مستوعباً كل الشروح السابقة ، حتى يكون مكتفياً بنفسه ، مستوفياً الغرض ، يغني عن متن المغني ، وحاشية الأمير وبعض من الشروح السابقة عليه .

وقد التزم الأبياري بالخطة التي حددها لنفسه في مقدمة الكتاب ، فجاء شرحه لمغني اللبيب كاملاً مستوفياً لما يشرحه

ويدرسه من جوانبه كلها ، فمن عنايته بالعروض مثلاً ما يذكره[1] في قول الشاعر :

لا تهين الفقيـــــر عَلَّـــــكَ أن
تركـــع يومـــاً والدهـــر قد رفعـــه[2]

يشرح قول الأمير : منسرح دخلـه الخرم بحذف ميم مستفعلن ثم حذف سينه خبناً ــ بقوله : أي فإنَّ أجزاء البحر المذكور « مستفعلن مفعولات مستفعلن » والخرم بمعجمة مهملة إسقاط أول الوتد المجموع في صدر المصراع الأول ، ولا يخفى أنَّه مفقود هنا ، ولذا قيل إنَّه من /**الخفيف**/ **وأجزاؤه** /**فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن**/ فقوله : /لا تهين ال/ بوزن/ فاعلاتن/ وقوله /فقير عل/ بوزن/ متفعلن/ أصله/ مستفعلن/ محرك الأول ساكن الثاني ويقال لذلك /**سبب خفيف**/ **في اصطلاح العروضيين** فدخله /الخَبن/ بالخاء المعجمة والموحدة ، وهو حذف الثاني الساكن من ذلك السبب كما هنا ، لكن بقية القصيدة تعين الأول « وفي المهم الجليل في علم الخليل » لصاحبنا الفاضل الأجل السيد

(١) القصر المبني على حواشي المغني ٢/١٦٦ .
(٢) مغني اللبيب ١/١٦٦ البيت رقم ٢٨١ ، حاشية الأمير ١/١٣٥ وذكر البيت للأضبط بن قريع السعدي .

محمود العالم ما لقبه : «اختلف في أي بحر قول الشاعر : «لا تهين الفقير» البيت فقيل من «**الخفيف**» فآخر نصفه راء/ تركع/ **وقيل من المنسرح** فآخر نصفه /أن/ ، **وزيف الأول** بأن بعده :

وصل حبال البعيد إن وصل السحبل
وأقص القريب إن قطعه

وهكذا ولا يوازن ذلك الخفيف ، والثاني بلزوم خرم مستفعلن بعد خبنه ، وهو ممتنع عند الخليل لاختصاصه عنده بالوتد المجموع ، لكنْ المحققون على أنَّه من المنسرح وما لزم وإن منعه الخليل أجازه بعضهم لوجود الوتد صورة بعد الخبن .

فقد فصل الأبياري في دراسة الجوانب العروضية للبيت ، ذاكراً بحره ، وما طرأ عليه من زحاف وعلل ، وما دار بين العروضيين من خلاف حول بحره ويستوفي الأبياري تحليل الظاهرة اللغوية ومناقشتها ، وشرحها من جوانبها كلها الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، حيث يجمع بين هذه المستويات معاً في الدرس اللغوي ، حتى تتضح القضية اللغوية ، وتكتمل صورتها .

(١) **فمن عنايته بالجوانب الصوتية** ما يورده عن الحركات في فاء

الكلمة بقوله[1] : «وجُنح الليل بضم الجيم وكسرها ظلامه ، ويقول[2] : إن العُشوة بتثليث العين المهملة ، وإن الجُهد بفتح الجيم وتضم[3]» .

وما يذكره أيضاً عن الحركية في عين الكلمة كقوله : ملك بفتح الميم وسكون اللام لغة في الملك بكسرها[4] ، وكقوله : «كَبُرت» و«كَبِرت» بكسر الباء وضمها أي صرت كبير السن[5] . **كما تعرض الأبياري لإبدال الحروف ، ووصف الأصوات وبيان مخارجها ، وآلية حدوثها ، ففي** الرجز الذي ذكره ابن هشام :

يا ابن الزبير طالما عصيكا

وطالما عنيتنا إليكا

لنضربن بسيفنا قفيكا

وقال فيه : إنَّ الكاف بدل من التاء بدل

---

(١) القصر المبني على حواشي المغني ١/٢١٩ .
(٢) القصر المبني على حواشي المغني ٢/٢٥٤ ــ ٢٥٥ .
(٣) القصر المبني على حواشي المغني ٢/٣١٩ .
(٤) القصر المبني على حواشي المغني ١/٤٦٦ .
(٥) القصر المبني على حواشي المغني ١/٢٢٣ .

تصريفي[1] ، وعلل الأمير ذلك بقوله : « لأنهما أخوان في الهمس والاستفال والشدة والانفتاح والاصمات »[2] .

يشرح الأبياري ذلك قائلاً[3] : وقوله في الهمس أي فكل منهما حرف مهموس مستفل شديد منفتح مصمت ، والمهموسة ضد المجهورة وهي في اصطلاح القراء الحروف التي يجري النفس معها لضعف اعتماده على مخرجه وهي عشرة يجمعها قوله « فحثه شخص سكت » والمهجورة ما عداها ، والمستفلة من الاستفال ، وهو أن لا يستعلي اللسان أي أقصاه بالحرف إلى جهة الحنك العليا وضدّها المستعلية وهي سبعة يجمعها قوله : « خص ضغط قظ » وما عداها مستفل . والشديدة ما يحتبس الصوت معها لكمال قوة الاعتماد على المخرج وهي ثمانية مجموعة في قوله : « أجد قط بكت » وما عداها رخو ، والحروف المنفتحة ما عدا المطبقة التي هي الطاء والظاء والصاد والضاد لانطباق الحنك بالحرف على وسط اللسان بعد استعلاء أقصاه ووسطه إلى

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٦٤ — ١٦٥ ، البيت رقم ٢٧٥ .

(٢) حاشية الأمير الكبير ١ / ١٣٤ .

(٣) القصر المبني على حواشي المغني ٢ / ١٥٨ .

جهته بحيث ينحصر بينهما ، والمصمتة ضد المؤلفة المجموعة في «فر من لب» من الذلاقة وهي الخروج من طرف اللسان أو الشفة ، فهي عدا هذه الستة من الصمت وهو المنع سميت بذلك لمنع انفرادها في كلمة رباعية أو خماسية بدون حرف من أحرف الذلاقة . **كما يتعرض لحذف بعض الحروف نظراً للتقارب بين مخارجها حيث يذكر**[1] **أنَّ** «**بلحارث**» **مختصر بني الحارث** ترسم بالباء متصلة باللام ، اختصاراً بعد حذف الألف في الرسم أيضاً ، **ووجد بخط الزمخشري** رسم بالألف بعد العين قياساً على «فالماء ، وكالماء» مثلاً .

(٢) **ومن عنايته بالجوانب الصرفية ما يورده عن الأفعال وصيغها في المضارع**[2] **وما جاء منها مفتوح العين ومكسورها ، وما يذكره في صيغ بعض الأفعال المعتلة** كما في قول الشاعر :

---

(١) انظر حاشية الأمير ١/٣٧ ، والقصر المبني على حواشي المغني ١/٢٢٧ — ٢٢٨ .

(٢) القصر المبني على حواشي المغني ١/١١٧ — ١١٨ .

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب
وتقلينني ، لكن إيَّاكِ لا أقلي[1]

يقول[2] : وتقلينني بالقاف أي تبغضينني يقال : «قلاه يقليه قِلى وقِلاء بالكسر والقصر والمد أبغضه ومنه : «ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى[3] » ولكن قال **الزمخشري** أصله «**لكن أنا إياك**» فحذف الهمزة ، وألقى حركتها على النون ، فتلاصقت النون فأدغم ، و«إيَّاك» مفعول أقلي ، قدم عليه لرعاية القافية أي «لكن أنا لا أقليك» واستشهد بالبيت أيضاً على أنه يقال : قلى يقلي بالكسر في المضارع .

ومن الجوانب الصرفية ما يذكره عن مطل الحروف وانتقاصها[4] ، يقول : والحاصل أنَّ القوافي المطلقة المتحركة إن كانت من الأسماء المعربة أو المبنية على حركة تشبع حركتها فيتولد منها حرف مدّ ، وكذا الأفعال المعربة ، فإن كانت مجزومة تحركت وأشبعت حركتها فيتولد منها حرف مد ساكن

---

(١) مغني اللبيب الشاهد ١٢٣ .
(٢) القصر المبني على حواشي المغني ١/٤١١ .
(٣) سورة الضحى الآية ٣ .
(٤) القصر المبني على حواشي المغني ٢/٦٤٥ .

كـ (يخشى ويغزو) ، والحرف الموجود حرف مدّ للإشباع ، أو هو المحذوف فيكون مبنيّاً على السكون ، أو على حركة مقدرة ، أو على سكون مقدر إن حرك بالكسر ، **وبعض أرباب الحواشي على المطول** لم يقف على هذا ، فقال : الياء في قوله : «ألا أيُّها الليل الطويل ألا انجلي» كالياء في نحو «اضربي» ، وقد تعرض الأبياري للكثير من الظواهر الصرفية في الأبيات ؛ كالوقف ، والتصحيح والإعلال ، والممدود والمقصور ، والأعمال الصحيحة والمعتلة في بعض اللهجات .

ويفصل الأبياري في الجوانب النحوية ، يقول[1] في الفصل بين «أن» المخففة والفعل : ولا يفصل بين «أن» المصدرية وبين الفعل بما يفصل به بين المخففة وبينه **بما ذكره ابن مالك** بقوله : فالأحسن الفصل «بقد أو نفي أو تنفيس» نحو «علم أن سيكون» **سورة المزمل من الآية ٢٠** ، ليعلم أن قد أبلغوا ، علمت أن لو يقوم ، أو أن لا يقوم . **وتسمى هذه حروف التعويض لأنها كالعوض من إحدى نوني «أنَّ» فالفعل بعدها مرفوع . وينقل الأبياري**

---

(١) القصر المبني على حواشي المغني ١ / ١٦٥ .

مواقف النحويين وتوجيهاتهم ، ويعرض آراءهم واختياراتهم وتتجلى مقدرته على الجمع بين هذه الآراء ، والتنسيق بينها ، وموازنتها ، والحكم عليها حيث يشعر أنَّ الكثير من أحكام المغني النحوية تحتاج إلى التوضيح ، والشرح ، والتعليق ، ففي قول ابن هشام « وفي اللام التي تدخل بعد إن المخففة خلاف »[1] .

يقولُ الأبياري[2] : « أي بين البصريين وبينهم وبين الكوفيين كما يأتي ، وحاصله إنَّه قيل : لام الابتداء أفادت مع التوكيد الفرق بين « إن » المخففة من الثقيلة ، و« إنْ » النافية وهو مذهب سيبويه والأكثرين . وقيل : هي غير لام الابتداء ، اجتلبت للفرق وهو مذهب أبي علي ، وأبي الفتح ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى ، إلّا » ، وفي الدسوقي ويحكم على اللام بأنها الفارقة إن خففت « ما » وتكون حينئذٍ فاصلة أو نكرة بمعنى حَقّاً أو موصولة بتقدير القول فإن شددت لما كانت إيجابية بمعنى الأوان نافية .

ويفصل الأبياري في الجوانب الإعرابية عند شرحه لمغني

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢١ ، والقصر المبني ١ /١٤٨ .
(٢) القصر المبني على حواشي المغني ١ /١٤٨ .

اللبيب أو حاشية الأمير ففي شرحه لقول الأمير «فليذوقوه يوم القيامة»[1] .

يقول[2] : «يظهر أنه من باب فليتبوأ مقعده من النار» وعبارة **البيضاوي** هذا فليذوقوه أي ليذوقوا هذا فليذوقوه ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره «حميم وغساق[3]» وهو على الأولين خبر مبتدأ محذوف أي هو حميم ، والغساق ما يغسق أي يسيل من صديد أهل النار ، وذكر فيه ثلاثة أوجه :

أ ــ **هذا مبتدأ خبره حميم** ، وجملة «فليذوقوه» معترضة .

ب ــ **وإنه خبر مبتدأ محذوف** وجملة «فليذوقوه» مرتبة على الأولى قبلها فهي بمنزلة جزاء شرط محذوف ، و«حميم» خبر مبتدأ محذوف .

جـ ــ **وأن هذا منصوب بمضمر يفسره «فليذوقوه»** والفاء زائدة كما في «وربّك فكبر» وقوله وهو أي حميم على الوجهين في

---

(١) حاشية الأمير ١ / ١٤٣ ، القصر المبنى ٢ / ٢٢٢ .

(٢) القصر المبني على حواشي المغني ٢ / ٢٢٢ .

(٣) سورة ص «٥٧» «هذا فليذوقوه حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ» .

هذا فليذوقوه ، وهذا المقدّر ضمير يعود لإسم الاشارة ، وعلى هذا فالمشار إليه بهذا جنس ما أعد لشربهم ، فلا ينافي إفراد هذا تعدده ، على بعض التقارير ، وإن جاز كون «الغساق والحميم» صفتي موصوف واحد ، إذ اسم الإشارة يشار به للمتعدد كما مرَّ آنفاً فنزل كلاً من الوجوه على ما يليق به .

وكثيراً ما ينقل شروح سابقيه حتى يكتمل الشرح من جوانبه كلها فهو كما قال في المقدمة : «فمتى أخذت في مطلبٍ من المطالب المهمة كملته وجملته حتى تستنير دياجيره المدلهمة» . لذلك كثيراً ما ينقل شروح سابقيه وبخاصة الدماميني والشمني والدسوقي ، ونظراً لكثرة ما يرويه عنهم ، وينقله من توجيهاتهم وأحكامهم فإنه يرمز للدماميني بـ «دم» وللدسوقي بـ «دس» .

وينقل عن الشمني[1] الكثير من الآراء في مواضع متعددة من كتابه ، وكذلك الدماميني والدسوقي ويذكر آراءهم وتوجيهاتهم ومواقفهم من القضايا اللغوية التي

---

(١) القصر المبني على حواشي المغني ١/١٤٣ ، ١٩٤ ، ١٧٨ ، ٤٤٥ ، ٢/٧٣ ، ١٣٤ ، ٢٣٢ .

يعرضها[1] ، ويوازن كثيراً بين رأيـي الدمامينـي والشمنـي ويرجح وجهة نظر أحدهما ، وكثيراً ما يرفض الرأيين معاً يقول : جعل الشارح «عسى» الأولى في الآية للترجي ، والثانية للإشفاق ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم[2]﴾ . ونظر إلى ما في نفس الأمر أي إنَّ ما كرهتموه ينبغي أن ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر وذلك أنهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحسنيين إما الظفر والغنيمة وإما الشهادة والجنة ، وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والأجر ، **وعكس الشمني** قال «عسى» الأولى لإشفاق المخاطبين نظراً إلى ما عندهم من الكراهية والثانية لترجيهم نظراً إلى ما عندهم من المحبة» . ويعلق الأبياري على هذا بقولـه : «**ولا يخفـــى أن كلام كل من الشارح والشمني مبني على أنَّ محل الطمع والإشفاق مفعول الفعل الواقع بعد «عسى»** أعني شيئاً فكأنه قيل : عسى

(١) القصر المبني على حواشي المغني ٢/١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢/٥٥٣ .

(٢) سورة البقرة ٢١٦ .

أن تغزو أو عسى أن تقعدوا «وهو مخالف للقاعدة من أنَّ محل الطمع والإشفاق هو المصدر الذي هو فاعلها في الآية لأنها فيها تامة ، وعليه فهي للإشفاق في الموضعين المكنّى به بقبح فاعلها أي أخاف أن تكرهوا شيئاً هو خير لكم وهو الغزو ، وأخاف أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم وهو القعود ، أي أنَّ تلك الكراهية وتلك المحبة قبيحة فينبغي أن تحبوا ما تكرهون وتكرهوا ما تحبون» .

ويندر أن تمر صفحة دون أن نجد رأياً للشمني أو الدماميني أو الدسوقي ، أمَّا الظواهر اللهجية الواردة في المغني فيلجأ الأبياري إلى التأويل في معظمها ويخضعها لقياس اللغة النموذجية ، ويحصرها ضمن نطاق اللغة الفصحى وقواعد اللغة المثالية حيث يقول في نصب الإسمين بلعلَّ[1] : «وحاصل الجواب أن هذه الفرقة كغيرهم يرفعون الخبر ، ولكن سمع منهم نصبه قليلاً ، فاحتيج حينئذ للتأويل ردّاً إلى وجه واحد لهم **فقول المصنف**[2] : «وتأويله عندنا الخ أي أنه لم يثبت عندنا **ما** زعما

(١) القصر المبني على حواشي المغني ٢ / ٥٥٣ .

(٢) مغني اللبيب ١ / ٣١٧ .

يونس من أنها لغة أولئك البعض بحيث لا يعدلون عنها بل إنما سمع منهم قليلاً ، وعندما **يعرض قول ابن هشام**[1] عن مطابقة الفعل للفاعل في لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث ومنه الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» **يقول الأبياري**[2] : «والأولى تخريجه على غير هذه اللغة لضعفها بأن تجعل «الواو» فاعلاً ، و«ملائكة» بدلاً أو مبتدأ مؤخراً والجملة خبراً على أنَّ الحديث «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم» **ونقع على الكثير من الجوانب البلاغية في شرح الأبياري ففي معرض شرحه لقول الأمير في قول ابن هشام**[3] : «وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿قل إنَّما يُوحى إليَّ إنَّما إلهكم إلهٌ واحد[4]﴾ فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس — **حيث يذكر الأمير**[5] : «أي الكون موحى ثم إنَّ القصر إما باعتبار لازم الإيحاء من الحقيقة والقرب لله لأنهم أثبتوا ذلك في الشريك قالوا : ليقربونا إلى الله زلفى أو أنهم

---

(١) مغني اللبيب ١/٤٠٤ — ٤٠٥ .
(٢) القصر المبني على حواشي المغني ٢/٦٨٩ .
(٣) مغني اللبيب ١/٣٩ .
(٤) سورة الأنبياء ١٠٨ .
(٥) حاشية الأمير ١/٣٨ ، والقصر المبني ١/٢٣٤ — ٢٣٥ .

أنزلوا منزلة من اعتقد إيحاء الشريك حيث أصروا عليه ... الخ» .

يفصل الأبياري ذلك بقوله[1] : أي كون التوحيد الذي هو مدلول إنما إلهكم إله واحد موحى فإنه صفة للتوحيد إذ هو متصف بكونه موحى للنبي صلى الله عليه وسلم ، وتوضيح **ما أدمجه المحشي**[2] في بيان غرض المصنف أنَّ في الآية الشريفة قصرين الأول في مجموع قوله : «إنما يُوحى إليَّ إنما إلهكم إله واحد» والثاني في قوله ﴿إنَّما إلهكم إلهٌ واحد﴾ فالمقصور في الأول هو الوحي إلى النبي ﷺ ، والمقصور عليه حاصر القصر الثاني وهو اختصاص الوحدانية بالإله وهذا القصر من قبيل قصر الصفة على الموصوف فكان التقدير لا يوحى إليَّ في أمر الإله إلا كونه مقصوراً على الوحدانية له ، والمقصور في الثاني الإله والمقصور عليه الوحدانية التي هي معنى قوله إله واحد وهو من قصر الموصوف على الصفة ، ومعناه أنَّ الإله مقصور على الوحدانية ... الخ .

ونستطيع أن نلخص منهج الأبياري بما يلي :

(١) يوضح الأبياري الأحكام الغامضة في حاشية الأمير ، ويستدرك نقصها في معالجة الكثير من قضايا المغني اللغوية ،

---

(١) القصر المبني ١ / ٢٣٤ ــ ٢٣٥ .

(٢) يريد به الشُمُنّي . .

ومسائله النحوية ، وظواهره اللهجية ، وجوانبه الفقهية والدينية والبلاغية .

(٢) يعتني ببعض الجوانب اللغوية ، والأحكام النحوية الواردة في المغني التي تناولها ابن هشام دون تفصيل أو شرح ، حيث يرى الأبياري ضرورة تفصيل جوانبها المختلفة ، وإكمال نقصها ، وبيان أهم أحكامها .

(٣) ضبط الألفاظ سواء ما يورده من المغني أو من حاشية الأمير ضبطاً دقيقاً وهو لا يكتفي بحركة الحرف الأخير من الكلمة إنما يضبط كل حرف منها ، ويذكر معناها ويزيل غموضها ، ويشرحها شرحاً تفصيلياً ، ثم يذكر معنى البيت العام ، ويذكر ما يحتمله من وجوه التأويل .

(٤) يستوفي شرح ما يعرضه من الجوانب البلاغية ، والصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والمعجمية ، ويذكر في هذا مواقف اللغويين ، والنحويين ، والبلاغيين ، وينقل تعدّد آرائهم ، ومواقفه المتباينة ، هادفاً من ذلك كله إلى تكامل الآراء وتنوعها وتعدّدها لا تكرارها .

(٥) يورد في معرض شرحه للظواهر اللغوية والنحوية آراء علماء العربية ومناقشاتهم وتوجيهاتهم المتعددة ، ومذاهبهم المختلفة ،

وتتجلى مقدرته في عرض هذه الآراء ومناقشتها ، واستيفاء أحكامها شرحاً ، وتعليلاً ، وتوضيحاً ، وتعليقاً .

(٦) تمسكه بقواعد اللغة الفصحى وحرصه على أن يرد الشاذ أو بعض الظواهر اللهجية إلى قياس اللغة المثالية أو النموذجية وذلك بضرب من التأويل .

(٧) يكثر من النقل عن الشراح الذين سبقوه إلى شرح كتاب مغني اللبيب أو أبياته وشواهده كالدماميني والشمني وابن الصائغ والدسوقي والسيوطي ، هادفاً من خلال نقوله هذه الحرص على أن يغني كتابه هذا عن متن المغني والشروح جميعاً ، وأحياناً كثيرة يختلف مع آراء هؤلاء الشرّاح .

(٨) اعتمد على مكتبة ضخمة من المصادر ، فمنها ما هو في علم النحو ، ومنها ما هو في الأصوات ومنها ما هو في الصرف ، ومنها ما هو في كتب اللغة ، ومنها ما هو في شرح الشواهد ومنها ما هو في تفسير الأبيات المشكلة ، ومنها ما يرجع إلى كتب العروض والبلاغة والتفسير والقراءات ، فهو كتاب موسوعي يضم النحو واللغة والتفسير والبلاغة والقراءات والعروض والأدب والتراجم .



الشمني وحاشيته على مغني اللبيب

وقد أخرت الحديث عنه لأنني أود أن أخصه بشيء من التفصيل ، فأتعرض لأهم شيوخه وأساتذته وتلامذته ، وكتبه ، ومصنفاته ، وأقف عند كتابيه «حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد لكتاب الإعراب عن قواعد الإعـراب لابـن هشام» وحاشيته المسماة «المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام» .

أهم ما يميز حياة الشمني أنه من أسرة عرف عنها حب العلم والاشتغال به وقد ساهم هذا في تنشأته نشأة علمية يغلب عليها الطابع الديني ، **فجدّه الأعلى محمد بن خلف الله بن خليفة**

ابن محمد التميمي القسنطيني الشافعي المعروف بابن الشمني[1] كان أحد المتصدّرين بجامع عمرو لإقراء الفقه والأدب ، **ويقول السخاوي عن جدّه الأدنى[2] إنه كان بارعاً في الفقه والأصول وقد توفي بالإسكندرية في سنة إحدى وسبعين وسبعمئة ، أمّا والده محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة بن محمد ، الكمال التميمي الدارمي الشمني ــ المغربي الأصل السكندري ثم القاهري المالكي**[3] ، فقد استوطن القاهرة ، وتولى التدريس بالجمالية آخر عمره ، وصنف في علم الحديث وقد نظم نخبة الفكر وشرحها وهي في علم مصطلح الحديث ، وقد اعتنى به والده واهتم بتلقينه العلم صغيراً ، فأسمعه على شيوخ عصره ، وقد أجاز له علماء عصره ، والإجازة هنا معناها الأذن والسماح له بحضور حلقات الدرس وتلقي العلم من المشايخ ، وليس الأذن بالتدريس والإفتاء حيث إنّ جميع الشيوخ الذين أجازوا له ماتوا وهو طفل صغير ، وإن آخرهم

---

(١) الضوء اللامع أثناء ترجمة والده ٩ / ٧٥ ، وانظر تاج العروس ٩ / ٢٥٦ .

(٢) الضوء اللامع ٩ / ٧٥ .

(٣) الضوء اللامع ٩ / ٧٤ ــ ٧٥ .

وهو الجمال بن ظهيرة مات سنة سبع عشرة وثمانمئة ، وأهم هؤلاء الشيوخ :

١) ـــ **السراج البلقيني** : سراج الدين عمر بن رسلان ، كان أحفظ الناس لمذهب الشافعي ، مع معرفة تامة بالتفسير والحديث والأصلين والعربية توفي سنة خمس وثمانمئة بالقاهرة[١] .

٢) ـــ **الحافظ زين الدين العراقي** : كان عالماً بالنحو ، واللغة ، والغريب ، والقراءات ، والحديث ، والفقه ، وأصوله توفي سنة ست وثمانمئة بالقاهرة[٢] .

٣) ـــ **ومنهم الهيثمي الحافظ** : نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عمر بن صالح **توفي سنة سبع وثمانمئة**[٣] .

٤) ـــ **الكمال الدميري محمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال أبو البقاء الدميري** الأصل القاهري الشافعي برع في

---

(١) الضوء اللامع ٦ / ٨٥ ـــ ٩٠ .
(٢) الضوء اللامع ٤ / ١٧١ ـــ ١٧٨ .
(٣) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي ١ / ١٦٧ .

التفسير والحديث وأصوله ، والعربية ، والأدب وتصدى للقراءات توفي سنة ثمان وثمانمئة[1] .

٥) ــ **الجمال بن ظهيرة** ، المخزومي ، المكي ، الشافعي ، عني بالحديث حيث تميّز به متناً وإسناداً ولغةً وفقهاً ومعرفةً حسنةً بالعربية توفي سنة سبع عشرة وثمانمئة[2] .

وهكذا نرى أنَّ تقي الدين الشمني وجد نفسه منذ طفولته يعيش وسط جو عرف عنه عنايته بالعلوم الدينية والنحوية ، فقد أسمعه والده كما رأينا على شيوخ عصره ، وكلهم من المشهود لهم بسعة العلم ، وعمق المعرفة بالتفسير والفقه وأصوله ، والحديث ، وعلم العربية فوجد نفسه مدفوعاً ــ بتأثير هذه النشأة ــ إلى متابعة التحصيل والتفقه في هذه العلوم ، كما سنتبين من خلال عرضنا لأهم أساتذته وشيوخه ، ومن خلال حديثنا عن أهم مصنفاته ومؤلفاته .

تقي الدين الشُّمُنِّي ونسبه :

---

(١) الضوء اللامع ١٠/٥٩ ــ ٦٢ .

(٢) الضوء اللامع للسخاوي ٨/٩٢ ــ ٩٥ .

تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن يحيى بن محمد بن خلف الله الشمني القسنطيني الأصل ، السكندري المولد ، القاهري المنشأ ، المالكـي ، ثم الحنفـي[1] والشمني نسبة إلى «شمنة» مزرعة ببلاد المغرب ، أو إلى قرية ، وقيل مزرعة ظاهر قسنطينة أو اسم قبيلة[2] ، وقد نزح جدّه الأعلى كغيره من العلماء إلى مصر حيث استقر بها وتناسل هو وأولاده ، **وقد انفرد الشوكاني بنسبة الهيمي**[3] ولد في العشر الأخير من رمضان سنة إحدى وثمانمئة ، وقد وهم الخوانساري حيث جعل ولادته في سنة عشر وثمانمئة[4] ، وقدم القاهرة مع والده صغيراً ، أمّا وفاته فكانت ليلة الأحد سابع عشر ذي الحجة سنة اثنتين وسبعين وثمانمئة .

أساتذة الشمني وشيوخه :

تتلمذ الشمني على عدد كبير من علماء عصره ، حيث

---

(١) الضوء اللامع ٢ / ١٧٤ ــ ١٧٨ .

(٢) الضوء اللامع ١ /١١٩ .

(٣) البدر الطالع للشوكاني ١ / ١١٩ .

(٤) روضات الجنات ١ /٣٣٧ .

سمع منهم ، وقرأ عليهم ، ولازمهم مدة طويلة ، وانتفع من علمهم الغزير ، ولا سيما في الفقه والأصول والحديث والعربية ، واستمر مكباً على الدراسة حتى برع في هذه العلوم ، وأهم هؤلاء الشيوخ :

١) ـــ محمد بن علي بن محمد بن أحمد « شمس الدين ، أبو عبد الله ، القاهري الحنفي » :

ويعرف بابن الزراتيتي ، عني بالفقه ، وتميّز في القراءات مات سنة خمس وعشرين وثمانمئة بالقاهرة[١] .

٢) ـــ الولي العراقي « أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن » :

برع في الفقه ، والأصول ، والعربية ، والحديث ، توفي سابع عشر من شعبان سنة ست وعشرين وثمانمئة[٢] .

---

(١) المنهل الصافي مخطوط الجزء الخامس/ص ١٥٤ ، الضوء اللامع ٩/ ١١ ـــ ١٢ .

(٢) المنهل الصافي الجزء الأول / الورقة ٥٣ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٣ .

٣) ــ ناصر الدين البارنباري « محمد بن عبد الوهاب بن محمد » :

كان فقيهاً ، أصولياً ، بارعاً في الفقه والعربية ، والحساب ، والفرائض ، توفي سنة اثنتين وثلاثين وثمانمئة[1] .

٤) ــ شمس الدين أبو عبد الله البساطي المالكي « محمد بن أحمد بن عثمان » :

قاضي القضاة المالكية بالديار المصرية ، برع في الفقه والعربية ، واللغة ، والمعاني ، والبيان والمنطق ، وتصدّر للإقراء سنين ، وتولى القضاء بالديار المصرية ، توفي سنة اثنتين وأربعين وثمانمئة[2] .

ومن هؤلاء الشيوخ الذين عرفوا بتعدّد المعارف وتنوعها ، وعمق الثقافة وتشعبها :

٥) ــ ابن المجدي « أحمد بن رجب بن طُيبغا المجدي » :

---

(١) المنهل الصافي الجزء الخامس الورقة ١٣٩ ، الضوء اللامع ٨/١٣٨ .

(٢) المنهل الصافي الجزء الخامس/ ٧٦ ــ ٧٧ ، الضوء اللامع ٧/ ٥ .

الشهاب بن الزين القاهري الشافعي ويعرف بابن المجدي نسبة لجده ، برع في الفقه ، والنحو ، تُوُفي سنة خمسين وثمانمئة[1] .

٦) ـــ العلاء البخاري « محمد بن محمد بن محمد بن محمد ابن محمد بن محمد بن محمد » :

علاء الدين البخاري الحنفي برع في الفقه ، والأُصلين ، والعربية ، واللغة والمعاني ، والبيان ، وتصدّر للاشتغال وإفادة العلوم ، وقرأ عليه غالب علماء عصره ، رحل إلى دمشق في حدود سنة خمس وثلاثين وثمانمئة ، واستمَرَّ بها إلى أن توفي بها في شهر رمضان سنة إحدى وأربعين وثمانمئة[2] .

٧) ـــ شهاب الدين بن حجر « شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي الكناني » :

العسقلاني ثم المصري الشافعي ، برع في الحديث وتقدم

---

(١) الضوء اللامع ١ / ٣٠٠ ــ ٣٠٢ .

(٢) المنهل الصافي الجزء السادس/ورقة ١٩٧ ـــ ١٩٨ ، الضوء اللامع ٩ / ٢٩١ ــ ٢٩٤ .

في جميع فنونه ، وانتهت إليه الرياسة فيه[1] حتى صار إطلاق لفظ « الحافظ » عليه كلمة اجماع . توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة .

٨) ـــ النظام السيرامي « نظام الدين يحيى بن يوسف بن عيسى السيرامي الأصل والمولد ، المصري الدار والوفاة » :

برع في الفقه ، والأصلين ، واللغة ، والعربية ، والمعاني ، والبيان ، وتصدّى للإفتاء والتدريس عدة سنين ، لازمه الشمني ملازمة تامة في العقليات وغيرها حتى في الفقه كالهداية ولكن قبل تحنفه توفي سنة ثلاثة وثلاثين وثمانمئة بالقاهرة[2] .

وقد سمع الشمُني من الجمال الحنبلي ، وأبي بكر العجمي ، وأبي الفضل الإمام التلمساني ، وابن خضر شاه الرومي ، والشمس محمد البلاذري ، وأحمد الصنهاجي والنور الأبياري ، والشموس الشامي ، وخليل القرشي القارىء[3] .

أما أهم شيوخه في النحو فهم :

١) والده وقد تقدمت ترجمته .

---

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٧ ـــ ٥٤٨ .

(٢) المنهل الصافي ٦ الورقة ٢٨٥ .

(٣) الضوء اللامع ٢ / ١٧٤ ـــ ١٧٨ .

٢) ــ الشمس العجيمي « محمد بن عبد الأحد » وقيل عبد الماجد ، ابن علي ، شمس الدين القاهري النحوي سبط العلامة جمال الدين بن هشام الشافعي ؛ ويعرف بالعجيمي أخذ عن خاله الشيخ محب الدين بن هشام ، ولازم الشيخ علاء الدين البخاري ، والبدر الدماميني ، مهر في الفقه ، والأصول ، والعربية توفي سنة اثنتين وعشرين وثمانمئة[١] .

٣) ــ الشمس السطنوفي « شمس الدين محمد بن ابراهيم بن عبد الله السطنوفي » :

اشتغل بالفقه ، والفرائض ، والعربية ، والقراءات ، ومهر في العربية وقد أخذ الشمني عنه العربية مات سنة اثنتين وثلاثين وثمانمئة[٢] .

تلامذة الشمني :

تلقى العلم على تقي الدين الشمني عدد لا يستهان به من طلبة العلم حيث أخذوا عنه ، واستفادوا من علمه وبخاصة

---

(١) الضوء اللامع ٨/ ١٣٢ .

(٢) الضوء اللامع ٦/ ٢٥٦ .

التفسير ، والفقه ، والعربية ولعل أهم هؤلاء الطلبة **السيوطي** الذي أفرط في مديح شيخه وتقريظه ، والثناء عليه ، وتعظيمه ، ويأتي في مقدمة تلامذته الشيخ **خالد الأزهري** وقد ذاع صيت بعضهم ومن هؤلاء :

١) ـــ السخاوي « محمد بن عبد الرحمن بن محمد ؛ الحافظ شمس الدين أبو الخير السخاوي الأصل ، القاهري الشافعي ، وقد ترجم لنفسه ترجمة مطولة في مصنفه « الضوء اللامع » ، وعَدَّد شيوخه ومصنفاته ، ومن أهم هذه المصنفات **« الضوء اللامع لأهل القرن التاسع »** حيث ترجم فيه لأعلام ذلك العصر وسرد في ترجمة كل واحد محفوظاته ، وشيوخه ، ومصنفاته ، وأحواله ومولده ، ووفاته ، توفي بالمدينة الشريفة سنة اثنتين وتسعمئة[1] .

٢) ـــ ابن تغري بردي « يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري ، الحنفي ، أبو المحاسن الأتابكي » :

ومن أهم مصنفاته **« النجوم الزاهرة في ملوك مصر**

---

(١) الضوء اللامع ٨ / ٢ ـــ ٣٢ .

والقاهرة» و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي في تراجم الأعيان» ، توفي بالقاهرة سنة أربع وخمسين وثمانمئة[1] .

٣) ـــ عبد الغني الأزهري «عبد الغني بن محمد بن عمر ابن عبد الله الزين الإشليمي» :

القاهري ، الأزهري ، الشافعي ، قرأ في النحو على تقي الدين الشمني[2] .

٤) ـــ ابن الفالاتي «شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن نصير أبو الفضل» ؛ الدمشقي الأصل ، القاهري الشافعي ، ويعرف بابن الفالاتي حرفة أبيه . لازم الشمني وأكثر من الأخذ عنه في فنون كالتفسير ، والأصلين . والعربية ، والمعاني ، مات رابع عشر ذي القعدة سنة سبعين عن ست وأربعين سنة[3] .

٥) ـــ برهان الدين «ابن ظهيرة» ابراهيم بن علي بن محمد ابن أحمد بن عطيّة بن ظهيرة :

---

(١) الضوء اللامع ١٠/ ٣٠٥ ـــ ٣٠٨ .
(٢) الضوء اللامع ٤/ ٢٥٧ .
(٣) الضوء اللامع ٨/ ١٩٧ ـــ ١٩٩ .

القرشي المخزومي ، المكي ، التقي بالشمني وقرأ عليه «المغني مع حاشيته عليه» في رحلته الأولى سنة إحدى وخمسين وثمانمئة ، وكان الشمني أحد شيوخه في أصول الفقه والمنطق والتصوف[1] .

٦) ــ ابن العديم «عبد العزيز بن عبد الرحمن بن ابراهيم بن أحمد بن هبة الله» العزّ أبو البركات بن عضد الدين بن الجمال العقيلي الحلبي الحنفي ، ويعرف بابن العديم ، وبابن أبي جراده ، ولد بالقاهرة ونشأ بها ، واشتغل في العربية على الشمني ، مات سنة اثنتين وثمانين وثمانمئة[2] .

٧) ــ أحمد بن محمد الكناني الزفتاوي الصدر أبو العَبّاس ابن ناصر الدين الكناني الزفتاوي الأصل القاهري الشافعي ، سمع على الشمني حاشيته على المغني ، كما سمع عليه في الحديث والتفسير ، مات سنة خمس وتسعين وثمانمئة[3] .

---

(١) الضوء اللامع ١ / ٨٨ ــ ٨٩ .
(٢) الضوء اللامع ٤ / ٢١٨ ــ ٢١٩ .
(٣) الضوء اللامع ٢ / ١٨٢ ــ ١٨٣ .

٨) ــ ابن عبد الحق السنباطي «ابن أحمد بن محمد بن عبد العال الشرف بن الشمس السنباطي» :

ثم القاهري الشافعي ، ويعرف بابن عبد الحق ، ذكر السخاوي : «أن جل انتفاعه بالتقي الحصني والشمني ؛ حيث أخذ عنه حاشيته على مغني اللبيب ، مات بعد سنة خمس وثمانين وثمانمئة[1] .

٩) ــ محمد بن محمد الشرف القرشي الطبندي الأصل القاهري الشافعي :

ويعرف بابن عرب ، ولد بالقاهرة ونشأ بها ، لازم الشمني حتى أخذ عنه حاشيته على المغني ، وغيرها كالأصلين والتفسير والمعاني والبيان[2] .

١٠) ــ عبد الوهاب بن علي نور الدين النطويسي ثم القاهري المالكي المقرىء :

يعرف في بلده بابن المكين ، وفي القاهرة بالتاج

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٤ / ٣٧ ــ ٣٩ .

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٩ / ٢٦٣ ــ ٢٦٤ .

السكندري ، قرأ على الشمني في القاهرة الألفية ، ولازمه في الأصلين وغيرهما ، مات سنة ثمان وستين عن ثلاث وخمسين سنة[1] .

١١) ـــ مظفر الدين العيني الأصل ابن الأمشاطي « محمود ابن أحمد بن حسن بن اسماعيل بن يعقوب » :

ولد بالقاهرة ونشأ بها ، واشتغل في النحو على الشمني وشرح النقاية حيث استمد فيه من شرحه شيخه الشمني ، مات سنة اثنتين وتسعمئة بالقاهرة ودفن بها[2] .

١٢) ـــ ابن ظهيره « محمد بن محمد بن حسين بن أحمد بن ظهيرة » الجمال أبو المكارم أبو المعالي ، أبو البركات ، أبو السعود ، «القرشي القاهري المولد المكي الشافعي ويعرف بابن ظهيره ؛ حضر على الشمني دروسه في كل من المغني وحاشيته ،

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٥ / ١٠٤ ـــ ١٠٦ .

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ويليه الملحق التابع للبدر الطالع الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ بمطبعة السعادة بمصر ٢ / ٢٩٢ ـــ ٢٩٣ .

ومختصر ابن الحاجب ، مات سنة إحدى وتسعين وثمانمئة[1] ومن تلامذته أيضاً زكريا الأنصاري[2] ، ومحمد الجوجري[3] ، وداود القلتاوي[4] ، وابن أسد المصري[5] ، وابن عماد المعين[6] ، وأبو بكر ابن ظهيرة[7] .

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٩ / ٢٧٦ ــ ٢٧٧ .
(٢) نظم العقيان للسيوطي ١١٣ .
(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٨ / ١٢٣ ــ ١٢٦ .
(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٣ / ٢١٥ ــ ٢١٦ .
(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١ / ٢٢٧ ــ ٢٣١ .
(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٤ / ٣٢٥ ــ ٣٢٦ .
(٧) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١١ / ٥٨ ــ ٦٠ .

كتب الشمني ومصنفاته

ذكر السيوطي في ترجمته : «الفقيه ، المفسر ، المحدّث ، الأصولي ، المتكلم ، النحوي ، البياني ، المحقق ، إمام النحاة في زمانه ، وشيخ العلماء في أوانه ، أما التفسير فهو بحره المحيط ، وأما الحديث فالرحلة في الرواية والدراية إليه .... الخ»[1] .

وقد ذكر الذين ترجموا[2] له أسماء مؤلفاته ومصنفاته ، ومن هذه الكتب :

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي .

(٢) انظر الضوء اللامع ٢/١٧٤ ــ ١٧٨ ، ب شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٧/٣١٣ ــ ٣١٤ ، ج ــ البدر الطالع ١/١١٩ ــ ١٢١ ، د ــ روضات الجنات ١/٣٣٧ .

١ ــ المفقود :

«منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» حيث ذكر عنه صاحب كشف الظنون[1] أنه شرح بديع مهذب المقاصد .

٢ ــ أما الكتب المخطوطة فمنها :

آ ــ كتاب في الفقه وهو «كمال الدراية شرح النقاية» والمخطوط في فقه الإمام أبي حنيفة .

ب ــ كتابان في الحديث ومصطلحه :

١ ــ حاشية الشفا المسمى ، بمزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ، وهو شرح لألفاظ الشفا في تعريف حقوق المصطفى في الحديث للقاضي عياض .

٢ ــ العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ؛ وهي نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر .

جـ ــ كتاب مخطوط في النحو وهو : «حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام» .

٣ ــ أما مصنفه المطبوع في النحو فهو «المنصف من الكلام

---

(١) كشف الظنون ١ / ١٥٢ .

على مغني اللبيب لابن هشام» ؛ حيث تعقَّب الدماميني ابن هشام ، وأسرف أحياناً في تعقبه مما دفع بالشمني أن يتعقب الدماميني ويرد عليه بعض اعتراضاته» .



دراسة كتب المصنف المخطوطة والمطبوعة

آ ــ المخطوطة

١ ــ كمال الدراية شرح النقاية :

والمخطوط في فقه الإمام أبي حنيفة ، وهو شرح لمختصر الوقاية المعروف بالنقاية للشيخ الإمام عبيد الله بن مسعود[1] .

---

(١) عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي ؛ صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر ، من علماء الحكمة والطبيعيات وأصول الفقه والدين توفي سنة ٧٤٧ هـ . انظر :

مفتاح السعادة ٢ / ٦٠ ، معجم المطبوعات لسركيس ١١١٩ ، الأعلام للزركلي ٤ / ٣٥٤ .

يقول الشمني في المقدمة[1] : «أحمد الله على الهداية والدراية ، وأسأله الوقاية من البداية إلى النهاية ، وأصلي على المنقذ من الجهالة والغواية ، والمحيط بأسرار النبوة والولاية ، محمد المختار من البرية ، الجامع للكمالات العلية صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه ، كنز الحقائق ، وذخيرة العباد ، وعتاد أهل الحق على ذوي الباطل والعناد .

وبعد

فقد سألني بعض الاخوان ، ومن هو بمنزلة العين من الإنسان أن أشرح مختصر الوقاية ؛ المعروف بالنقاية للشيخ الإمام قدوة الأنام ، أفضل المتأخرين ، صدر الشريعة والدين عبيد الله بن مسعود ابن تاج الشريعة طَيَّب الله ثراه ، وجعل الجنة مثواه فاعتذرت فلم يقبل الاعتذار ، وَأَلَحَّ في الطلب ، ولازم الإصرار ، فاقتحمت في مطلوبه وتحقيق مرغوبه ، طالباً من الله تعالى العصمة من الزلل ، والصيانة في القول والعمل» .

والمخطوط برقم «٤٠١ فقه حنفي بدار الكتب» ويقع في مجلدين غير مرقم الصفحات ، إلَّا أنني أحصيت صفحات الجزء

---

(١) مقدمة المخطوط ص١ ، كمال الدراية شرح النقاية .

الأول فوجدته يقع في « ٣٥٩ » صفحة ، وكان الفراغ من كتابته في الرابع من شهر محرم الحرام افتتاح عام أحد وثلاثين وتسعمئة وتبلغ صفحات الجزء الثاني « ٣٨٢ » صفحة ، وقد جاء في الخاتمة :
« وقد أنجز هذا الجزء وهو الثاني من كمال الدراية شرح النقاية لسيدنا الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المدقق تقي الدين ؛ بغية العلماء العاملين أبي العباس أحمد الشمني الحنفي تغمده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جناته ، وقد علقه والذي قبله لنفسه ، ولمن شاء الله تعالى من بعده بيده الفانية الفقير إلى الله تعالى ، المعترف بالعجز والتقصير الراجي عفو ربه ، ولطفه الخفي أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن أبي بكر الخطيب الحنفي ، عامله الله تعالى بلطفه الخفي ، وأجره على عوائد بره الوفي وغفر له ولوالديه » .

وأوراق المخطوط من النوع الكبير ، ويبلغ عدد السطور في الصفحة الواحدة « ٣١ سطراً » وبمعدّل « ١٤ كلمة » في السطر الواحد ، وبه آثار تلويث ، ولكنه معافى من العت أو الحذف أو التلف .

وهو مكتوب بخط نسخي جميل واضح ومشكول ، والعناوين الرئيسية فيه والفرعية مكتوبة بالمداد الأحمر ، وكذلك

أسماء ما يورده من الكتب والأبواب والفصول ، ويحتوي كل مجلد على عدد معيّن من الكتب ينطوي تحتها أبواب وفصول .

أما الكتب الواردة في المجلد الأول فهي :

١) **كتاب الطهارة** : وذكر[١] أنه افتتح بكتاب الطهارة لأنه مفتاح الصلاة ، وهي مستحقة للتقديم على باقي العبادات لكونها عماد الدين ، وقسم هذا الباب إلى أبـواب هي **باب التيمم**[٢] ، **باب الحيض**[٣] ، **باب الإنجاس**[٤] .

أما الكتاب الثاني فهو كتاب الصلاة[٥] ، وقسمه أيضاً إلى أبواب وهي :

باب **الآذان سنة الفرائض**[٦] ، **باب شروط الصلاة**[٧] ، باب **صفة الصلاة**[٨] ، وقد قسم هذا الباب إلى فصول منها :

---

(١) كمال الدراية الجزء الأول ص٢ .
(٢) كمال الدراية الجزء الأول ص٢٧ .
(٣) كمال الدراية الجزء الأول ص٣٨ .
(٤) كمال الدراية الجزء الأول ص٤٦ .
(٥) كمال الدراية ١/٥٢ ــ ١٤٩ .
(٦) كمال الدراية ١/٥٧ .
(٧) كمال الدراية ١/٦٣ .
(٨) كمال الدراية ١/٦٧ .

١ ـــ **فصل** يجهز الإمام في الجمعة والعيدين والفجر وأولي العشائين أداء وقضاء لا غير (**ص ٨٠**) .

٢ ـــ **فصل** فيما يفسد الصلاة ، وما يكره فيها (**ص ٩٤**) .

٣ ـــ **فصل** في التوتر والنوافل «الوتر ثلاث ركعات» (**ص ١٠٢**) .

٤ ـــ **فصل** في إدراك الفريضة من شرع (**ص ١١١**) .

٥ ـــ **فصل** في قضاء الفوائيت «فرض الترتيب بين الفروض الخمسة» (**ص ١١٣**) .

٦ ـــ **فصل** في سجود السهو ، يجب بعد سلام واحد سجدتان وتشهد وسلام (**ص ١١٤**) .

٧ ـــ **فصل في صلاة المسافر** (**ص ١٢٤**) .

د ـــ **أمّا الباب الرابع فهو باب شرط لوجوب الجمعة**[1] ، وذكر فصلاً سماه صلاة العيدين ص **١٣٣** : يقول فيه : «وسمي العيد عيداً لأنه يعود ويتكرر وقيل لأنه يعود بالفرح والسرور ، وقيل تَفَاؤُلاً بعوده على من أدركه ، كما سميت القافلة قافلة تفاؤلاً بقفولها

(١) كمال الدراية الجزء الأول ص١٢٨ .

أي رجوعها ، وكانت صلاة عيد الفطر في السنة الأولى من الهجرة » .

والكتاب الثالث هو كتاب الزكاة[1] وقسمه إلى فصلين :

أ ــ فصل في مصرف الزكاة (١ / ١٦٤) . ب ــ فصل في صدقة الفطر (١ / ١٦٧) **والكتاب الرابع هو كتاب الصوم**[2] ، **والكتاب الخامس هو كتاب الحج**[3] ، **والسادس (النكاح)**[4] **والكتاب السابع**[5] « **كتاب الرضاع** » **والثامن** « **كتاب الطلاق** »[6] **والتاسع** « **كتاب العتاق** »[7] وذكر فيه فصولاً أربعة :

أ ــ فصل إن أعتق مولى بعض عبده (١ / ٣٢٠) ب ــ فصل في الحلف بالعتق (١ / ٣٢٣) جـ ــ فصل في التدبير والاستعلاء (١ / ٣٢٥) د ــ **فصل في الولاء**

---

(١) كمال الدراية ١ / ١٤٩ ــ ١٧٠ .

(٢) كمال الدراية الجزء الأول ١٧٠ ــ ١٨٣ .

(٣) كمال الدراية ١ / ١٨٣ ــ ٢١٨ .

(٤) كمال الدراية ١ / ص ٢١٨ ــ ٢٤٩ .

(٥) كمال الدراية ١ / ٢٤٩ .

(٦) كمال الدراية ١ / ٢٥١ ــ ٣١٦ .

(٧) كمال الدراية ١ / ٣١٦ ــ ٣٣٠ .

(١ / ٣٢٩) والكتاب العاشر « كتاب المكاتب »[١] **وينتهي الجزء الأول بـ « كتاب الإيمان »**[٢] وقد قسمه إلى فصلين :

آ ـــ **فصل** في الحلف في الفعل . ب ـــ **فصل** في حلف القول .

أما الجزء الثاني فيحتوي أيضاً على عدد من الكتب التي تشرح مشاكل المعاملات بين الناس وأمورها ، وتبين موقف المذهب الحنفي منها وهذه الكتب كثيرة هي حسب ورودها في كتابه « كمال الدراية » :

كتاب البيع[٣] ، كتاب الشفقة[٤] ، كتاب القسمة[٥] ، كتاب الإجارة[٦] ، كتاب العارية[٧] ، كتاب الوديعة[٨] ، كتاب

---

(١) كمال الدراية ١ / ٣٣٠ .
(٢) كمال الدراية ١ / ٣٣٣ ـــ ٣٥٩ .
(٣) كمال الدراية الجزء الثاني ص١ ـــ ٦٥ .
(٤) كمال الدراية الجزء الثاني ٦٥ ـــ ٧٤ .
(٥) كمال الدراية الجزء الثاني ٧٤ ـــ ٨٨ .
(٦) كمال الدراية الجزء الثاني ٨٨ ـــ ١٠٤ .
(٧) كمال الدراية الجزء الثاني ١٠٤ ـــ ١٠٨ .
(٨) كمال الدراية الجزء الثاني ١٠٨ ـــ ١١٢ .

الغصب[١] ، كتاب الرهن[٢] ، كتاب الكفالة[٣] ، كتاب الوكالة[٤] ، كتاب الشركة[٥] ، كتاب المضاربة[٦] ، كتاب المزارعة[٧] ، كتاب إحياء الموات[٨] ، كتاب الوقف[٩] ، كتاب الكراهية[١٠] ، كتاب الأشربة[١١] ، كتاب الذبائح[١٢] ، كتاب الأضحية[١٣] ، كتاب الصيد[١٤] وعلى الرغم من أن مصنفه « كمال الدراية شرح النقاية » مخصص لشرح القضايا الفقهية وبيان موقف

---

(١) كمال الدراية ٢/١١٢ .
(٢) كمال الدراية ٢/١٢٠ — ١٣٥ .
(٣) كمال الدراية ٢/١٣٥ — ١٤٨ .
(٤) كمال الدراية ٢/١٤٨ — ١٦١ .
(٥) كمال الدراية ٢/١٦١ — ١٦٨ .
(٦) كمال الدراية ٢/١٦٨ — ١٧٤ .
(٧) كمال الدراية ٢/١٧٤ — ١٧٨ .
(٨) كمال الدراية ٢/١٧٨ — ١٨٠ .
(٩) كمال الدراية ٢/١٨٣ .
(١٠) كمال الدراية ٢/١٨٧ — ١٩٥ .
(١١) كمال الدراية ٢/١٩٥ — ١٩٧ .
(١٢) كمال الدراية ٢/١٩٧ — ٢٠٢ .
(١٣) كمال الدراية ٢/٢٠٢ — ٢٠٦ .
(١٤) كمال الدراية ٢/٢٠٦ — ٢٠٩ .

الفقه الحنفي منها بصورة خاصة ، فإنه لم يهمل النواحي اللغوية والنحوية والصرفية ، فيعرض للمعنى اللغوي ثم يوضح بعض القضايا الصرفية التي تتعلق بالألفاظ واشتقاقها وأوزانها ، ويعرض معانيها المتباينة إذا تغيرت هذه الأوزان ثم ينتقل بعد ذلك إلى المعنى الاصطلاحي أو العرفي ، يقول في الوضوء[1] :
« والوُضوء بضم الواو الفعل المخصوص مشتق من الوضاَة وهي النقاوة ، وبفتحها الماء المُعَدُّ له ، وقيل المستعمل فيه ، وقيل الفعل المخصوص . ويقول في الطهارة[1] : « بفتح الطاء مصدر بمعنى النظافة ، وبضمها فضل ما يتنظف به واصطلاحاً النظافة عن الحدث أو الخبث » .

وتبدو عنايته بالناحية الصوتية والصرفية من خلال ما يورده في معنى الرضاع يقول[3] : « وهو بفتح الراء وكسرها ، وكذلك الرضاعة ، وأنكر الأصمعي كسر الراء مع الهاء ولغة العالية ، وهي ما فوق نجد رَضِعَ يَرْضَعُ كـ عَلِمَ يَعْلَمُ ، ولغة نجد كـ ضَرَبَ يَضْرِبُ . فقد ذكر لنا أن فاء الكلمة (الرضاع) ينطق

(١) كمال الدراية الجزء الثاني ص٣ .
(٢) كمال الدراية شرح النقاية الجزء الأول ص١ .
(٣) كمال الدراية شرح النقاية الجزء الأول ص٢٤٩ .

بالفتح والكسر ، وأن الفعل الثلاثي رَضَعَ يأتي على وزن «فَعِلَ يَفْعَل» و«فَعَل يَفْعِل» وعزا الصيغة الأولى لأهل العالية أما الصيغة الثانية فعزاها إلى أهل نجد .

غير أننا لا نسلم معه بعزو الصيغة الأولى لأهل العالية والثانية لأهل نجد فالمقصود بأهل نجد عدة قبائل بدوية كـ «تميم وأسد وقيس» كما أن المراد بأهل العالية «أهل المدينة ومن حولها ومن يليها ودنا منها»[1] ، ويرى المبرد أنَّ العالية هم قريش ومن والاها[2]» ، ويرى صاحب القاموس أنَّ العالية «ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة»[3] ، ونستشف من هذه التحديدات أن العالية شمال الحجاز .

والسبب في هذا أنَّ الشمني لم تكن لتشغله قضايا اللهجات فلذلك لم يدقق فيما ينسبه إلى القبائل العربية من قضايا لهجية ، فهو مشغول بأمور الفقه ، وإن وردت عنده

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢ / ٤٨٣ .

(٢) الكامل في اللغة والأدب نشر المكتبة التجارية ١٣٥٥ هـ ، الجزء الأول ص١٦ .

(٣) مجد الدين الفيروز أبادي القاموس المحيط الطبقة الرابعة الجزء الرابع ص٣٦٥ مادة علو .

بعض الأمور اللهجية فهي « نتيجة طبيعية للاتصال بين علوم اللغة وعلوم الفقه والدين» . **والشمني يهتم بالمعنى اللغوي أولاً ثم ينتقل بعد ذلك إلى المعنى الفقهي ، فيعقد الصلة بين المعنى المعجمي والمعنى الفقهي** ، ونستطيع أن نقع على ذلك في مقدمة شرحه للكتاب الذي يعرضه من كتابه المخطوط هذا ، يذكر **في كتاب الوقف**[1] : «**هو في اللغة مصدر وقفه إذا حبسه** ، ويقال للموقوف تسمية للمفعول بالمصدر ويجمع على أوقاف ، **ولا يقال أوقفه إلّا في لغة رديئة حكاها الأزهري** ، وفي **الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله** : هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية» . ومن ذلك أيضاً ما يقوله **في الوكالة**[2] : « بفتح **الواو وكسرها في اللغة الحفظ** ، ومنه الوكيل في أسماء الله تعالى ولهذا قالوا إنه إذا قال : وكلتك بمالي إنه يملك به الحفظ فقط . وقيل التركيب دال على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل ، يقال : على الله توكلنا أي : فوضنا أمورنا ، **وفي الشرع : تفويض التصرف من إنسان إلى غيره ، وإقامته فيه مقام نفسه**» .

---

(١) كمال الدراية شرح النقاية الجزء الثاني ص١٨٣ .

(٢) كمال الدراية شرح النقاية ص١٤٨ .

ومن ذلك ما يقوله في كتاب الغصب[1] : «هو في اللغة أخذ الشيء ظلماً وقهراً مالاً كان أو غيره ، وقد يسمى المغصوب غصباً تسمية للمفعول بالمصدر ، وفي الشرع أخذ مال متقوم محترم علناً بلا إذن مالكه يزيل يده» .

والأمثلة أكثر من أن تحصى ، **فهو أولاً يهتم بالمعنى اللغوي أو المعجمي للفظ ، ويتطرق أحياناً إلى أصله الاشتقاقي ، وسبب تسميته ، وهو لا يغفل الناحية الصوتية والصرفية فيعرض الحركية في فاء الكلمة وعينها ، وصيغ الأفعال وأوزانها ويتطرق أحياناً إلى التشديد والتخفيف في الألفاظ المشروحة ، وإلى أنواع المشتقات ويعقد نوعاً من الصلة بين المعنى اللغوي والمعنى الفقهي ، وهو كثيراً ما يهتم بالقضايا النحوية عندما يشعر بضرورة ذلك** ، ومثال ذلك ما يقوله في شرح باب الآذان سنة الفرائض : «باب» هو التنوين أو بالوقف لا بالإضافة ويجوز إضافة الباب إلى الآذان ، على أنَّ سنة الفرائض . خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الآذان مبتدأ خبره سنة الفرائض[2].

ونستطيع أن نقول : إن عمل الشمني ؛ وإن كان

(١) كمال الدراية شرح النقاية الجزء الثاني ص١١٢ .

(٢) كمال الدراية الجزء الأول ص٥٧ .

يهدف من وراءه التعرض للنواحي الدينية والفقهية فإنه لم يغفل بعض جوانب الدرس اللغوي فنقع على هذه الجوانب التي تشمل القضايا الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، ونرى أنه من خلال تركيزه على المعنى المعجمي ومحاولته توضيحه وتقريبه إلى القارىء حيث يستشهد على ذلك بآيات من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ــ كان يحاول أن يعقد صلة وثيقة بين المعنى اللغوي والمعنى العرفي أو الفقهي أو الاصطلاحي ــ وهكذا يتكامل العمل من جوانبه كلها حرصاً من المؤلف على خدمة النص القرآني والسنة الشريفة خدمة متكاملة الجوانب .

٢ ــ مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا :

وهو شرح لألفاظ «الشفا في تعريف حقوق المصطفى» في الحديث للقاضي عياض[1] . والمخطوط موجود بدار الكتب

(١) القاضي عياض بن موسى بن عِياض بن عمرون «أبو الفضل اليحصبي السبتي العالم ولد بسبتة سنة ست وسبعين وأربعمئة ، كان إماماً حافظاً محدّثاً ، فقيهاً ، وتوفي بمراكش سنة أربع وأربعين وخمسمئة ، انظر إنباه الرواة (٢/٣٦٣ ــ ٣٦٤) وجعل صاحب النجوم الزاهرة ولادته سنة ست وتسعين وأربعمئة (٥/٢٨٥ ــ ٢٨٦) .

المصرية برقم «٣٧٥» حديث ، وعدد ورقاته /٨٦/ ورقة ، مكتوب بخط نسخي جميل واضح ومشكول ، وأوراقه من الحجم الصغير ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة بمعدل /١٧/ سطراً ، ويتراوح عدد الكلمات في السطر بين /١٢ — ١٤/ كلمة ، وتوجد على الهوامش بعض الملحوظات ، وقد كتب المخطوط بالمداد الأسود ، عَدَا الأبواب والفصول فهي مميزة بكتابتها بالمداد الأحمر . وكتاب «الشفا» — كما ذكرنا — كتاب في الحديث يتناول فيه القاضي عياض صفات الرسول ﷺ ، وما يتمتع به من خصال ، وما خصه الله من تفضيل وتشريف فيتحدث عن نظافة جسمه ، ووفور عقله ، وفصاحة لسانه وشرف نسبه وخصاله ، وحلمه ، وجوده وكرمه ، وشجاعته ، وحيائه ، وحسن عشرته ، وشفقته ، ووقاره ، وزهده في الدنيا ، كما يتحدث عن تشريف الله تعالى له ، وعن معجزاته ، وكراماته ، وعصمة الله له ، ودلائل نبوته ، ووجوب طاعته ، واتباعه ، ومناصحته الخ ....

والكتاب يتألف من أقسام وأبواب وفصول تتناول كما عرضنا ما يتعلق بالرسول (ص) من صفات خَلْقِية ، وَخُلُقية ،

وما حباه الله من صفات وخصال ، وما شرفه من تفضيل وتشريف على سائر الخلق ، ويتعرض القاضي عِياض في كتابه إلى عادة الصحابة ، وسيرة السلف ، وكيفية الصلاة وفضلها الخ ...

ويقتصر عمل الشمني في هذا المخطوط على شرح مفردات « الشفا » للقاضي عياض وتوضيح معانيها ، فقد جاء في المقدمة : « قد يسر الله تعالى عند إقرائي للشفا شيئاً من تفسير مفرداته ، ونبذاً من فتح مغلقاته ، وحل مشكلاته ، فجمعت ذلك نفعاً لطالبيه ، وإعانة لمحصليه وقارئيه ، وسميته **بمزيل الخفا عن ألفاظ الشفا** ، ومن الله أطلب الهداية إلى سواء الطريق »[1] .

يقول[2] : قوله « **المختص** » أي المنفرد والممتاز ، قوله « **ليس دونه منتهى** » دون نقيض فوق ، وهو تقصير عن الغاية ، ويقال : « **هذا دون ذاك** » أي أقرب منه ، والمعنى هنا أنه تعالى ليس في جهة وحيّز ، ولا على مسافة وامتداد ، لأنّ كل ذي جهة ومسافة للقرب منه نهاية ، وليس للقرب منه تعالى نهاية ، فليس في جهة فهو من باب نفي الشيء بنفي لازمه . قوله « **ولا وراه مرمى** » ، قال **ابن الأثير في النهاية** : «أي ليس بعد الله لطالب مطلب ،

---

(١) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص١ .

(٢) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص١ .

فإليه انتهت العقول ؛ فليس وراء معرفته والإيمان به غاية تقصد والمرمى في الأصل « القرب » الذي ينتهي إليه سهم الرامي ، قوله « **الظاهر** » أي بالأدلة الدالة على وجوده قطعاً ويقيناً لا تخيلاً ووهماً ويشرح الشمني قول القاضي عياض (**تُضِل**)[1] بقوله : « بفتح الأول وكسر التاء أي تضيع » قوله : « **مداحض** » جمع مدحض اسم مكان من الدحض وهو الزلق . قوله « **الجسيم** » يقال : « جَسُم الرجل إذا عَظُم » قوله « النَمَري » بفتح النون والميم نسبة إلى نَمِر بفتح النون وكسر الميم أبو قبيلة فتحوا ميمه في النسبة كراهية توالي الكسرات . ويشرح قوله « **يَشْرَق**[2] » بفتح أوله وثالثه يقال شَرِق صدره بكذا بكسر الراء أي ضاق به جدّاً ، وقوله : « **وَيُشْرِق** » بضم أوله وكسر ثالثه أي يضيء قوله : « **جوانح صدره** » الجوانح جمع جانحة وهي الأضلاع التي تحت الترائب مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر ، والترائب عظام الصدر ما بين الترقوة إلى الشدوة كذا في الصحاح **فالشمني وإن كان يهدف من كتابه هذا شرح ألفاظ « الشفا » وإيضاح معنى بعض العبارات وتقريبها إلى ذهن القارىء ، فإننا نقع إلى جانب المعنى المعجمي هذا على**

---

(١) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص٤ .

(٢) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص٦ .

بعض قضايا الدرس اللغوي حيث نجده يهتم أحياناً بصيغ بعض الألفاظ ، وأوزانها ، ونطقها والمعنى المترتب على اختلاف النطق ، كما يحرص الشمني على أداء المعنى الدقيق للفظ ، مبيّناً أصل التسمية وسببها كما يذكر في شرح كلمة «البراق[1]» هو دابة فوق الحمار ودون البغل كما ورد في الصحيح سمي براقاً لسرعته ، وقيل : لشدة صفائه ، وقيل لكونه أبيض ، وقال المصنف لكونه ذا لونين من قولهم شاة برقاً ، إذا كان في خلال صوفها الأبيض طاقات سود ، **وفي كتاب الاحتفال لابن أبي خالد في أسماء** خيل النبي (ص) أن البراق دون البغل وفوق الحمار ، وجهه كوجه الإنسان ، وجسده كجسد الفرس ، وقوائمه كقوائم الثور ، وذنبه كذنب الغزال لا ذكر ولا أنثى» .

ويبدأ الفصل الثاني من الباب الأول الذي يقع في عشرة فصول بشرح قوله «الأُثْرَة[2]» ، بضم الهمزة وسكون المثلثة وبفتحها ، الاستبداد بالشيء والانفراد به اسم من استأثر بالشيء استبدَّ به ، قوله : «**المِدحة**» بكسر الميم الثناء والذكر الحسن ،

---

(١) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص٧ .

(٢) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص١٠ وهو الفصل الثاني من الباب الأول .

قوله « **ابن عَتّاب** » بالمهملة والمثناة المشددة والباء الموحدة هو مسند الأندلس في زمانه عبد الرحمن القرطبي الأندلسي .

ويتابع الشمني ذلك فيقول في شرح قوله : «**نِياط القلب**[1]» بكسر النون ، وتخفيف المثناة التحتية عرق يعلق به القلب من الوتير إذا قطع مات صاحبه ، قوله « **نفطويه** » هو النحوي الواسطي قال ابن الصلاح : أهل العربية يقولونه ونظائره بواو مفتوحة مفتوح ما قبلها ، وساكن ما بعدها ، ومن ينحو بها نحو الفارسية يقول بواو ساكنة مضموم ما قبلها ، مفتوح ما بعدها ، وبعدها هاء ، والتاء خطأ . سمعت عبد القادر الحافظ بن عبد الله يقول : سمعت الحافظ أبا العلاء يقول : **أهل الحديث** لا يحبون « ويه » أي يقولون « نفطويه » مثلاً بواو ساكنة تفادياً من أن يقع في آخر الكلام ويه .

ويشرح قوله « **الدواوين** » هو جمع « دِيوان » بكسر الدال المهملة وقد تفتح «**فارسيٌّ مُعَرَّب**» وفي الصحاح أصله «**دِوَّان**» فعوض من إحدى الواوين ياء وسبب تسميته ديواناً وجهان : أحدهما بأن كسرى اطَّلَعَ يوماً على كُتّاب ديوانه فرآهم يحسبون مع

---

(١) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ص١١ وهو الفصل الثالث من الباب الأول .

أنفسهم فقال «دَوَّانَتْ» أي مجانين ، ثم حذفت الياء لكثرة الاستعمال ، والثاني أن الديوان بالفارسية اسم للشياطين فسمّي الكُتّاب باسمهم لحذقهم بالأمور ، ووقوفهم على الجلي والخفي ..

فالشمني عرض لنا أصل كلمة ديوان حيث ذكر لنا أنها دخلت اللّغة العربية من الفارسيّة ، ومن خلال مطالعتنا للكتاب نقع على بعض الألفاظ الدخيلة من الفارسيّة والسريانيّة فهو يقول في شرح قوله جبريل قيل : جبر وميك اسمان أضيفا إلى أيْل أو أل ، وأيل وأل اسمان من أسماء الله تعالى ، وجبر وميك بالسريانية عبد ، وردّه أبو علي الفارسي بأنّ أيل وأل لا يعرفان من أسماء الله تعالى ، وبأنه لو كان كذلك لم ينصرف آخر الاسم في وجوه العربيّة ولكان آخره مجروراً أبداً كعبد الله .

غير أننا نستطيع أن نقول رغم كون الغرض الأساسي من كتاب مزيل الخفا شرح ألفاظ الشفا للقاضي عياض ، تناول صفات الرسول وما يتمتع به من خصال ، وما خصه الله من تفضيل وتشريف فرغم ذلك فإننا نقع على بعض الإشارات ذات الأهميّة اللّغويّة من صوتيّة وصرفيّة ومعجميّة فيذكر أحياناً بعض الأمور الصوتيّة المتعلّقة بالحركيّة في فاء الكلمة ، والصرفيّة المتعلقة بحركة عين الفعل المضارع ، والتشديد والتخفيف في بعض

الألفاظ ، والحالات التي ترد عليها بعض الأفعال المعتلّة الناقصة في لهجات بعض القبائل العربيّة . وتبدو عنايته بالناحية المعجميّة من عرضه للألفاظ وأصولها واشتقاقها وسبب تسميتها ، ونقع على بعض الألفاظ الدخيلة إلى اللّغة العربيّة من الفارسيّة والسريانيّة . وكما قلنا فهو يهدف أوّل ما يهدف خدمة النص من الناحية الدينيّة ، وشرحه للألفاظ إنما هو تقريب المعنى الدينيّ إلى نفس المتلقي وذهنه فلذلك لا يركز كثيراً على القضايا اللّغويّة ذات الطابع الصوتي أو الصرفي أو النحوي ، ويكتفي بالشرح المعجمي ، وهذا الشرح يتجه إلى بيان المضمون الذي يراه الدينيون فيما يتعلّق بحياة الرسول — ﷺ — وشخصيّته وصلته بمن حوله ، ويبدو أنّ القصد من الشرح هو تحديد الدلالة من ألفاظ النصّ ، وهو في هذا يصدر عن منهج كتب المعاني التي عرضت لبيان ألفاظ القرآن أوّل الأمر حتى لا يتجوّز فيها متجوّز ، أو يتأوّلها متأوّل على الوجه الذي يؤدّيه السياق الذي وردت فيه .

وقد يشرح ألفاظاً لا تحتاج إلى شرح لأنّ معانيها واضحةٌ ، ولكنّه يشعر بضرورة تحديد المعنى الدقيق للّفظ في سياقه .

٣ ــ العالي الرتبة في شرح نظم النخبة :

وهي نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر حيث يتناول ابن حجر علم الحديث من جميع جوانبه ، فيتحدّث عن الحديث وأقسامه من صحيح وحسن وضعيف وشاذ وموضوع ... إلخ ، ثم طرق تحمل الحديث ، ثم التفريق بين الصحابي وغيره وقد نظم والد تقيّ الدين الشمني نخبة الفكر شعراً ، ثم قام تقيّ الدين بشرح ذلك النظم . يقول في المقدمة[1] : [« فقد سألني بعض الأبناء النجباء والأزكياء الفضلاء أن أضعَ على نظم سيدي ووالدي ــ رحمه الله تعالى ــ لنخبة الفكر تعليقاً يعيّن خفيّه ، ويقرب قصيّه ، فأجبتُه إلى سؤاله معتمداً على توفيق الله وأفضاله ، ولما أشرفت على الإتمام والختام ، وقوضت للفراغ منه الختام ، بادر إليه جماعة من الإخوان فكتبوه ولات أخير أوان ، ثم لمّا قرأتُه ، وقع فيه محو وتغيير وزيادة وتحرير ، حتى صار ولله الحمد والمغني حاوياً لمقاصد هذ الفن فسميته ، « بالعالي الرتبة في شرح نظم النخبة » وإلى الله أتضرّع أن ينفع به

---

(١) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ، علم مصطلح الحديث ٦٢٦٠ ج مكتبة البلديّة بالاسكندريّة ص١ .

كما نفع بأطوله ، وأن يحشرنا في زمرة حديث نبيه ورسوله »] .

ويبلغ عدد أشطار نظم النخبة « ٤١٠ » سطراً والنظم منسوخ بالمداد الأحمر تمييزاً له عن الشرح المكتوب بحبرين مختلفين ، فمن صفحة (١٠ ـــ ٧٢) باللون الأسود الفاتح ، ومن صفحة (٧٢ ـــ ٩٠) بالحبر الأسود القاتم ، وعلى هذا فإنَّ المخطوط يقع في (٩٠) صفحة وهو مكتوبٌ بخط نسخي ، وتتراوح مسطرتها بين (٢٢ ـــ ٢٣) سطراً ، وهو خال من النقص ، وإن أصابه بعض الأرضة والعث .

وهو في علم مصطلح الحديث برقم (٦٢٦٠ ج) بمكتبة البلديّة بالإسكندريّة ، ومطلع النظم :

الحمد لله العليم القادر مرسل سيّد الأنام الحاشرِ
يبشر المطيع بالثوابِ وينذر العاصي بالعقابِ
صلى وسلّم عليه الله ما نطقت بذكره الأفواهُ

ولا يغفل الشمني رغم أنّ مصنفه في علم مصطلح الحديث ـــ العناية ببعض الجوانب اللُّغويّة عندما يجد ذلك ضروريّاً فهو يقول[1] : وبشرت الرجل بتشديد المعجمة وتخفيفها ، وأبشرته

(١) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ص٢ .

ثلاث لغات ، والاسم البشارة بالكسر والضمّ ... يقول في شرح نظم والده[1] :

ثم الغرابــــة أن يكـــــون في أصل إسنــادٍ لنــــا تبين
فهـو يغـرد مطلقـاً قد شهـرا وإن يكن في غير أصله يُرىٰ

أصل الإسناد طرفه الذي فيه الصحابي ، والإسناد حكاية عن طريق المتن ، وفي اللّام يتعلقان بـ (تبين) ، وهو مع ما تعلّق به في موضع نصب ، خبرُ يكون كما أنّ (يُرىٰ) مع ما تعلّق به في موضع نصبٍ ، خبر يكن .

ومن عنايته بالنحو أيضاً ما يقوله في نظم والده[2] :

وقد يكـون خافيـاً فلا يقـف عليـه إلّا من بحفـظٍ يتصف
فمـــا به يكـــون ذاك جا لصيغـــة تحمـــل اللّقـــا
من ذي لقـى فاز بالمأمـــول فهـــو المدلس من المنقـــول

ما اسم موصول ، عائدُه الضمير المجرور ، والباء الجارّةُ له ظرفيّة ، والجارّة للصيغة للمصاحبة ، ومن ابتدائيّة والكل متعلقة بِـ (جا) ، وهو خبر يكون ، وذاك اسمها ، وهو إشارة إلى السقط ، والجملة صلة الموصول ، وهو مبتدأ خبره المدلس واشتقاقه من

---

(١) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ص٦ ، ٧ .
(٢) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ص٢٦ .

الدّلَس بالتحريك وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكه
الخفاء .

ومن ذلك أيضاً ما يقوله في نظم والده[1] :

وما به الخفيّ أيضاً حصلا بما يكون للقا محتم

الخفيّ بتشديد الياء صفة لمبتدأ محذوف ، أي ال
الخفي ، وحصل خبره ، والألف للإطلاق والجملة صلة
والضمير المجرور عائده ، والباء الجارّة له ظرفيّة ، والجارّة لِـ
للمصاحبة .

ويقول في قول والده[2] :

وليس من أيهم بالمقبول ولو أتى بصيغة التحا

أيهم مبني للمفعول ، وأتى مبنيّ للفاعل ، وفاعلُه مع
أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول . ويختم والدُ الشمني
بقوله[3] :

قد انتهى نظمي لتلك النخبة والحمد لله ولـيّ النـ

---

(١) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ص٢٨ .

(٢) العالي الرتبة في شرح نظم النخبة رقم (٦٢٦٠ ج) مصطلح مكتبة البلديّة بالإسكندريّة ص٤٣ .

(٣) المصدر السابق ص٨٩ .

وأفضل الصلاة والتحيّـــــة على محمـــد نبـــي الـــرّحمة
وآلـــه، وصحبـــه الأبـــرار من المهاجريـــــن والأنصار

فيحرص الشمني من خلال شرحه لأبيات النخبة هذه على تناول بعض الجوانب اللّغويّة مستهدفاً من ذلك كله أنّ يخدم النصّ الدينيّ خدمة كاملة الجوانب مستوفية الأغراض .

وقد جاء في الخاتمة[1] : قال الشيخ صاحب المتن ـــ رحمه الله ، كان الفراغ من نظمها ليلة الثلاثاء رابع شوال سنة أربع عشرة وثمانمئة ، وكانت وفاة الشيخ ـــ رحمه الله ـــ ليلة العشرين من ربيع الأوّل سنة إحدى وعشريـن وثمانمئـة ، والحمـد لله حق حمده وصلاته على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً ، وكان الفراغ من تعليق هذا الكتاب يوم السبت تاسع يوم في شهر محرّم سنة ألف ومئة وأربع وأربعين من الهجرة النبويّة على يد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الفقي ابن المرحوم الشيخ محمد ابن المرحوم الشيخ إبراهيم المشتهري المسلمي .

والذي نلاحظه أنّه في هذا الشرح لم يأت بجديد ، وإنما هو

---

(١) المصدر السابق ص٩٠ .

بيان للنظم الذي وضعه والده مستقى من كتاب نخبة الفكر لابن حجر .

ونحبّ أن نشير أنّ وقوعنا على بعض قضايا الدرس اللّغوي نتيجة للصلة الوثيقة بين علوم اللّغة والنحو والعلوم الإسلاميّة حيث طلب العلماء النحو واللّغة العربية ليستعينوا بهما على فهم علوم الشريعة الإسلاميّة من تفسير أو حديث أو فقه حيث يحتج باللّغة العربيّة لإصدار الحكم الشرعي في الفروع الفقهيّة ، بشرط أن يكون الشخص عالماً بالعربيّة وقواعدها ، مفرقاً في المعاني ، إذا اختلف الإعراب بحيث يظهر مما أسلفناه أنَّ الصلةَ وثيقةٌ بين اللّغة العربية وبين الشريعة الإسلاميّة بجميع فروعها ، وأنّ علماءَ المسلمين كانوا يجمعون بين دراسة اللُّغة العربيّة ودراسة الشريعة بلا فرق بينها .

٤ ـــ حلّ معاقد القواعد اللاّتي ثبتت بالدلائل والشواهد لكتاب الإعراب عن قواعد الأعراب لابن هشام :

توجد منه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصريّة ، إحداهما برقم (١٧٤) نحو «وعليها وقفيّة وبعض التمليكات ، وهي

مكتوبة بقلم نسخي مقروء ، وكاتبها ، حسين بن محمد بن علي التماوي المالكي» . وقد ورد في الخاتمة[1] وكان الفراغ من الكتابة بعد العصر يوم الأحد تاسع عشري جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين بعد الألف ، وعدد أوراقها (٦٣) ورقةً ، ومسطرتها (٢١) سطراً (٢١ × ١٥) .

وأهم ما يميز هذه النسخة عن الأخرى أنّ كاتبها قد خطّ العبارات المشروحة من كتاب الإعراب لابن هشام بالمداد الأحمر ، أمّا شرح الشمني فكتبه بمداد مغاير وهو اللّون الأسود ، يضاف إلى ذلك أنّ هذه النسخة قد تخلو تماماً من الأخطاء الإملائيّة التي تكثر في النسخة الأخرى إلّا أنّه قد أصابها بعض التلف والأرضة ، وكثر بها الخروم ، وتحتاج قراءتُها إلى جهدٍ ومع ذلك فالاعتماد عليها أفضل بكثير من المخطوطة الأخرى لما تتميز به من تحديد دقيق بين نص كلام ابن هشام وشرح الشمني له .

أمّا النسخة الأخرى فهي ضمن مجموعة محفوظة بدار الكتب المصريّة تحت رقم (٤٨٢٨ هـ) وتقع في (٥١) ورقة ويتراوح عدد الأسطر بين (١٩ ــ ٢١) سطراً ، وقد جاء في

---

(١) المخطوطة رقم ١٧٤ نحو بدار الكتب الورقة ٦٣ .

الخاتمة[1] «كتب بيد محمد بن إبراهيم ، ووقع الإتمام في بلدة السيواس وقد كتبت في المدرسة المسماة بدار الشفاء في يوم الجمعة وقت العصر في تاريخ سنة تسعة وخمسين وألف من الهجرة النبويّة» . والنسخة مكتوبة بخط جميل ومقروء ، إلّا أنّ كاتبها لا يميز بين عبارات ابن هشام في كتابه الإعراب عن قواعد الأعراب ، وشرح الشمني في كتابه «حل معاقد القواعد اللّاتي ثبتت بالدلائل والشواهد» .

ويقع كتاب الإعراب لابن هشام في أربعة أبواب :

الباب الأول : في الجمل وأحكامها .

الباب الثاني : في الجار والمجرور .

الباب الثالث : في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمةً وهي ثمانية أنواع .

الباب الرابع : في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة .

ونستطيع أن نعرف محتوى الكتاب ومصادره من عبارة المؤلف الآتية[2] : فطالعت كتاب المصنف أعني مغني اللّبيب لأن

---

(١) المخطوطة رقم ٤٨٢٨ هـ بدار الكتب الورقة ٥١ .

(٢) ٢ أ من المخطوطة ١٧٤ ، ٢ أ من المخطوطة رقم (٤٨٢٨ هـ) .

درره هديّة من الحبيب إلى الحبيب ، إذ هو سفر فاخر وبحر زاخر ، فخضتُ في لججه ، وسبحت في فججه ، فجئتُ من البر ، وطلعت من البحر مَمْلُوّاً الجيب باليواقيت الغالية ، والدرر العالية ، بالصبر على سهر اللّيالي ، وبما أسلفت في الأيام الخالية ، فضممتها في ضمن ذلك العقد القليل ، حتى كاد أن يقال : إنّه كتاب لا يحتاج إلى المغني بل يشفي العليل ، وسمّيته بـ « حل معاقد القواعد اللّاتي ثبتت بالدلائل والشواهد » .

فمادته إذاً كتاب القواعد لابن هشام مضافاً إليها بعض كبير من مادة كتاب المغني مع مصادر أخرى قليلة نلحظها من خلال قراءتنا لشرحه ، وجُلّ اعتماده على كتاب المغني كما سوف نتبينه في الصفحات القادمة .

يقول ابن هشام[1] : أمّا الباب الثالث من كتاب الإعراب فهو في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمة في ثمانية أنواع : أحدها ما جاء على وجه واحد[2] وهي أربعة :

قطُّ بتشديد الطاء وضمّها ، والثاني عوض ، والثالث أجلْ

(١) ٢٥ ب من ١٧٤ ، ٢١ ب من المخطوطة رقم /٤٨٢٨ هـ/ .
(٢) ٢٥ ب ــ (٢٨) أ من ١٧٤ ، ٢١ ب ــ ٢٣ ب من /٤٨٢٨ هـ/ .

بسكون اللّام وهي حرف لتصديق الخبر مثبتاً أو منفيّاً ، يقال : جاء زيد أو ما جاء زيد ، فتقول : أجل ، والرابع بلى وهو حرف لإيجاب النفي مجرّدا كان ، نحو : ﴿زَعَمَ الذين كفروا أن لن يُبْعَثُوا ، قل : بلى وربي لَتُبْعَثُنَّ﴾[1] . أو مقروناً بالاستفهام ﴿ألستُ بربكم ؟ قالوا : بلى﴾[2] ، يقول الشمني في شرح ذلك[3] : قطّ بتشديد الطاء وضمها في لغة الفصحاء ، وقد حكي قُطُّ بضم القاف ، وقُط خفيفة الطاء ومع ضمها أو إسكانها ، وإذا كانت مفتوحة القاف ساكنة الطاء تكون بمعنى حسب يقال : قَطّي بمعنى حسبي ، وقَطْك بمعنى حسبك ، وقطْ زيد درهم بمعنى حسب زيد درهم إلّا أنها مَبْنية لأنها موضوعة على حرفين ، وحسب معربة ، ويجوز أن تكون في هذه الحكاية من اسم الفعل بمعنى يكفي ، يقال : قَطْنِي بنون الوقاية ، كما يقال : يكفيني ، وتجوز نون الوقاية في كونه بمعنى حسب حفظاً للبناء على السكون كما في لدنْ ومنْ وعنْ وهو أي لفظ قط لاستغراق ما مضى من الزمان ، نحو : ما فعلتُه قط ، فتختص بالماضي المنفي ،

---

(١) سورة التغابن الآية ٧ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٧٢ .

(٣) ٢٥ ب ــ ٢٦ أ من ١٧٤ ، ٢١ ب ــ ٢٢ أ من ٤٨٢٨ هـ .

وقول العامة : لا أفعله قط بالمستقبل المنفي لحن . واشتقاقه من قططته أي قطعته ، فمعنى ما فعلته قط ، ما فعلته فيما انقطع من عمري لأنّ الماضي منقطع عن الحال والاستقبال ، وإنما بنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ، لأنها بمعنى الغايتين معاً ، ابتداء الغاية ، وانتهاء الغاية ، إذ معنى ما فعلته قط ، ما فعلته منذ أن خُلِقْتُ إلى الآن ، وعلى الحركة هرباً من التقاء الساكنين ، وعلى الضمّة تشبيهاً بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين . فقد تعرض الشمني لكل القضايا اللّغوية في الأداة قط من **صوتية** حيث ذكر أنها تلفظ بتشديد الطاء وضمها وقد حكى بضم القاف ، وقط خفيفة الطاء مع ضمّها أو إسكانها . **وصرفية** فقد ذكر اشتقاق قط من قططته أي قطعه ، **ونحوية** حيث عرض الحالات الإعرابية التي ترد عليها ، مبيّناً سبب بنائِها ، كما تحدث عن دلالتها على ما مضى من الزمان فتختص بالماضي المنفي .

غير أن الشمنـــي يستخـــدم عبـــارات ابـــن هشام ومصطلحاته[1] وأمثلته ، وبالمقارنة بين شرح الشمني ومـا ورد في المغني يتبيّن لنا مدى وقوع الشمني تحت تأثير المغني حيث يردّد

(١) مغني اللّبيب لابن هشام الجزء الأوّل ص (١٩١) .

أحكامه ، ويسرد آراءَه وينقل أحكامَه ، فهو لا يأتي بجديد ، وعمله الرئيسي إنما هو في تبويب المادّة وتنظيمها وترتيبها بشكل يُسهِّل الإفادة منها .

أمّا النوع الثاني من الأنواعِ الثمانية في الباب الثالث فهو ما جاء على وجهين[1] : وهو إذا فتارةً يقال فيها ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه ، فهذا أنفع وأوجز من قول المعربين ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالباً ، وتختص إذا هذه بالجملة الفعليّة ، وتارةً حرف مفاجأة ، وتختص بالجملة الاسميّة . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾[2] .

يشرح الشمني ذلك قائلاً[3] : «اعلم أنّ في ناصب إذا مذهبين أحدهما شرطُها وهو قول المحققين : فتكون إذا بمنزلة متى وأيّان ، وما قيل إنّه مردودٌ ، لأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد ، لأنّ إذا عند هؤلاء غير مضافة ، كما يقول الجميع إذا جزمت كلمة إذا وذلك لا يكون إلّا عند الضرورة ، كقوله :

---

(١) ٢٨ ب من ١٧٤ ، ٢٣ ب من ٤٨٢٨ هـ .

(٢) سورة الروم من الآية (٢٥) .

(٣) ٢٨ أ ـــ ٣٠ ب ١٧٤ ، ٢٣ ب ـــ ٢٥ ب ٤٨٢٨ هـ .

استغــنِ ما أغنـــاك ربّك   وإذا تُصِبْك خصاصة فَتَحمَّلِ

وثانيهما : أنّ عامل النصب فيها ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين . ويرد عليهم أمورٌ :

أحدها : أنّ الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأدوات ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأنّ الظرف عندهم من جملة الجواب ، إذ المعمول داخل في جملة عامله ، والشرط داخلٌ في جملة الظرف لأنّه معموله ، فيكون الشرط داخلاً في الجواب ، إذ الداخل في الداخل في الشيءِ داخلٌ في ذلك الشيء فإذا هي جملة واحدة بواسطة تدبر .

الثاني : أنه يلزمهم في نحو : إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً ، أنْ يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين وذا باطلٌ .

والثالث : ورد الجواب مقروناً بإذا الفجائيّة نحو : ﴿إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾ ، أو بالحرف الناسخ نحو : «إذا جئتني اليوم فإني أكرمك» فكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله .

وإذا عدنا إلى كتاب المغني[1] فإننا نجد أنّ الشمني يورد

---

(١) مغني اللّبيب ١/ ١٠٠ ــ ١٠١ .

معظم أقوال ابن هشام وأحكامه النحويّة وآرائه بل إنه يستخدم عباراته وأمثلته ، فهو قد جمع بين كتاب القواعد والمغني لابن هشام .

أما النوع الثالث من الأنواع الثمانيّة في الباب الثالث فهو ما جاء على ثلاثة أوجه ويذكر ابن هشام أنها سبع ، وهي : إذ ، لمّا ، نعم ، إيْ بكسر الهمزة وسكون الياء ، حتى ، كلّا ، لا فتكون نافية وناهية وزائدة[1] .

وسوف نكتفي بشرح الشمني للأداة : كلّا . يقول[2] : والسادسة من الكلمات السبع كَلّا وهي مركبة عند ثعْلب من كاف التشبيه ، ولا النافيّة ، وإنما شدّدت لامها عنده لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره بسيطة ، ومعناها عند أكابر النحاة مثل سيبويهِ والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين الردع والزّجر ، ولا معنى لها عندهم إلّا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، ولمّا كان هذا المعنى لا يصلح في كلّ موضع لاقتضائه كلاماً منكراً أشار إلى

---

(١) شرح ذلك من ٣٠ ب ــ ٤٠ أ من ١٧٤ ــ ٢٥ ب ــ ٣٣ أ من ٤٨٢٨ هـ .

(٢) ٣٧ أ ــ ٣٧ ب من ١٧٤ ، ٣١ أ ــ ٣١ ب من ٤٨٢٨ هـ .

موضع صلاحه بقوله : فيقال فيها حرف ردع وزجر كائناً في قوله تعالى : ﴿فيقول ربي أهانن كلّا﴾[1] أي انته عن هذه المقالة ، ولمّا رأى الفرّاء والكسائي وأبو حاتم ومن وافقهم أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمرّاً فيها ، زادوا معنى ثانياً يصح على ذلك المعنى أن يوقف قبلها ويبتدأ بها ، واختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال :

الأوّل : أن تكون بمعنى نعم وهو قول الفراء .

والثاني : أن تكون بمعنى حقاً وهو قول الكسائي .

والثالث : أن تكون بمعنى ألا الاستفتاحيّة وهو قول أبي حاتم .

ثم لما كان كلٌّ من هذه المعاني الثلاثة لا يصلح في كل موضع ، كما لا يصلح فيه معنى الرّدع ، أشار إلى أقوالهم بالترتيب ، وموضع صلاح كل بقوله : وحرف تصديق أي . ويقال هي حرف تصديق بمعنى نعم ....

فالشمني متأثر أشد التأثر بابن هشام[2] حيث نجده ينقل عن البصريين والكوفيين أحكامهم وآراءهم وتوجيهاتهم النحويّة

(١) سورة الفجر من (١٦ ، ١٧) .

(٢) مغني اللّبيب ١/ ٢٠٥ — ٢٠٧ .

فنجد آراء الفرّاء والكسائي وثعلب إلى جانب آراء الخليل وسيبويه والمبرّد والزجاج ، وهو يوضح هذه الآراء ويناقشها شارحاً ومحلّلاً وموضّحاً .

ويخصّص ابن هشام النوع الرابع من الأنواع الثمانية لما يأتي على أربعة أوجه وهو أربعة[1] : لولا ، إنْ المكسورة الخفيفة ، أنْ المفتوحة الخفيفة ، ومَنْ حيث يشرح ابن هشام كل معنى من المعاني التي تندرج تحت الأداة ، موردا آراء النحويين على اختلاف ميولهم ومدارسهم واتجاهاتهم ، مستشهداً على ذلك بالآيات القرآنيّة ، والشواهد الشعريّة والنثريّة ، وبعد أن يعرض الشمني أقوال ابن هشام يوضح ذلك بالتفصيل ، ويشرح أحكام هذه الأدوات ومعانيها المتعددة معتمداً في ذلك على المغني[2] .

أما النوع الخامس من الأنواع الثمانية فهو لما يأتي على خمسة أوجه ويذكر ابن هشام أنه شيئان : أحدهما أيّ فتقع شرطيّة ، واستفهاميّة ، وموصولة ، ودالة على معنى الكمال وصلة إلى نداء ما فيه أل .

والثانية من الكلمتين اللتين جاءتا على خمسة أوجه (لو)

(١) ٤٠ أ ــ ٤٥ ب من ١٧٤ ، ٣٣ أ ــ ٣٧ ب من ٤٨٢٨ هـ .

(٢) ٤٠ أ ــ ٤٥ ب من ١٧٤ ، ٣٣ أ ــ ٣٧ ب من ٤٨٢٨ هـ .

فأحد أوجهها أن تكون حرف شرط في الماضي ، والثاني أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفاً لـ (إنْ) إلّا أنها لا تجزم ، والثالث أن تكون حرفاً مصدريّاً مرادفاً لـ (أنْ) إلّا أنها لا تنصب ، والرابع أن تكون للتمني ، والخامس أن تكون للعرض[1] .

والنوع السادس من الأنواع الثمانية هو ما يأتي على سبعة أوجه وهو : « قد » فأحد أوجهها السبعة أن تكون اسماً بمعنى حسب ، والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي ، والثالث أن تكون حرف تحقيق ، والرابع أن تكون حرف توقع ، والخامس تقريب الماضي من الحال ، والسادس للتقليل ، والسابع أن تكون للتكثير[2] .

أما النوع السابع فهو ما يأتي على ثمانية أوجه وهو : الواو .
١ً ـــ واو الاستئناف . ٢ً ـــ واو الحال . (٣ً ـــ ٤ً) ـــ واوان ينتصبُ ما بعدهما وهما واو المفعول معه ، وواو الجمع الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب ، والكوفيون يسمون هذه الواو واو الصرف .

---

(١) ٤٥ ب ـــ ٥٠ ب من ١٧٤ ، ٣٧ ب ـــ ٤١ ب من ٤٨٢٨ هـ .
(٢) شرح ذلك من ٥٠ ـــ ٥٣ ب ١٧٤ ، ٤١ ـــ ٤٣ ب من ٤٨٢٨ هـ .

(٥ً ــ ٦ً) واوان ينجرّ ما بعدهما وهما واو القسم ، واو رب . (٧ً) وواو يكون ما بعدَها على حسب ما قبلَها وهي واو العطف .

(٨ً) وواو دخولها كخروجها في الكلام وهي الواو الزائدة[1] .

وينهي ابن هشام الباب الثالث بالنوع الثامن وهو ما يأتي على اثني عشر وجهاً وهو (ما) ترد على ضربين ، أولهما : اسمية وأوجُهها سبعةٌ :

١ً ــ معرفة تامة . ٢ً ــ معرفة ناقصة . ٣ً ــ شرطيّة .

٤ً ــ استفهاميّة . ٥ً ــ تعجبيّة . ٦ً ــ نكرة موصوفة .

٧ً ــ نكرة موصوف بها .

والضرب الثاني من كلمة (ما) أن تكون حرفية ، وأوجهها خمسة :

١ً ــ نافية . ٢ً ــ مصدريّة غير ظرفيّة . ٣ً ــ مصدرية ظرفية .

٤ً ــ كافة عن العمل وهي ثلاثة أقسام :

آ ــ كافة عن عمل الرفع . ب ــ كافة عن عمل الرفع والنصب . ج ــ كافة عن عمل الجر .

---

(١) شرح الأداة واو من ٥٣ ب ــ ٥٦ ب من ١٧٤ ، ٤٣ ب ــ ٤٦ أ من ٤٨٢٨ هـ .

٥ ـــ زائدة[1] .

فقد اقتصر ابن هشام في كتابه الإعراب على عدد محدود من الأدوات ، فقد اكتفى بعشرين أداة جعلها في أقسام ثمانية ، تحدث عن كلّ أداة حديثاً مركزاً موجزاً مستوفياً للغرض ، بعيداً عن التطويل والتعقيد ، والمناقشات المستفيضة ، والتأويلات المتعدّدة المتباينة ، والاستطرادات الكثيرة ، والاحتكام إلى المنطق كما فعل في كتابه المغني وهو لا يكتفي بعرض آراء النحويين من مختلف المدارس والميول والاتجاهات وإنما يناقش هذه الآراء ويوضح ما غمض منها ثم يأخذ بالرأي الذي يأنس إليه ويرتاح له بعد مناقشة علميّة سديدة ، كما أنّه يحرص على أن يقرن كل قاعدة ، أو رأي ، أو حكم ، أو توجيه بشاهد أو دليل من القرآن الكريم ، وأشعار العرب وأقوالهم .

أما الشمني فيعرض لمادة كتاب الإعراب لابن هشام ثم يعتمد اعتماداً كبيراً على كتاب المغني في شرح الأدوات ومعانيها وحالاتها الإعرابيّة ، وهو ينهج منهجه في عرض آراء النحويين واتجاهاتهم على اختلاف ميولهم ، إلّا أنّه يستمدّ معظم آرائه من

---

(١) شرح الأداة (ما) من ٥٦ ب ـــ ٦٠ أ ١٧٤ ، ٤٦ أ ـــ ٤٨ أ من ٤٨٢٨ هـ .

البصريين وهو لا يُخفي تعصبه للمدرسة البصريّة ، ويجاهر ذلك صراحةً بقوله في واو ربّ : « واعلم أنّ تلك الواو لا تدخل إلّا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخّر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأنّ الجر بربّ المحذوفة خلافاً للكوفيين والمبرّد منا » . وكان يأخذ الكثير عن المدرسة البصريّة ، والمخطوط مليءٌ بهذا فمعظمهُ من اختيارات البصريين وكان محبّاً لسيبويهِ يكثر من النقل عنه ، كما كان ينقل عن الكوفيين ويأخذ ببعض آرائهم حيث ذهب إلى أنّ (لولا) تدخل على الجملة الفعليّة وذلك بتقدير الفعل قبل الاسم الذي دخلت عليه لولا ، كما يستعمل اصطلاحات الكوفيين حيث يقول : واو الصرف حرف الصلة لا التبرئة ، النعت ، المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، كما يتابع ابن هشام ومن قبله ابن مالك في الاستشهاد ، بالحديث ، ونستطيع أن نقول : إن منهجه منهج ابن هشام القريب من منهج المدرسة البغداديّة .

ب ـــ المطبوعة

المنصف من الكلام على مغني اللّبيب لابن هشام

تعقب الدماميني ابن هشام وأسرف أحياناً في تعقبه ، مما حدا بالشمني أن يتعقب الدماميني ويرد عليه وينصف ابن هشام

في كتابه «المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام» ، حيث يقول[1] : «فقد نظرتُ عند إقرائي لمغني اللّبيب ما كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني ، والشرح الذي أظهره بالبلاد الهنديّة وسماه تحفة الغريب ، فإذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ، ومشحونة بإشكالات لم ينغلق ـ والحمد لله ـ بابُها ، وقد فتح الله تعالى بأجوبة ما عظم من ذلك ، وتنوير ما أظلم من إشكال حالك فسألني بعض الأصحاب أن أقيد ذلك بكتاب ، وأن أضمَّ إليه حل الشواهد والأبيات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات ، فأجبت مطلوبه ، وحققت مرغوبه ، سالكاً سبيل الإنصاف ، حائداً عن طريق التعصب والإجحاف وسميته «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» وأسأل الله تعالى العصمة مما يعاب ، والهداية إلى طريق الصواب .

وسوف نعرض لبعض تعقيبات الدماميني ، وردّ الشمني عليها . فقد ذكر ابن هشام[2] . أنّ الهمزة تدخل على الإثبات ،

---

(١) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ص٢ .

(٢) مغني اللّبيب ١ /٨ .

وعلى النفي نحو : ﴿ألم نشرح لك صدرَك﴾[1] ، ﴿أولما أصابتكم مصيبة﴾[2] .

يقول الدماميني في ذلك[3] : «التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر ، فإن لما فيه وجودية لا نافية ، والمعنى : أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها ، فإن قلت : الاستفهام هنا للإنكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض العصريين من أهل الشام ، وليس بشيءٍ ؛ لأن الإنكار في هذه الآية توبيخي لا إبطالي فما بعده ليس منفيّاً لا صورة ولا معنى بل هو متحقق الثبوت .

ويعقب الشمني على ذلك :[4] «وأقول ليس هذا الذي أورده بلا يقال بموجه ؛ لأن الكلام في أنّ مدخول الهمزة نفي ، وإذا كان معنى الهمزة الإنكار كانت في نفسها نفياً لا مدخولها ، ثم إنّه يمكن ألّا يكون التمثيل بالآية سهواً على تقدير أن تكون لما

---

(١) سورة الانشراح ١ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٦٥ .

(٣) المنصف ١/ ٢٩ ، ٣٠ حاشية الدماميني المطبوعة مع المنصف .

(٤) المنصف ١/ ٢٩ ، ٣٠ .

وجوديّة ، وذلك بناءً على ما سيذكره «المنصف» عن الزمخشري وجماعة من أنّ العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة ، وتقدير ذلك أن يقال : إنّ مدخول الهمزة فعل منفي محذوف ، والهمزة للتقدير بما بعد النفي والتقدير ﴿ألم تفعلوا كذا﴾ ﴿وقلتم حين أصابتكم﴾ فتكون الآية مثالاً لدخول الهمزة على النفي لكنه مقدر ، وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف أفعلتم كذا ، وقلتم حين كان كذا وكذا وعبارته «لما» نصب بِقلتم ، وأصابتكم في محل جر بإضافة لما إليه وتقديره : أقلتم حين أصابتكم وأتى هذا نصب ؛ لأنّه مقول ، والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ما مضى من قصة أحد في قوله تعالى : ﴿ولقد صدقكم الله وعدَه﴾ ، ويجوز أن يكون محذوفاً كأنّه قيل : ﴿أفعلتم كذا» ، «وقلت حين كان كذا» .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام[1] : والثاني من أوجه «إن» المكسورة الخفيفة أن تقع نافية فتدخل على الجملة الاسميّة ، ومن ذلك : ﴿وإنْ من أهل الكِتاب إلّا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾[2] ،

---

(١) مغني اللّبيب ص١٨ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٥٩ .

أي : وما أحد من أهل الكتاب إلّا ليؤمِنَنَّ به ، فحذف المبتدأ وبقيت صفتُه .

يقول الدماميني[1] : « فإن قلت يلزم على إعراب المُصَنِّف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفاً ، وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنّه لا يقع إلّا في الشعر قلت : إنما إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بِـ (من أو في) وهو في الآية بعض مجرور بمن . ويعقب الشمني على ذلك قائلاً[2] : وأقول هذا وهم ؛ لأنّ المجرور بمن أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه ، يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرّح به أيضاً غيره ، حتى الشارح عند الكلام على إلّا التي بمنزلة غير . وقد سبق وتناولنا هذه القضيّة وبيّنا مواقف النحاة منها .

وكان الدماميني يأخذ أحياناً على ابن هشام عدم دقته في استخدام بعض الألفاظ وقد يقترح ألفاظاً بديلة مثال ذلك ما

---

(١) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ص٤٨ .

(٢) المنصف على المغني ١ /ص٤٨ .

يقوله ابن هشام[1] : «والثاني من أوجه الألف المفردة ويريد الهمزة أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طلب الفهم» .

يقول الدماميني[2] : «ولو قيل طلب الإفهام لكان له وجه إذ لا يطلب من المستفهم إلّا ما يمكن أن يفعَله ، وإنما يفعل الإفهام لا الفهم القائم بغيره ، فيكون الإفهام هو المطلوب منه ، وغايته أن يكون الاستفعال أخذ من المزيد وليس ببدع ، فقد تقدمت أمثلة كثيرة عند الكلام على قول المصنّف في الدّيباجة ، ومعضلات يستشكلها الطلّاب ـــ ذلك لأنّ الطلب مصدرٌ أضيف إلى المفعول فلا بُدَّ له من فاعل ، والأصل وحقيقة الاستفهام طلب الإنسان فهمه ، فحذف الضمير المضاف إليه وعوض عنها لام التعريف على رأي الكوفيين أو تقول هي للعهد ، والتعريف اللّامي قائم مقام التعريف الإضافي من غير حذفٍ وتعويضٍ .

وأحياناً أخرى يأخذ الدماميني على ابن هشام استخدامه عبارات في غير أماكنها بحيث يُساءُ الظنُّ بها ويُفهم منها خلاف ما

---

(١) مغني اللّبيب ١ ص٨ .

(٢) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ١/ص٥ .

أراده ابن هشام نفسه يقـول ابـن هشام[1] : « تقـع إنْ مخففـة ، فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسميّة جاز إعمالها ، خلافاً للكوفيين » .

يعقب الدماميني على ذلك بقوله[2] : « وظاهر هذه العبارة أن خلاف الكوفيين في الحكم المذكور هو جواز الإعمال ، وقضيّة ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة ، وإنّ إلغاءَها واجب عند دخولها على الجملة الإسميّة ، وليس كذلك فإنّ الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلاً ، وأنّ التي يراها البصريون مخففة من الثقيلة يقولون : إنها النافية ، ويمكن أن يجاب عنه بأنّ قولَه خلافاً للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة ... وقد أجاد المصنّف في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على أنّ المشدّدة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل قليلاً وتهمل كثيراً ، وعن الكوفيين أنها لا تخفّف ، وإنّه إذا قيل : إنّ زيداً لمنطلق فإن نافية واللّام بمعنى إلّا .

وقد يشعر الدماميني أنّ بعض عبارات ابـن هشام قد

---

(١) مغني اللّبيب ١/ص٢٠ .

(٢) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ١/ص٥٢ .

اعتورها القلب فهو يعلّق على قول ابن هشام[1] : «أن لا» لا تعمل إلّا في النكرات ، خلافاً لابن جني وابن الشجري ، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة :

وَحَلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا
سِوَاها ، ولا عَنْ حُبّها مُتَراخِيَا[2]

ذكر الدماميني[3] : «في الظاهر أنّ في العبارة قلباً ، وأنّ الأصل وعلى قولهما : ظاهر قول النّابغة ، وذلك لأنّ قولَه لا أنا باغياً يمكن أن يكون على حذف مضاف ، أي : لا مثلي باغياً فمدخول لا نكرة لأنّ مِثْلاً لا تتعرف بالإضافة ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأتى به منفصلاً مرفوعاً ، وهذا تأويل محتمل لكنّه خلاف الظاهر ، فلذلك قلنا : إن التقدير وعلى قولهما : ظاهر قول النابغة ليكون في قوله ظاهر إشارة إلى أنّ ثَمَّ تأويلاً يخرج به البيت عن رأي ابن الشجري وابن جُنيّ» .

أمّا الشمنيّ فيتخذ موقف المدافع والمنافح عمّا ورد في

(١) مغني اللّبيب ١ / ٢٦٤ .
(٢) النابغة الجعدي : انظر ابن عقيل ١ / ١٢٩ ، والمغني البيت رقم ٤٣٨ .
(٣) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ٢ / ٤٦ .

المغني فلا يرى ما يراه الدماميني في ذلك فهو يقول[1] : « الظاهر أنّه ليس في العبارة قلب ، وإنّه إنّما قال ظاهر قولهما لاحتمال أن يريد بعمل « لا » في المعرفة عملها فيها لا بطريق الأصالة بل بطريق النيابة بأن يكون حذف المضاف النكرة ، وأنيب عنه المضاف إليه المعرفة كما قيل في « لا » التبرئة في قولهم : « قضية ولا أبا حسن لها » أنّ التقدير : ولا مثل أبي حسن لها ، ثم حذف المضاف وهو « مِثْلُ » وأقيم المضاف إليه مقامه ، ثم مراد المصنّف ظاهر قول النابغة وإنما قلنا ذلك لاحتمال قول النابغة لوجهين آخرين ذكرهما ابن مالك في شرح كافيته ، أحدهما : أنّ الأصل لا أرى باغياً فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير « فأنا » مفعول لم يُسمَّ فاعله و« باغياً » حال ، وثانيهما : أنّ التقدير : « لا أنا أرى باغياً » ، فأنا مبتدأ وأرى خبره ، وباغياً حال وحذف الخبر .

وقد يطعن الدماميني في بعض الأسانيد التي يسوقها ابن هشام وينسبها إلى بعض علماء العربيّة . يقول ابن هشام[2] : تقع أيّ بفتح الهمزة وتشديد الباء اسماً موصولاً وجوّز الزمخشري وجماعة

---

(١) المنصف ٢/٤٦ .

(٢) مغني اللّبيب ١/٨٢ .

كونها موصولة مع أنّ الضمة إعراب نحو : ﴿لَنَنْزِعَنَّ من كل شيعةٍ أَيُّهُمْ أشدُّ﴾[1] . عقب الدماميني على ذلك قائلاً[2] : «لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أنّ الزمخشري يجعل ضمّة أيّ في هذه الآية إعرابيّة على التقدير المذكور والذي في الكشاف نصُّه[3] : واختلف في إعراب أَيُّهُمْ أشد فعن الخليل أنّه مرتفع على الحكاية تقديره : «لَنَنْزِعَنَّ الذين يقال فيهم أَيُّهُم أشَدُّ» . وسيبويه على أنّه مبنيٌّ لسقوط صدر الجملة التي هي صلتُه حتى لو جيءَ به لأُعرب وقيل أَيُّهُم هو أشدُّ ، ويجوز أن يكون النزع واقعاً على من كلّ شيعة أي لَنَنْزِعَنَّ بعض كل شيعة فكأن قائلاً قال : من هم ؟ فقيل : أيّهم أشدُّ عتيّاً . «هذا كلامه ، وليس فيه تعرّض إلى ضمة أَيُّهُم هل هي ضمة إعراب أو بناء ولا يخفى أنّه يلزم على جعلها إعرابيّة الحكم بأنّ أيا معربة مع حذف صدر صلتها وهو باطل على القول المختار» . والشمني حرصاً منه على المنهج الذي

---

(١) سورة مريم من الآية ٦٩ .

(٢) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ١/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) الزمخشري الكشاف ترتيب وضبط «مصطفى حسين أحمد» نشر مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٣ هـ ــ ١٩٥٣ م ، الجزء الثالث ص٢٥ ــ ٢٦ .

التزمه وهو ردُّ اعتراضات الدماميني يحاول أن يجد تسويغاً ينفي عن ابن هشام هذه التُّهمَةِ ، وهو يسلك كلّ السُّبُل سعياً وراء إنصافه . يقول : « وأقول لا نسلم أنّ قول المصنف مع أنّ الضمة إعراب ، من كلام الزمخشري وإنما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه ، وإضافة هذه المقالة مع غيرها إلى الزمخشري وغيره لا تقتضي أنها من كلام الزمخشري لجواز أن تكون من كلام غيره ، ولو سلم فيجوز أن يكون المصنف اطلع عليه من غير الكشاف » .

وأخذ الدماميني على ابن هشام إتيانه ببعض الشواهد محرفةً بحيث تخدم غرضَه الّذي يهدف إليه في الاستشهاد ومن ذلك بيت الفرزدق :

وكلُّ رفيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ — وإن هما —
تعاطى القنا قوماهما أخوان[1]

قال ابن هشام[2] : وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنىً وإعراباً ، فلنشرحه . ويذكر الشمني نقلاً عن الدماميني[3] : « وفي

(١) البيت للفرزدق مغني اللّبيب البيت ٣٥٥ .
(٢) مغني اللّبيب ١ / ٢١٥ .
(٣) المنصف على المغني ٢ / ٢٣ .

الشرح أطال المصنّف في تقرير ما يزيل الإشكال الذي ادّعاه وكلُّه مبنيٌّ على حرفٍ واحدٍ وهو ثبوت تنوين قوماً من جهة الرواية ولعلّها ليست كذلك وإنما هي قوماهما تثنية قوم ، والمثنى مضاف إلى ضمير الرفيقين ولا إشكال حينئذٍ لفظاً ولا إعراباً ولا معنى ، إذ المعنى على هذا التقدير أنّ كلّ رفيقين في السفر أخوان وإن تعادا قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا ، وقد رأيت في نسخة من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة ، وملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثاً على شرائِها .

وكثيراً ما خالف الدماميني ابن هشام في بعض آرائه وأحكامه النحويّة ومثال ذلك ما ذكره ابن هشام[1] : «وعن الكوفيين إنكار أن التفسيريّة البتَّةَ ، وهو عندي مُتَّجِهٌ ، لأنّه إذا قيل : كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ لم يكن قم نفس كتبتُ كما كان الذهبُ نفس العسجد في قولك : هذا عَسْجدٌ أي ذهبٌ ، ولهذا لو جئت بأي مكانَ «أن» في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع» .

وقد عقب الدماميني على ذلك[2] : «فَهِمَهُ ــ رحمه الله ــ

---

(١) مغني اللّبيب ١ / ٢٩ .
(٢) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف على المغني ١ / ٦٧ .

أنّ الجماعة أرادوا أن قُم في المثال المذكور تفسير لـ (كتبت) نفسه فأبطله بتغايرهما ، وليس الأمر كما فهمه ، إنما التفسير في ذلك لمتعلّق كتبتُ وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء ، قال الرضي : وأن لا تفسر إلّا مفعولاً مقدَّر اللّفظ دالاًّ على معنى القول كقوله تعالى : ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ﴾[1] فقوله : يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدّر أي : ناديناه بلفظٍ هو قولنا يا إبراهيم . وكذلك قولك كتبتُ إليه أن قُمْ ، أي كتبتُ إليه شيئاً هو قم فـ (أن) حرف دالٌّ على أنّ قُمْ تفسير للمفعول المقدّر لِـ كتبتُ . وقد تفسّر المفعول في الظاهر : ﴿ إذْ أوحينا إلى أُمِّكَ ما يُوحى أنِ اقذفيه ﴾[2] ... ويعلّق على قول ابن هشام ولهذا لو جئتَ بأي مكان «أن» لم تجده مقبولاً في الطّبع بقوله[3] : «وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الأحكام النحويّة لا ردّاً ولا قبولاً .

ومن الآراء التي ذكرها ابن هشام في المغني وكانت موضع انتقادٍ من الدماميني ما قالَه ابن هشام[4] : «مسألة» إذا عطفت

(١) سورة الصافات ص١٠٤ .
(٢) سورة طه الآية ٣٨ ، ومن الآية ٣٩ .
(٣) المنصف على المغني ١/ ٦٧ .
(٤) مغني اللّبيب ١/ ٤٢ .

بعد الهمزة بِـ أو ، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياساً ، وقد أُولِع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواءٌ كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم : يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا ، والصواب العطف في الأوّل بِـ أَمْ ، وفي الثاني بِـ الواو ، وفي الصحاح يقول : سواء عليٌّ قمت أو قعدت ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهْوٌ وفي كامل الهذلي أنَّ ابن مُحَيْصِن قرأ من طريق الزعفراني ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم﴾[1] . وهذا من الشذوذ بمكان . وعقب الدماميني بقوله[2] : «وأقول أعلم أنّ السيرافي قال في شرح الكتاب : «وسواءٌ» إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك : سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت» . وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بِـ أو كقولك : سواء علي قمت أو قعدت ... وهو نصٌّ صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم : سواء كان كذا أو كذا ، أو بصحة التركيب الواقع في الصحاح ، وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء ، فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربيَّة» .

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦ .

(٢) شرح الدماميني المطبوع مع المنصف على المغني ١/ ٩٢ .

أمّا الشمني فقد ردّ على ذلك بقوله[1] : «جزم المصنف ـ رحمه الله ـ بعدم صواب قول الفقهاء ، وبسهو صاحب الصحاح ، وبشذوذ قراءة ابن مُحَيصن بناء على ما يقتضي القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة ، وعلى قول الفارسي فإنّه لا يجوز «أو» بعد سواء ، فلا يقال : سواءٌ عليّ قمتُ أو قعدت ؛ لأنه يكون المعنى سواءٌ عليَّ أحدهما وذا لا يجوز لأنّ التسوية تقتضي شيئين فصاعداً .. ولا نسلم أنّ المصنف أورد قول الفقهاء ، وصاحب الصحاح على أنّه من المعطوف بِـ «أو» بعد همزة التسوية ، بل إنما ذكره استطراداً بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبةٍ بينهما بناءً على قول الفارسي كما قررناه ، ونظير ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء : أقلّ الأمرين كذا أو كذا ، وقد أجيب عن هذا بأنّ المبين ليس الأمرين حتى يمتنع العطف بـ «أو» ، وإنّما المبين «الأقل» وهو أحدهما فجاز العطف .

ومن القضايا التي كانت مثار خلاف بين ابن هشام والدماميني واستدعت ردّ الشمني بإنصاف ابن هشام ما ذكره في

(١) المنصف على المغني ١/٩٢ ، ٩٣ .

«إذ»[1] : «والوجه الثاني من أوجه «إذ» أن تكون اسماً للزمن المستقبل ، نحو : ﴿ يومَئِذٍ تُحَدِّثُ أخبَارَها ﴾[2] ، والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآية من باب ﴿ ونُفِخَ في الصُّور ﴾[3] ، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع ، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى : ﴿ فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم ﴾[4] ، فإنّ «يعلمون» مستقبل لفظاً ومعنًى ، لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل في «إذ» ، فيلزم أن تكون بمنزلة إذا .

وقد عقب الدماميني[5] : «وفيه نظر ، إذ لا مانع من أن يتأول هذا بِما تأول به الجمهور (يومئذ تحدّث أخبارَها) ، فيقال : هذا من باب ﴿ ونفخ في الصُّور ﴾ أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع ، وحرف التنفيس ليس بصادٍّ عن

---

(١) مغني اللّبيب ١ / ٨٦ .

(٢) سورة الزلزلة الآية ٤ .

(٣) الكهف من الآية ٩٩ ، ومثلها سورة يٓس ٥١ ، ومثلها سورة ق من الآية (٢٠) .

(٤) سورة غافر ٧٠ — ٧١ .

(٥) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ١ / ١٧٥ .

ذلك » . وردّ الشمني قائلاً[1] : « وينبغي أن يعلم أنّ تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الأصل ، وأنّ الآية إذا أدلت على ذلك يلزم مخالفة الأصل في موضعين :

أحدهما : إذ الأغلال في أعناقهم ، وهو مستقبل معنًى .

وثانيهما : فسوف يعلمون ، وهو مستقبل لفظاً ومعنًى ، ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الرّاء في الكلام على « ربّ العالمين » ، وقال : إنّه تكلُّف ، وهو أنّ الفعل المستقبل عَبَّر به عن ماض متجوّز به عن مستقبل ، ومن هنا يتبيّن أنّ المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الآية هو التكلّف .

ويضيق بنا المقام عن ذكر اعتراضات الدماميني على ابن هشام وردّ الشمني عليه . وشرح الدماميني ممتلىء بهذه الاعتراضات ، وبإمكان المرء أن يعود إلى أماكن متفرقة ليقع على ذلك ، من ذلك اعتراض الدماميني[2] على نقل ابن هشام عن ابن

---

(١) المنصف على المغني ١/١٧٦ .

(٢) شرح الدماميني على حاشية المنصف ١/٦٧ ، وانظر ردّ الشمني ١/٩٨ .

الشجري أنّ «أم» أبداً بمعنى «بل» والهمزة جميعاً[1]، وتعقيبه أيضاً[2] على ما ذكره ابن هشام[3] أنّ «أل» العهديّة هي التي يكون مصحوبُها معهوداً ذكريّاً ... وعبرة هذا أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، وأيضاً ما أثارَه الدماميني[4] من اعتراض على قول ابن هشام[5] : «إنّ من معاني «أو» الإباحيّة وهي الواقعة بعد الطلب ، وقبل ما يجوز فيه الجمع ، وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع» .

ونقع أيضاً على اعتراضات كثيرة للدماميني ينقلها الشمني عنه من حاشيته الهنديّة[6] ، والشمني يتخذ من نفسِه مدافعاً ومنافحاً عن ابن هشام ، ويدفع هذه الاعتراضات ، ويحسّ المرء أنّ الشمني كان متعصّباً أشدّ التعصّب لابن هشام ، فهو لا يلتزم سبيل الإنصاف كما ذكر في مقدمة كتابه ، وإن كان الدماميني قد

---

(١) مغني اللّبيب ١/ ٤٥ .
(٢) شرح الدماميني على حاشية المنصف ١/١٠٦ .
(٣) مغني اللّبيب ١/ص(٥٠) .
(٤) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ١/ ١٣٤ .
(٥) مغني اللّبيب ١/ص٦٤ .
(٦) المنصف ٢/ ٢٩ ، ٤٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٢٢ ، ١٣٤ .

ظلم ابن هشام أحياناً في بعض اعتراضاته وأسرف في تعقُّبه ، وأكثر من مآخذه ، وبالغ في نقده غير أن المنهج العلمي يفرض علينا أن نقر أنّ الدماميني كان محقاً في بعض هذه المآخذ وسوف نتبيّن موقف بعض شراح المغني وعلماء اللّغة من بعض هذه القضايا الخلافيّة لنتعرف على وجهة النظر الموضوعيّة ، ولقد رأينا مواقف اللّغويين وشرّاح المغني من حذف الموصوف وبقاء صفته عند حديثنا عن ابن الملا الحلبي ونأتي إلى مواقفهم من قول ابن هشام أنّ الهمزة تدخل على النفي ، ومثل لها بالآية : ﴿أولمّا أصابتكم مصيبةٌ﴾[1] ، وقد عرضنا نقد الدماميني وتعقيب الشمني عليه .

وقد جعل الزمخشري الهمزة للتقرير والتقريع ، يقول[2] : و« لما » نَصْب بـ « قلتُم » ﴿أُولمّا أصابتكم مُصِيبَةٌ قد أَصَبْتُم مِثْلَيْها قلتُم : أَنَّى هذا . قل : هو من عند أنفسِكُم إنّ الله على كلّ شيءٍ قدير﴾ . و« أصابتكم » في محل الجر بإضافة « لمّا » إليه وتقديره : أقلتم حين أصابتكم ، و« أنّى هذا » نصبٌ لأنه مقول ، والهمزة للتقرير والتقريع ، فإن قلت : علام عطفت الواو

(١) آل عمران من الآية ١٦٥ .
(٢) الكشاف ١/٣٣٦ .

هذه الجملة ؟ قلت : على ما مضى من قصة أحد من قوله : ﴿ولقد صدقكم الله وَعْدَه﴾[1] ، ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف كأنّه قيل : أفعلتم كذا ، وقلتم حينئذ كذا ، «أنّى هذا» .

وقد استبعد أبو حيّان ما عليه الزمخشري[2] ، وجعل «لمّا» حرف جواب لوجوب ، وجملة الاستفهام معطوفة على ما قبلها ، ويرد على ما ذكره الزمخشري من أنّ العطف على ما مضى من قصة أحد من قوله : ﴿ولقد صدقكم الله وعدَه﴾ أنّ فيه بعداً وبعيدٌ أن يقع مثله في القرآن وهذا ما ذهب إليه ابن الملا حيث يقول[3] : «والتمثيل بالآية سهوٌ ظاهر ؛ لأن «لما» فيها هي الوجوديّة لا النافية ، كيف وإن مدخولها ماض ، وتلك كَلَمْ من جواز المضارع ، والقول بأن الاستفهام فيها للإنكار فهو في معنى النفي ؛ لأنه إنما يكون كذلك لو كان إبطالياً لكنّه توبيخيٌّ ، فلا نفي لفظاً ولا معنًى» .

فالمراد من التقرير الذي جعله الزمخشري أن معنى الهمزة

---

(١) سورة آل عمران من الآية (١٥٢) .

(٢) البحر المحيط ــ المجلد الثالث ص١٠٥ ــ ١٠٦ .

(٣) منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللّبيب ــ مخطوط بمكتبة الصوتيات ١ / ١١ .

للتقرير التوبيخي ، وذهب أبو حيّان إلى أنها للإنكار التوبيخيّ حيث قال : «الهمزة للاستفهام الذي معناه الإنكار» .

ويذكر ابن الملا وقد يرفع السهو بتقدير الفعل المعطوف عليه بعد الهمزة منفياً أي ألم تفعلوا ، على أنّ الهمزة للتقرير ربما بعد النفي أو للإنكار الإبطالي .

فيكون المعنى : أفعلتم وقلتم ، إلّا أنّه تقدير بعيد ، فإن قيل : وما هذا الفعل الذي أشير إليه بفعلهم المقدّر ، قلنا : تعجُّبُهم في أنفسهم ، مما أصابهم وقد وعدوا النصر ، فيكون تعالى قد وبَّخهم على ما أكنوا في أنفسهم ، وقالوا بألسنتهم لما إذ قولهم أنَّى هذا ؟ استفهام تعجبي ، أي من أين أصابَنا هذا ونحن قد وعدنا النصر وإمداد الملائكة ؟ قل : هو من عند أنفسكم أي مما اقترفته أنفسكم من مخالفة الأمر بترك المركز فإنّ الوعد كان مشروطاً بالثبات والمطاوعة وتفسير : أنّى هذا ؟ بِـ ﴿كيف أصابنا هذا ؟﴾ لا يلائم قولَه : قل هو من عند أنفسكم كما لا يخفى ، وعلى هذا لو قيل : إنَّ الفعل المقدّر أعجبتم من كذا وقلتم لم يبعد .

ويرى الأمير[1] : أنّ الذي في معنى النفي الإنكار الإبطالي

(١) حاشية الأمير على المغني ١ / ١٤. ، وانظر شرح الأبياري ١ / ٩٨ .

على أنّه لو كان إبطاليّاً فليس ممّا نحن فيه ، إذ كلامُنا في دخولها على منفي قبل دخولها بنفي غير مفاد منها .

أمّا موافقة ابن هشام الكوفيين على إنكار أن التفسيريَّة ، لأنّه إذا قيل : كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجدٌ أي ذهب ، ولهذا لو جئت بأي مكانَ «أنْ» في المثال لم يكن مقبولاً في الطبع» .

يذكر ابن الملا[1] : إنما حكم باتجاه ما ذكره بناءً على أنّ مقتضى كون «أن» تفسيريّة ، أن لا يغاير مفهوم ما بعدَها لما قبلها ، لكنهما فيما ذكر من المثال متغايران ، فلا تتم دعوى التفسير ، لكن المحقق الرضي ذهب إلى أنها إنما تفسر مفعولاً مقدّر اللّفْظ مؤدٍّ معنى القول نحو : ﴿وناديناه أنْ يا إبراهيم﴾[2] فما بعد أن تفسير لمفعول ناديناه المقدر لا له نفسه ، أي ناديناه بلفظٍ هو قولُنا يا إبراهيم ، وقد يفسر الظاهر كقوله : ﴿فأوحينا إلى أمّه ما يُوحى أنْ اقذفيه في التابوت﴾[3] .

وإذا كان كذلك فلا غبار على مدعي التفسير لظهور أن

---

(١) منتهى أمل الأريب ١ / ٦٤ — ٦٥ .

(٢) الصافات من ١٠٤ .

(٣) سورة طه الآية (٣٨) ومن (٣٩) .

لا مغايرة بين المُفَسَّر والمُفَسِّر والقول بأن هذا اختيار الرضي ، وهو خلاف ظاهر كلامهم غير مُرضٍ ، فلا يلتفت إليه ، بل كلامه لمن تأمله إنما هو حَمْلٌ لكلامهم على ما هو التحقيق لظهور امتناع أنْ يكون « قم » مَعَ إنشائيته واستقباله تفسير لـ (كتبت) مع إخباريته ومضيه .

ويعلّق ابن الملا على قول الزمخشري[1] ، في قوله تعالى : ﴿ ما قُلْتُ لهم إلّا ما أمرتَني به أن اعبدوا الله ربي وربَّكُم ﴾[2] أن في قوله : أن اعبدوا الله . إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر ، والمفسر إما فعل القول ، وإمّا فعل الأمر وكلاهما لا وجه له . أما فعل القول فيحكى بعد الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير ... وأمّا فعل الأمر فمسند إلى ضمير الله عز وجل ، فلو فسرته بـ (اعبدوا الله ربي وربكم) لم يستقم ؛ لأنّ الله تعالى لا يقول : اعبدوا الله ربي وربكم ... فإن قلت : فكيف يصنع ؟ قلت : يحمل فعل القول على معناه ؛ لأن معنى « ما قلت لهم إلّا ما أمرتني به ، ما أمرتهم إلّا ما أمرتني به » حيث يستقيم تفسيره .

---

(١) الكشاف ١ / ٥٤١ — ٥٤٢ .

(٢) سورة المائدة من الآية ١١٧ .

ويعلق ابن الملا بقوله[1] : «ظاهر في أن معنى كونها تفسيرية ، أن لا يغاير ما بعدها ما قبلها وأنّ مفسرها الفعل قبلها ، إلّا أنّه ينبغي حمله على إرادة أنه تفسيرٌ له ، باعتبار جهالة متعلقة لا له نفسه ، وكذا إذا قلت : «كتبتُ إليه أنْ قم» فقم تفسير لـ (كتبت) باعتبار تعلُّقه بمكتوب ما ، لا باعتباره في نفسه ، والحق أن لا نلتزم أن يكون ما بعدَها حرف التفسير وما قبلَه إلّا إذا كانا من قبيل المفردات نحو : «رأيتُ غضنفراً أي أسداً» أو كان التفسير باعتبار جزء الجملة كما في قولك : «أرميته أي ألقيته» ... وإمّا إذا لم يكونا كذلك فلا ، بل يكفي في صحة ذلك أنْ يكون المراد من الأوّل هو الثاني ... بل ربما كان التفسير لبيان ما حذف من أجزاء الجملة ، كقولهم في قوله تعالى : ﴿واختار موسى قومَه سبعين﴾[2] ، أي من قومه فظهر أنّ ما بعد أي لا يلزم أنْ يكون نفس ما قبلَها ، كما في هذا عَسجد أي ذهب .

ثم يقول : فأي مدخل للطبع في الأحكام النحويّة قبولاً وردّاً ، وأيّد ذلك بأن عدم قبول الطبع إنما هو لعدم الألف بِـ أي

(١) منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللّبيب ١ / ٦٤ ــ ٦٥ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٥٥ .

مكان أنْ استعمالاً ، وذلك لا ينافي أن تكون مثلثة في التفسير ... وهو قد حكموا على نحو «لو» في قوله : «أَمْرَعت الأرض ولو أنَّ مالاً» بأنَّها للتمني مع نُبُوِ الطَّبع عن «ليت» في مكانها لعدم استعمال «ليت» داخلة على «أنَّ ومعموليها» ونظائر ذلك في العربية كثير لمن تبع» .

ويعقب الأمير[1] على تعقيب الدماميني[2] وابن الملا على قول ابن هشام : «إنَّه لا مدخل للطبع في الأحكام النحوية لا ردّاً ولا قبولاً» بقوله : «ولا يخلو هذا من تَحَامُلٍ على المصنف فإن المنع مبنيٌّ على جوابه السابق ، ولا يخفى أَنَّهُ بَعيدٌ متكلّف لا يوجب القبول المذكور ، وأما قوله : «فلا مدخل للطبع» ففيه أَنَّهُ إن أراد لا مدخل له في اختراع حكم ، وأصل إثباته ، فلهذا لم ندعه ، وإن أراد لا مدخل له في ترجيح الاحتمالات فلا يسلم ، وظاهر أن المصدرية متقررة ، والتفسيرية اختراع لا قاطع عليه ، ولا طبع يقتضيه بل الطبع يرجح الاحتمال المقرر .

---

(١) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١ / ٣١ ، وشرح الأبياري ١ / ١٩٢ — ١٩٣ .

(٢) شرح الدماميني المطبوع على حاشية المنصف ١ /٦٧ ، منتهى أمل الأريب ١ / ٦٥ .

هذا بعض من موقف اللغويين ، وشرّاح المغني من بعض قضاياه اللغوية ومسائله النحوية ، وأحكامه الإعرابية ، وغرضنا من عرض مواقف اللغويين والنحويين الذين تقدّموا ابن هشام أن نبيّن انفراد ابن هشام بكثير من الآراء ، وبتميز واضح في المنهج ، وعدم محاكاته لسابقيه في بعض الأمور المنهجيّة وتميّزه بالنظر إلى الظاهرة اللّغوية نظرة شاملة مستقصية وموضوعيّة مع شيءٍ من التوسُّع والاستطراد .

وقد أثار الدماميني ببعض اعتراضاته وتعقيباته على بعض أحكام ابن هشام النحوية اهتمام اللّغويين والنحويين الذين جاؤوا بعده كالشمني وابن الملا ، والأمير ، والدسوقي ، والأبياري ، والسيوطي ، والبغدادي إذ فتح مجالاً واسعاً للنقاش والتحليل وتعليل الآراء وتوجيهها وسرد الأحكام النحوية ومناقشتها واتخاذ موقف يتميّز إمّا بتأييد وجهة نظر ابن هشام ، أو متابعة الدماميني في بعض هذه الاعتراضات أو الخروج من هذه المناقشات برأيٍ جديد مخالف ..

منهج الشُّمُنِّي في كتابه «حل معاقد القواعد» وحاشيته على «مغني اللبيب»

يعتمد الشمني بصورة رئيسية على كتاب المغني لابن هشام ، وهو ينهج نهجه من حيث عرض آراء النحويين واتجاهاتهم على اختلاف ميولهم ومدارسهم ، إلا أنه يستمدُّ معظم آرائه من البصريين ، وهو لا يخفي تعصبه للمدرسة البصرية إلا أنه كان ينقل عن الكوفيين أيضاً ، ويأخذ بعض آرائهم ، ويستعمل أحياناً مصطلحاتهم ، وهو يكثر من الاستشهاد على معاني الأدوات بالقرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشواهد الشعرية ، وكلام العرب .

ويتميز شرحه للحروف والأدوات بالسهولة والإيجاز ، والبعد

عن الإطالة والتعقيد والتأويلات المتباينة والمتعدّدة وعدم الاستغراق في القضايا البلاغية أو اللجوء إلى الاستطراد ، والاحتكام إلى المنطق .

ويتميز شرحه لمغني اللبيب بناحيتين :

(١) الناحية الأولى : بيان بعض العبارات التي يراها غامضة في المغني أو مجملة تحتاج إلى تفصيل .

(٢) أما الناحية الأخرى وهي الأهم من وجهة نظر الشمني فهي تعقّب الدماميني والرّد على اعتراضاته التي أثارها حول بعض قضايا المغني اللغوية ، وأحكامه النحوية وبعض عباراته ، وقد نقلت بعضاً من هذه الخلافات ، وبيّنت أحياناً مواقف اللغويين ، والنحويين ، والمفسرين منها ، ورأينا أنَّ ردود الشُّمُنّي لم تخل أحياناً من تعصب وإجحاف .

وحاشية الشمني على المغني أقرب إلى التعليق منها إلى الشرح ، فهو لا يشرح كل عبارات المغني ، أو قضاياه اللغوية ، أو مسائله وأحكامه النحوية ، وظواهره اللهجية ، وبعض جوانبه البلاغية ، بل يختار بعض العبارات ، وينتقي ظواهر لغوية معينة ، وبعض المسائل النحوية ، والشواهد الشعرية ، ومما يؤخذ عليه أنه يعالج هذه الظواهر ، والقضايا

اللغوية والنحوية معالجة عابرة سريعة ، فهو لا يفصل كما رأينا في جوانبها المختلفة ، ولا يستوفي مناقشتها ، ولا يكشف أهم أحكامها ، ولا يخوض في دراسة مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية . إذ يمكن القول إنَّ الدرس اللغوي والنحوي عنده لا يَتَّسِمُ بالشمول والإحاطة ، والاستيعاب ، ولا يعين على فهم ظواهر اللغة والنحو وتمثلها ، وتنقصه الوقفة الدقيقة الموضوعية ، والمناقشة العلمية المتزنة ، والإحاطة الشاملة بالظاهرة المدروسة . ولا نقع عنده ــ إلَّا في القليل النادر ــ على آراء النحاة السابقين ، ومذاهبهم ، واختياراتهم ، وتوجيهاتهم لبعض مسائل اللغة ، وأهمّ قضاياها الصوتية والصرفية والنحوية واللهجية ، ولا تظهر في حاشيته هذه معرفته الشاملة والواسعة بآراء سابقيه ومواقفهم من بعض قضايا اللغة ، وظواهرها ، وأحكامها ، ومسائلها ، حيث لا نقع على هذه الآراء مجتمعة بحيث تكمّل بعضها بعضاً في تحليل الأحكام ، والظواهر اللغوية ، وتوجيهها ، وحيث لا يستوفي استيفاءً كاملاً ما يناقشه ويعرض له من أحكام المغني اللغوية والنحوية ، ولا يعرض في هذا صوراً من المناقشات ــ عبر مسيرة النحو الطويلة ــ التي تمثل جانباً

كبيراً من التنافس العلمي الذي كان يجري بين اللغويين والنحاة على مدى العصور .

ويبدو أنَّ تعقّب الشمني للدماميني ، ورده على بعض اعتراضاته صرفه عن دراسة الكثير من ظواهر المغني اللغوية ، ومسائله النحوية ، وقد تظهر في ردوده على الدماميني بعض جوانب الدرس اللغوي والنحوي ، فيورد بعضاً من آراء النحاة السابقين ، ويعرض مواقفهم من هذه القضايا اللغوية التي هي موضع نقاش وجدل ، وجلُّ اعتماده في تأكيد رأيه ، والاحتجاج له ؛ ما ينقله بصورة خاصة عن ابن الحاجب والرضي .

ويمكن أن تتضح الصورة بشكل جَليٍّ إذا قارنا بين حاشيته على المغني ، والحواشي السابقة عليه كحاشيتي الدماميني أو اللاحقة كحاشية الأبياري ، وشرح ابن الملا ؛ حيث يستوفي هؤلاء الشراح دراسة أحكام المغني اللغوية ، ويوضحون غامضها ، ويكملون ما يشعرون أنه بحاجة إلى مزيد من الشرح والتوضيح ، وينقلون آراء اللغويين والنحويين ، ويعرضون مواقفهم المتعدّدة ، والمتباينة ، حول بعض القضايا اللغوية ، والمسائل النحوية ، والظواهر اللهجية ، وهم لا يكتفون بعرض هذه الآراء ، ونقلها ، وسردها فقط ، بل يحللونها تحليلاً دقيقاً ويوازنون بينها موازنة محكمة

تتسم بالدقة والموضوعية والمنهجية ، ويبينون أهم ما تنطوي عليه هذه الآراء والمناقشات من فوائد نحوية ولغوية ، حيث تظهر لنا إحـاطتهم الشاملـة ، ومعـرفتهم الدقيقـة ، واستيعـابهم لمذاهب النحاة ، واتجاهاتهم ومواقفهم ، ويتعمقون في دراسة هذه الظواهر من خلال ما ينقلونه من الآراء والأحكام التفصيلية للنحاة واللغويين من بعض هذه القضايا اللغوية ، والأحكام النحوية ، والظواهر اللهجية والجوانب البلاغية ، ولقد رأينا حرص هؤلاء الشراح على استيفاء ما يعرضون له من الأحكام النحوية ، والمسائل اللغوية وجوانب الدرس اللغوي ، صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، كما رأينا اهتمامهم الشديد بضبط ألفاظ الأبيـات والشواهـد الـواردة في المغني ، وإعراب الكثير من كلمات البيت أو الشاهد ، حيث يجدون في ذلك فائدة كبيرة لطالب العلم ؛ إذ تنطوي بعض هذه الألفاظ على فوائد نحوية ولغوية لا تقل أهمية وفائدة عن البيت أو الشاهد المختار لشرح قضية لغوية معينة وتأييدهـا . كما رأينـا حرصهم على استقصاء ما قبل البيت ، وبعده ، ليتضح معنى البيت بصورة جليّة وواضحة ، وهـم لا يكتفون بشرح ألفاظ الشاهد بل يتعدّى شرحهم البيت للأبيات التي يوردونها وبعضهم يذكر المعنى العام للبيت أو الأبيات بصورة عامـة ، كما رأينـا

حرصهم على نسبة الأبيات وذكر بحورها ، مع ترجمة مستفيضة لقائل البيت أو الشاهد .

ونفتقد الكثير من هذه الجوانب في حاشية الشمني على المغني ، فهو يكتفي في الغالب بشرح عدد قليل من ألفاظ الأبيات والشواهد ، دون أن يهتم اهتماماً دقيقاً بالضبط الشامل للألفاظ جميعاً ، ودون أن يتعرض بالتفصيل والتحليل الدقيق ، والمناقشة المستفيضة لما تنطوي عليه بعض الأبيات والشواهد من فوائد لغوية ونحوية يضاف إلى ذلك كما رأينا أنه يغفل الكثير مما يحتاج إلى شرح وتفصيل وبيان من مسائل المغني اللغوية ، وقضاياه البلاغية ، ومسائله النحوية ، وظواهره الصوتية والصرفية ، والنحوية ، واللهجية ، وفي المغني كما رأينا مادة غنية وخصبة للدراسة اللغوية . وبعد أن عرضنا خصائص الدرس اللغوي والنحوي عن الشمني وبخاصة حاشيته «المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام» فإننا نستطيع أن نلخص هذه الخصائص بالأمور التالية :

(١) حاشيته هذه أقرب إلى التعليق منها إلى الشرح ، فهو لا يشرح كل عبارات المغني ، ومسائله النحوية ، وأحكامه

اللغوية ، وظواهره اللهجية وبعض جوانبه البلاغية ، وأبياته وشواهده الشعرية .

(٢) يختار بعض عبارات المغني ، وينتقي بعض المسائل اللغوية ، والأحكام النحوية ، والظواهر اللهجية ، والشواهد الشعرية دون أن يفصل في جوانبها اللغوية أو يتعمق دراستها ، أو يخوض في تفصيلاتها الدقيقة ، أو يستوفي دراسة جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية .

(٣) يعتمد في شرح بعض عبارات ابن هشام ، وأحكامه النحوية ، وقضاياه اللغوية على بعض من آراء سابقيه وبخاصة ابن الحاجب والرضي ، مكتفياً في الغالب بعرض هذه الآراء وسردها دون تحليل أو مناقشة أو بيان ما تنطوي عليه من أحكام نحوية وقضايا لغوية ، كما لا نقع عنده إلّا نادراً على آراء النحويين واللغويين السابقين وتوجيهاتهم واختلافاتهم في درس الظاهرة اللغوية وشرحها ، ومناقشتها ، وبيان أهم أحكامها كما رأينا في الشروح السابقة له ، واللاحقة فيما بعد ...

(٤) لا يتوسع كثيراً في شرح شواهد المغني وأبياته ، فيكتفي في الغالب بشرح اللفظة أو اللفظتين ، دون أن يحرص على

ضبط الأبيات والشواهد جميعاً ضبطاً دقيقاً ، ولا يخوض إلّا نادراً في ذكر الأحكام النحوية التي تنطوي عليها بعض الأبيات أو الألفاظ الواردة فيها ، كما أنه لا يهتم كثيراً باستقصاء ما قبل البيت وبعده حتى يتضح معناه ، ويتبين المراد منه .

(٥) لا يعنى كثيراً ببعض الأحكام النحوية التي تحتاج إلى توضيح وشرح ، وتكميل نقصها وإزالة غامضها ، حتى تكتمل صورتها ، وتقرب إلى ذهن طالب العلم وعقله .

(٦) لا تبدو لنا حصيلته اللغوية ، وثقافته النحوية ، واطلاعهُ الواسع وإحاطته بتخريجات علماء اللغة والنحو ، وتوجيههم لبعض قضايا اللغة ومسائلها ، وأحكام النحو ومسائله ، وذلك من خلال ما يعرضه ، ويقوم بشرحه من هذه الظواهر اللغوية والمسائل النحوية .

(٧) قد يهتم أحياناً بترجمة موجزة للغويين والنحاة الوارد ذكرهم في مغني اللبيب غير أن السمة المميزة للشمني في شرحه «للمنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام» هي ظهور ثقافته الدينية الواسعة ، ومعرفته الدقيقة ، وإحاطته الشاملة والموسوعية بعلم التفسير والقراءات ، ويظهر ذلك

عندما يتعرض لتوجيه بعض الأحكام النحوية والفقهية التي تنطوي عليها بعض الآيات القرآنية الكريمة ، ومردُّ ذلك إلى ثقافته التي يغلب عليها الطابع الديني كما أنَّ المدرسة المصرية كانت تمزج بين النحو والدراسات الدينية ، وقد يسر ذلك سبيل الوصول إلى أدق النتائج النحوية ، وكما ذكرت في المقدمة فإنَّ العلماء في هذه الفترة كانوا يحرصون على الإحاطة بأصول المعرفة الإسلامية على اختلاف مناهجها ، والشُّمُنِّي رغم مَعْرفته الواسعة بعلم النحو فقد شغل نفسه أيضاً بالفقه والحديث ومصطلحه ، وأنَّ هذه الفترة شهدت اتجاهاً ملحوظاً في درس النحو العربي متصلاً بالتراث الإسلامي على اختلاف مناهجه ، وتعدّد مسالكه ، وكثيراً ما يعرض الشُّمُنّي آراء علماء التفسير ، والقراءات ، ومواقفهم من بعض الأحكام النحوية فيقبل بعضها ، ويردّ الآخر لأنه يتناقض مع المعنى الديني . وينقل بصورة خاصة آراء أبي البقاء العكبري ، والزمخشري ، وأبي حَيّان ، والتفتازاني وابن المنير في شروحهم بعض الآيات القرآنية ، وذكرهم للقراءات المروية فيها ، وهو يبين المعنى المترتب عند اختلاف هذه القراءات وتعددها .

ونخلص إلى أنَّ الشمني رغم تقصيره في الجوانب النحوية واللغوية في حاشيته على المغني ، فإنه استطاع بثقافته الدينية في مناقشة بعض الظواهر اللغوية ، والأحكام النحوية التي تنطوي عليها بعض الآيات القرآنية ، وعرض آراء القراء ، وعلماء التفسير ومناقشتها وتحليلها ، وبيان موقفه منها أن يعوض جانباً كبيراً من هذه النقص في الجانب اللغوي ، حيث يمكن تكرير القول إنَّه من النحاة الذين وصلوا التراث الإسلامي الخالص بالنحو .

ومن يعد إلى هذه الشروح جميعاً يجدها تحفل بهذه المناقشات ، والتوجيهات ، والاعتراضات فأثرت النحو العربي ، وأغنته بصور من المناظرات العلمية السديدة ، إذ اضطر هؤلاء الشراح جميعاً أن يتزودوا بالثقافة العربية ، وأن ينهلوا من ينابيع اللغة والنحو بدءاً من سيبويه ويتعمقوا في دراسة مسائل النحو وفهمها ، وأن يستوعبوا القضايا اللغوية المثارة وأن يوسعوا من دائرة معارفهم واطلاعهم ، وأن يلمّوا بمذاهب النحاة واتجاهاتهم ، وأن يحيطوا بآرائهم وتوجيهاتهم ، وذلك حتى تستكمل الظاهرة اللُّغويّة المدروسة مناقشتها وتتضح معالم صورتها ، وتتسم الأحكام النحوية

بصفة الموضوعية ، وإن كان هذا لا يعفي الشمني من التعصُّب لابن هشام في بعض مواقفه وآرائه .

ومن الذين شرحوا المغني «محمد بن عمار بن محمد بن أحمد» أبو ياسر ، شمس الدين القاهري المصري المالكي النحوي ويعرف بابن عمّار ، توفي سنة أربع وأربعين وثمانِمئَة ، وقد ذكر له أصحاب التراجم عدداً من المصنفات في مقدمتها الكافي في شرح المغني لابن هشام في أربعة مجلدات[1] .

وقد شرح المغني كما تذكر كتب التراجم «علي بن محمد العسيلي نور الدين المصري الشافعي» اختلف في سنة وفاته فجعلها بعضهم سنة ثمانين وتسعِمئة ، وبعضهم سنة أربع وتسعين وتسعمئة[2] .

وصنف الشيخ محمد بن أحمد الأزنبقي الرومي الحنفي المعروف بـ (وحي زاده) شرحاً سماه «مواهب الأديب في شرح مغني اللّبيب لابن هشام» توفي سنة ثماني عشرة وألف[3] .

ومن الذين صنفوا حاشية على المغني «الدسوقي» محمد بن

---

(١) الضوء اللّامع ٨ / ٢٣٢ ــ ٢٣٤ .

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ / ٤٣٤ ــ ٤٣٥ / .

(٣) هدية العارفين ٢ / ٢٦٨ ، كشف الظنون ٢ / ١١٣٦ ، ١٦٨٩ .

أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي . توفي سنة ثلاثين ومئتين وألف ، وحاشيته على المغني طبعت بمصر سنة ١٢٨٦ هـ في مجلدين[١] .

ومن شروح المغني شرح المولىٰ القاضي بالقسطنطينية ، مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي الرومي الحنفي توفي بقبرس سنة مئة وألف ، صنف «غنية الأريب في شرح مغني اللَّبيب لابن هشام»[٢] .

ومن الذين شرحوا المغني دون إكماله «ابن الصائغ» محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي «الشيخ شمس الدين ابن الصائغ النحوي الحنفي» . توفي سنة ٧٧٦ هـ[٣] ، فقد ذكر أصحاب التراجم أنّ له حاشيةً على المغني لابن هشام وصل فيها إلى أثناء الباء الموحدة ، وقد نقل الشمني الكثير عنه[٤] .

ويأتي في مقدمة الذين شرحوا أبيات المغني وشواهده كل من السيوطي ، وعبد القادر بن عمر البغدادي .

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان ٤ / ٢٣١ .

(٢) هدية العارفين ٢/ ٤٤٢ ، كشف الظنون ٢ / ١٧٥٤/ .

(٣) الدرر الكامنة ٤ / ١١٩ ـــ ١٢٠ / .

(٤) انظر المنصف من الكلام على مغني اللبيب لابن هشام للشمني ١/ ٢٠ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٢٠ ، ٢١٢ .

ولقد رأينا أثناء ترجمة السيوطي أنّه صنف عدداً من الشروح لكتاب المغني منها :

آ ــ تحفة الحبيب بنجاة مغني اللّبيب .

ب ــ تحفة القريب في الكلام على مغني اللّبيب .

جـ ــ فتح القريب في حواشي مغني اللّبيب .

ولقد ضاعت هذه الشروح ، ولم يصلْنا إلا شرحه لشواهد المغني وأبياته ، وهو يقول في مقدمة كتابه هذا[1] : « الحمد لله الذي فتق ألسن العرب العاربة بالفصاحة ، وكانت تجري بذلك ، وبعد فإنّ لنا حاشيةً على مغني اللّبيب لابن هشام مسماة : « بالفتح القريب » أودعتها من الفوائد والفرائد والغرائب والزوائد ...

ثم خطر لي أن أفرد الكلام على الشواهد فشرعت في كتاب بسيطٍ ، وجامع مُحيط أورد فيه عند كل بيت القصيدة بتمامها ، وأتبعها بفوائد ولطائف يبهج الناظر حسن نظامها ، فرأيت الأمر في ذلك يطول ، والإنسان كثير السآمة ملول ، بحيث إني قدرت تمام ذلك في أربع مجلدات ، فعدلت إلى طريقة وسطى من تلك الطريقة الأولى ، مع ضمان الفوائد التي لا يستطيعها إلا ذو يد

---

(١) السيوطي شرح شواهد المغني تعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، نشر دار مكتبة الحياة بيروت ــ لبنان ــ الجزء الأوّل من ص٨ ــ ١١ .

طولي ، فأوردُ أولاً البيت المستشهد به ، ثم أتبعه بتسمية قائله ، والسبب الذي لأجله قيلت القصيدة ، ثم أورد من القصيدة أبياتاً استحسنتُها إمّا لكونها مستشهداً بها في مواضع أُخر من الكتاب ، فأوردها ليعلم أنَّ الجميع من قصيدة واحدة ، أو لكونها مستشهداً بها في غيره من كتب العربيّة أو البيان ، أو لكونها مستعذبة النظر مستحسنة المعنى ، لاشتمالها على حكمة أو مثل ، أو نادرة ، أو وصف بليغ ، أو نحو ذلك ...

ثم أتبع ما أورده من الأبيات بشرح ما اشتملت عليه من الغريب والمشكل ، وبيان ما تضمنته من الاستشهادات العربية ، والنكت الشعريَّة ، وما يتعلق بها من فائدة ونادرة ومواردة ، وأتبع ذلك بالتعريف لقائلها ، وذكر نسبه وقبيلته وعصره وهل هو جاهلي أو مخضرم أو إسلامي مراعياً في ذلك الطريقة الوسط ، لا مجحفاً في الاختصار ولا مبالغاً في الإطناب والإكثار . وقد تتبعت لذلك شروح الدواوين المعتبرة ، وكتب الأمالي والشواهد المشتهرة» .

وقد التزم السيوطي بما قرره في مقدمة كتابه حيث ينسبُ الأبيات لقائليها مع ترجمة موجزة لهم ، ويذكر عدداً من أبيات القصيدة التي منها البيت الشّاهد ويذكر مناسبتها ، ويضبط ألفاظ

الأبيات ويشرح معانيها ، وينقل روايات البيت إذ يدخل بعضها التحريف بقصد الاستشهاد من ذلك ما ذكره في البيت الشاهد على جزم المضارع بعد أنْ :

إذا ما غدونـــا قال ولـــدانُ أهلنـــا
تَعَالوا إلى أنْ يأتِنـا الصيـدُ نَحْـــطِبِ[1]

فبعد أن ذكر السيوطي أنّ البيت من قصيدة لامرىءِ القيس ، وعرض بعض أبيات القصيدة ، ومناسبتها علّق على البيت بقوله[2] : والبيت أورده المصنف مستشهداً به على أنّ (أنْ) قد تجزم المضارع . وقد أنكر ذلك الفارسي وقال : الرواية (إلى أنْ يأتي الصيد) وكذا أورده صاحب منتهى الطلب ، وأورده ابن الأنباري في شرح المفضليات بلفظ : « إلى ما يأتنا الصيد » وقال : تجوز أن تجعل /تعالوا/ مكتنية ، وتجعل (ما) شرطاً ، والفعل مجزوماً بها ، ونحطِبِ جوابها .

ويفصل السيوطي في الجوانب النحوية واللّغويّة التي قد تنطوي عليها بعض الأبيات فيذكر الأحكام النحوية المختلفة وآراء

---

(١) مغني اللّبيب البيت رقم ٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي الشاهد ٣٠ .

(٢) شرح شواهد المغني للسيوطي ١ /٩٣ .

النحاة وتوجيهاتهم ، من ذلك ما يورده في البيت الشاهد الذي ساقه ابن هشام على زيادة أن بين الكاف ومخفوضها :

ويومـــاً تُوَافِيْنـــا بِوَجْـــهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَن ظَبْيَـةٍ تعطـو إلـى وَارِقِ السَّلَـمْ[1]

يقول السيوطي[2] : « هذا لباعث بن صُرَيم اليشكري فيما ذكر النحاس ، وتبعه المصنف في شواهده ، وقيل لأرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأته ، ويمدحها : كذا في المنقذ لأبي عبد الله المفجع ، وبعده :

وَيَومـــاً تُرِيـــدُ مَالَنـــا مع مالها
فَإِن لم نُنِلْهـــا لم تُنِمْنَـــا ولم تَنَـــمْ

و« يوماً » بالنصب ظرفاً ، وروي بالجرِّ على أنَّ الواو واو رُب . والموافاة : المجازاة الحسنة ، والمُقَسَّم بضم الميم ، وفتح القاف وتشديد المهملة المحسن من القسام ، وهو الحسن ، قيل : وأصله من القسمات بكسر السين واحدها قسمة ، وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه ، و« كأن » مخففة واسمها محذوف ،

---

(١) مغني اللبيب البيت رقم /٤٢/ وشرح شواهد المغني للسيوطي رقم /٣٩/ .

(٢) شرح شواهد المغني ١/ ١١١ — ١١٢ .

والتقدير : « كأنها ظبية » هذا على رواية من رفع الظبية وعلى رواية من نصبها فهي الاسم والخبر « تعطو » محذوف ، وعلى رواية من جرها ، فالتقدير كـ « ظبية » ، و« أن » زائدة ، و« تعطو » : أي تتناول أطراف الشجر في الرعي . والوارق : المورق ، ومن النوادر ، لأن فعله « أورق » ومثله أيفع فهو يافع . وقيل : أيضاً « ورق » وعَدَّى « تعطو » بإلى على تضمينه معنى « تميل » في مرعاها إلى كذا . قال في القاموس : معناه ؛ تتطاول إلى الشجر لتتناول منه . وقال ابن يعيش : العاطية التي تتناول الشجر مرتعية . والسَّلَم بفتحتين شجر معروف واحده سلمه .. وقال الزمخشري إنه يستمتع بحسنها يوماً ، وتشغله يوماً آخر بطلب ماله ، فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم .

ويبلغ مجموع ما شرحه السيوطي من شواهد المغني « ٨٧٩ » بيتاً ، حيث أسقط بعض شواهد المغني وأبياته ؛ إمَّا لأنَّ صاحبها لا يحتج به لتأخر عصره كالمتنبي ، وأبي نواس ، وأبي العلاء ، أو لأنَّ بعضها لا يصلح الاحتجاج به لجهالة قائله .

ونحب أن نشير إلى أنَّ السيوطي لم يشرح جميع ما أورده من الشواهد وإنما كان في كثير من الأحيان يورد الشاهد فقط ويتجاوزه

إلى غيره ، أو أن يقوم بتكميله إن كان ناقصاً ، أو أن يورد كلاماً مقتضباً لا يشفي غلة الباحث ، ولا يروي ظمأه العلمي .

ومن الذين شرحوا أبيات مغني اللّبيب عبد القادر بن عمر البغدادي . يعدّ عبد القادر البغدادي (١٠٣٠ هـ ـــ ١٠٩٣ هـ) من علماء القرن الحادي عشر الهجري البارزين الذي أثروا المكتبة العربيَّة ، وعندما يذكر عبد القادر البغدادي يتبادر إلى الذهن كتابه « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب »[1] .

والخزانة شرح لشواهد الرضيّ على الكافية التي بلغت ٩٥٧ شاهداً من شواهد العربيَّة . ويُعَدّ كتاب الخزانة أعلى موسوعة في علوم العربيّة وآدابها ، فهو مليءٌ بالنصوص النادرة وكان البغدادي يتعرض للشاهد من جوانبه كلّها فيذكر قائله وبعض أبيات من القصيدة مع شرحها وذكر القائل مع ترجمة له ويتطرق إلى الكثير من مسائل النحو واللّغة من خلال حديثه عن الشاهد ، كما نقع على الكثير من أخبار العرب وأيامها فهو كتابٌ جامع

---

(١) عبد القادر البغدادي « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » على شواهد شرح الكافية وبهامشه كتاب المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود . الطبعة الأولى بالمطبعة المنيرية ببولاق / ١٢٩٩ / .

شامل للنحو واللّغة والأدب والأمثال وأيام العرب في الجاهليّة والإسلام وأنسابها وأخبارها . وقد ساق في مقدمة الخزانة ثبتاً بالمصادر والكتب التي اعتمد عليها في الشرح والتحقيق[1] ، فمنها ما يرجع إلى النحو وهو كتاب سيبويه ، والأصول لابن السراج ، ومعاني القرآن للفرّاء ، ومعاني القرآن للزجاج ، وتأليف أبي علي الفارسي كالتذكرة القصريّة ، والمسائل البغدادية ، والمسائل البصريّة .. إلخ ، ومنها ما يرجع إلى شروح الشواهد وهو شرح أبيات الكتاب لأبي جعفر النحاس ، وللأعلم الشنتمري ، ولابن خلف ، ولأبي محمد الأعرابي المسمى فرحة الأديب ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ، ولابن هشام اللّخمي وغيرها ، وشرح أبيات المفصل وشرح أبيات شروح ألفية ابن مالك للعيني ... إلخ .. ومنها ما يرجع إلى تفسير أبيات المعاني المشكلة وهي أبيات المعاني للأخفش المجاشعي وأبيات المعاني للأشناندانى ، ومنها ما يرجع إلى دفاتر أشعار العرب والمجاميع ، ومنها ما يرجع إلى فن الأدب ، ومنها ما يرجع إلى كتب السير وكتب الصحابة وأنساب العرب ... ومنها ما يرجع إلى طبقات الشعراء

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب الجزء الأوّل ص٨ ـــ ١٢ .

وغيرهم ... ومنها ما يرجع إلى كتب اللُّغة وهو الجمهرة لابن دريد ، والصحاح للجوهري ، والعباب للصاغاني ، والقاموس لمجد الدين ... ومنها ما يتعلق بأغلاط اللّغويين وهو التنبيهات على أغلاط الرّواد لعلي بن حمزة البصري ، وفيه أغلاط نوادر أبي زياد الكلابي ومنها كتب الأمثال ... ومنها كتب الأماكن والبلاد ... وغير ذلك مما سردته لطال ، وأورث السأم والملال .

ومن كتبه أيضاً :

٢ً ـ شرح شواهد الشافية للرضي والجاربردي ، ونهجه مماثل لنهجه في الخزانة وقد طبع في القاهرة .

٣ً ـ شرح مقصورة ابن دريد حيث يقول في الخزانة[1] : « وهذه القصيدة طويلة عدَّتُها مئتان وتسعةٌ وثلاثون بيتاً ، لها شروح لا تحصى كثرةً ، وأحسن شروحها شرح العلّامة الأديب أبي علي محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللّخمي السبتي ، وقد شرحتها أنا شرحاً موجزاً مع إيضاحٍ وافٍ ، وتبيينٍ شافٍ في أيام الشبيبة نفع الله به » .

٤ً ـ حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام وهو مخطوط .

---

(١) خزانة الأدب ١ / ٤٩٠ .

٥ً ـــ شرح أبيات المغني لابن هشام[1] : ولا يذكر البغدادي في مقدمة شرح شواهد المغني أسماء المصادر والكتب والمراجع التي اعتمدها في شرحه هذا ولعلّ إفاضتَه في ذكر الأصول والمصادر في خزانته مما جعله يستغني عن ذكرها في شرح شواهد المغني ؛ لأنّ منهجه في الشرحين واحد تقريباً .

وقد بلغ ما شرحه البغدادي « ٩٤٦ » بيتاً ، وما شرحه السيوطي « ٨٧٩ » بيتاً أي بإسقاط سبعةٍ وستين بيتاً ، وقد رأينا أنّ السيوطي أسقط بعض الأبيات لأنّ صاحبها ممن لا يحتجّ به ، أو أنّ بعض الشواهد لا يصلح الاحتجاج بها لجهالة قائلها . على حين نرى البغدادي لا يكاد يغفل بيتاً مما ورد في المغني سواء أكان بقصد الاحتجاج أم التمثيل .

وكما رأينا فإنّ السيوطي لا يولي جميع الشواهد عناية واحدة ، فهو يفصل في بعض الشواهد ويكتفي أحياناً بذكر البيت ثم يتجاوزه إلى غيره ، أو يكمل بعض الأبيات إن

---

(١) عبد القادر بن عمر البغدادي شرح أبيات مغني اللّبيب تحقيق عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق . نشر مكتبة دار البيان دمشق .

كانت ناقصة ، أو يكتفي بشرح بعضها شرحاً سريعاً دون أن يخوض في جوانبها النحوية واللغوية .

بينما البغدادي يولي كل أبيات المغني عناية كبيرة ، فلا يكتفي بالبيت وإنما يستقصي ما قبله وما بعده ، وأحياناً كثيرة يورد القصيدة التي منها البيت ويفسر مفرداتها ، ويضبط ألفاظها ، ويوضح معانيها ، ثم يذكر أحياناً المعنى العام للبيت ، ثم ينتقل إلى الحديث عن صاحب الشاهد فيترجم له ، ويخوض في التفاصيل اللغوية والنحوية والمعجمية ، ويفصل في الجوانب النحوية وينقل آراء النحويين وتوجيهاتهم ، واختياراتهم ويعرض في هذا اختلاف ميولهم ومدارسهم واتجاهاتهم ويهتم اهتماماً خاصاً بما ورد في شروح سابقيه كالدماميني والشمني والسيوطي وابن الملا من ذلك ما يذكره في الشاهد :

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطرب
ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

يقول[1] : وأجاب الشمني بأن المصنف لم يستشهد

(١) شرح أبيات مغني اللّبيب للبغدادي ١ / ٣٠ ــ ٣١ .

بالبيت على حذف الهمزة وإنما مثَّل به له والمثال لا يقتضي عدم احتماله غير الممثّل له ، بخلاف الشاهد فإنه يقتضي ذلك ، والفرق بينهما أن المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها .

وهذا الجواب فيه نظر فإنَّ صريح كلام المصنف أنه شاهد كالذي قبله فإنه في صدد الاستدلال لا التمثيل ، وما أبداه من الفرق بين الشاهد والمثال صحيح في نفسه ولا فائدة فيه هنا إذا ما أورد على الأول وارد عليه فيقال : إنه لا يتعين مثالاً ، لاحتماله غير الممثل له والفرق الأول إنما يصحح المثالية ولا يعينها ، والكلام في تعيُّنِ المثالية حين انتفى تعين الشاهدية . ونقل السيوطي عن شارح «السبع الهاشميات» أنه قال : هذا خبر وليس باستفهام والمعنى : ولم أطرب شوقاً إلى البيض ، ولا طربت لعباً مني وأنا ذو الشيب وقد يلعب ذو الشيب ويطرب ، وإن كان قبيحاً به ، ولكن طربي إلى أهل الفضائل والنهى .

ويرى البغدادي[1] أن الدماميني لم يصب في تشديد

(١) شرح أبيات مغني اللبيب .

الباء من صُبَاح فيقول : صُبَاح بضم الصاد ، وخفة الموحدة : هذا هو الموجود في كتب اللغة وأنساب العرب ، وأما صَيَّاح بفتح الصاد وتشديد الموحدة ، فليس بموجود في أسماء البطون والقبائل ، ولم يصب الدماميني في تشديد الموحدة وقد تبعه سائر الشراح .

وينقل[1] عن الدماميني وابن الملا الحلبي شرحهما للبيت :

فَأَصَاخ يَرْجُو أن يكُونَ حَيّاً
وَيقُولُ من فرح هَيا رَبَّا[2]

ولقد أجاد الدماميني في قوله : والمعنى رجا أن يكون ما سمعه من وقع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم ، وابن الملا الحلبي أطال وما أجاد ، وهذا كلامه ... وفي البيت :

يقول الخنى وأبغضُ العجم ناطقاً
إلى رَبِّنَا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ[3]

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٧٦ .
(٢) مغني اللبيب البيت ١٨ وشرح أبيات المغني للبغدادي رقم ١٨ .
(٣) مغني اللبيب البيت ٧٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي رقم ٦٦ .

ينقل عن الدماميني والسيوطي فيقول[1] : وجزم الدماميني أنه من جدعت الحمار سجنته ، قال : لأنَّ الحمار إذا حبس كثر تصويته ، وإذا جعل من الجدع الذي هو قطع الأذن ، لم يظهر له معنى . قال السيوطي : وليس كما قال لأن صوت الحمار حالة قطع أذنيه أكثر وأقبح ، وكأنه ظن أن المراد صوته بعد التجديع ، وفيه نظر ، فإنَّهُ لا يصوت عند قطع أذنه أصلاً .

فالبغدادي يعرض للبيت وما قبله وما بعده ، وأحياناً يذكر القصيدة أو أبياتاً منها مع ذكر لمناسبتها وترجمة لقائلها ، ويشرح ألفاظ أبياتها ، ويضبطها ، ويذكر الأحكام اللغوية والنحوية في البيت ، ويبين مواقف النحاة واتجاهاتهم ، وينقل آراءهم واختلافاتهم ويعرض أحكامهم واختياراتهم على اختلاف ميولهم ومدارسهم ويهتم اهتماماً خاصاً بشراح سابقيه وهو يناقش هذه الآراء مناقشة مستفيضة تتجلى فيها ثقافته اللغوية والنحوية والأدبية ، ثم يختار ما يجده أقرب إلى فهم معنى البيت وأحكامه اللغوية والنحوية بحيث يبعد بنا عن التكلف والتأويل الموغل في الإسراف ، معتمداً في هذا على مكتبة ضخمة نادرة من الأصول

---

(١) شرح أبيات المغني للبغدادي ١/٢٩٥ ــ ٢٩٦ .

والمصادر والمراجع في علوم العربية وآدابها ، بحيث يعد كتابه هذا مرجعاً في شرح الشواهد وتفسيرها ونسبتها وأحكامها اللغوية والنحوية والمعجمية فهو كتاب موسوعي يضم النحو واللغة والأدب والتراجم .

الخاتمة

ونخلص بعد هذه الدراسة إلى أنَّ مسيرة النحو العربي ، وبخاصة في مصر لم تتوقف وظلت مستمرة منذ القرن الثاني الهجري ، وقد لاحظنا أنَّ المدرسة المصرية كانت في أول نشأتها شديدة الاقتداء بالمدرسة البصرية ، ورأينا أنَّ بعض نحاة هذه المدرسة شدّوا الرحلة إلى العراق ، وتفتحت أعينهم على أبعاد الحركة العلمية التي كانت البصرة والكوفة ميداناً لها ، ومنهم من عرض للاختلافات بين البصريين والكوفيين ، ثم أخذت المدرسة المصرية ، منذ القرن الرابع الهجري تمزج بين آراء البصريين والكوفيين ، فترسمت خطى المنهج البغدادي فتأخذ بما تراه صواباً من اراء المدرستين ، بدأت تنشط منذ العصر الأيوبي ، وسرعان

ما تكامل ازدهارها في العصر المملوكي بما أتاحه لها ابن هشام من ملكاته العقلية النادرة ، وقد ظلت الدراسات النحوية نشطة بعده فظهر الدماميني ، والشمني ، وخالد الأزهري ، والأشموني شارح الألفية ، ثم يظهر السيوطي الذي توج نشاط هذه المدرسة ، وقد استمر نشاط هذه المدرسة في العصر الحديث فظهر الصَّبَّان ، والأمير ، والأبياري ، والدسوقي ، والشيخ محمد الخضري ، والشيخ حسن العطار . وشهدت مصر في العصر المملوكي حركة عظيمة في التأليف وكانت منابع المؤلفين ، ومادة كتبهم ، ما خلفه الشرق العربي من تراث ضخم تعاقبت على بنائه الأجيال ، وما جاء من المغرب والأندلس ، وقد صهرت بيئة مصر هذا النتاج ، وصبته في قالب جديد ، وحظيت الدراسات الدينية بالمنزلة الأولى في التأليف ولعل النحو والصرف في مقدمة فنون العربية التي حظيت من العناية بنصيب أوفر فقد وضعت فيهما أسفار قيّمة ، وعرف بهما رجال أفذاذ ، ونحن لا ننكر أنَّ نحويي هذا العصر ــ إلَّا نادراً ــ لم يأتوا بجديد ، وقصارى جهودهم انصبت في هذه الفترة على توضيح مسائل النحو ، وتوجيه قواعده ، والاستدلال لها ، مع عرض الآراء المتناقضة ، والموازنة بينها ، وترجيح أحدها ، غير أننا

لا نرى مناصاً من التنويه بأنَّ بعضهم كانت له في بحوثه شخصية قوية ، وعقلية مبدعة خلاقة ، تشعرنا أنَّه كان حسن التذوق لمادته ، كامل الإلمام ، دقيق الملاحظة مع استيعاب شامل ، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد كابن مالك ، وابن هشام .

وقد نحا بعض النحاة إلى وضع المتون ثم إلى شرحها ، ثم إلى شرح هذا الشرح أو اختصاره على نمط ما كان يفعل علماء الدين بكتب الفقه ، وزادت التحشية على المؤلفات ، حيث شهد هذا العصر ظاهرة التقليد ، وظاهرة المتون ، والشروح والتعليقات ، والاكمالات ، والتذييلات ، حتى نتج عن ذلك نتاج وفير في هاتين المادتين النحو والصرف .

فمن المؤلفات التي نالت شهرة ، وحظيت بالعناية والدراسة والاهتمام والشرح ؛ ألفية ابن مالك ، كما حظي كتابه «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بعدد من الشروح ، كما حظيت الكافية لابن الحاجب ، والشافية أيضاً بشروح عديدة ، ومختصرات متنوعة ، ثم جاء كتاب مغني اللبيب ليحظى باهتمام النحاة ، فأقدموا على شرحه ، أو وضع الحواشي عليه ، أو شرح أبياته وشواهده .

ولقد ظهرت في هذا العصر الموسوعات ، ومجموعات الكتب الضخمة في كل جانب من جوانب المعرفة ، وقد لمعت آنذاك شخصيات فريدة في شَتَّى أصناف العلوم ، أمثال الذهبي ، والنويري ، والصفدي ، والأسنوي ، وبعدهم ابن حجر والسيوطي وعلى الرغم مما اكتنف العصر من ظلام الحكم المملوكي فإنَّ همة العلماء لم تفتر فشمروا عن ساعد الجدّ والاجتهاد ليحفظوا لنا تراثنا من الضياع والاندثار وهكذا ظلوا حراساً على هذه الثروة الفكرية يسلمونها من جيل إلى جيل إلى أن وصلت إلينا غنية موفورة ، تقدّم بعض العزاء عما فقدناه من أصول الفكر العربي الذي ذهب به الغزو التتري ، والحروب الصليبية ، وتنكيل الفرنجة .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١ ــ ابراهيم أنيس (دكتور) .
الأصوات اللغوية نشر مكتبة الأنجلو المصرية ــ الطبعة الخامسة

٢ ــ **الأبياري «عبد الهادي نجا بن رضوان ت ١٣٠٥ هـ» .**
القصر المبني على حواشي المغني

٣ ــ **أحمد مختار العَبَّادي (دكتور) .**
دراسات في تاريخ المغرب والأندلس الطبعة الأولى بالاسكندرية ١٩٦٨ م

٤ ــ **الأزهري «خالد الأزهري ت ٩٠٥ هـ» .**
التصريح بمضمون التوضيح ؛ وهو شرح لأوضح المسالك لابن

هشام على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية العلامة يس العليمي طبع المكتبة التجارية ١٣٥٨ هـ .

٥ ــ **الأستراباذي «رضي الدين محمد بن علي بن يوسف الأنصاري ت ٦٨٤»** .

أ ــ شرح شافية ابن الحاجب تحقيق محمد نور الحسن ، محمد محيي الدين عبد الحميد محمد الزفزاف ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥ هـ = ١٩٣٩ م مطبعة حجازي بالقاهرة .

ب ــ شرح الكافية لابن الحاجب ، مطبوع على هامش الكافية .

٦ ــ **الأسنوي «جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم ت ٧٧٢ هـ»** .

الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية دراسة وتحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من شعبة اللغويات بكلية اللغة العربية بالأزهر بإشراف الأستاذ الدكتور محمد ابراهيم البنا ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .

٧ ــ **الأشموني «أبو الحسين علي بن محمد ت ٩٢٩ هـ»** .

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبّان مع

شرح الشواهد الصغير للعيني طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة عيسى البابي الحلبي .

٨ ـ الأمير الكبير «محمد بن محمد بن أحمد الأزهري ت ١٢٣٢ هـ» .

حاشية الأمير المطبوعة مع كتاب مغني اللبيب لابن هشام سنة ١٣٥٦ هـ ـ طبع المكتبة التجارية .

٩ ـ ابن الأنباري «أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن ت ٥٧٧ هـ» .

آ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ .

ب ـ البيان في غريب إعراب القرآن تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا طبع الهيئة المصرية العامة ١٣٨٩ هـ .

جـ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبع دار نهضة مصر .

١٠ ـ ابن إياس «محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري ت ٩٣٠ هـ» .

بدائع الزهور في وقائع الدهور طبع دار المعارف بمصر .

١١ ــ بروكلمان « كارل » .
تاريخ الأدب العربي نقله إلى العربية عبد الحليم النجار ، الدكتور السيد يعقوب بكر الدكتور رمضان عبد التوّاب طبع دار المعارف بمصر .
١٢ ــ البغدادي « اسماعيل باشا البغدادي » .
أ ــ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون منشورات مكتبة المثنى بغداد .
ب ــ هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين طبع استانبول وبغداد .
١٣ ــ البغدادي « عبد القادر ت ١٠٩٣ هـ » .
أ ــ شرح أبيات مغني اللبيب تحقيق عبد العزيز رباح ــ أحمد يوسف الدقاق نشر مكتبة دار البيان دمشق .
ب ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية وبهامشه كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود ، الطبعة الأولى ١٢٩٩ هـ القاهرة .
١٤ ــ ابن تغري بردي « جمال الدين أبو المحاسن ت ٨٧٤ هـ » .
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٥ ــ جرجي زيدان .
تاريخ آداب اللغة العربية ، ومراجعة الدكتور شوقي ضيف طبع دار الهلال .

١٦ ــ ابن جنّي «أبو الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ» :
أ ــ الخصائص تحقيق محمد علي النجار ، طبع دار الكتب المصرية الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ ــ ١٣٧٦ هـ .
ب ــ سر صناعة الإعراب تحقيق مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، ابراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ــ ١٩٥٤ م الجزء الأول نشر البابي الحلبي بالقاهرة .

١٧ ــ حاجي خليفة «مصطفى بن عبد الله ت ١٠١٧ هـ» .
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون طبع وكالة المعارف ١٣٦٥ هـ .

١٨ ــ ابن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢ هـ» .
أ ــ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع دار الكتب الحديثة بالقاهرة .
ب ــ شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف بمصر .

جـ ـ فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري «طبع المطبعة البهية المصرية ١٣٤٨ هـ» .

١٩ ـ الخطيب البغدادي «أبو بكر أحمد بن علي ت ٤٦٣ هـ» .

تاريخ بغداد ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، والمكتبة العربية ببغداد ، ومطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١ م .

٢٠ ـ ابن خلكان «أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ» .

وفيات الأعيان تحقيق الدكتور إحسان عباس طبع دار الثقافة ودار صادر بيروت ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ م .

٢١ ـ الدّماميني «بدر الدين محمد بن أبي بكر ت ٨٢٧ هـ» .

شرح مغني اللبيب المطبوع على حاشية كتاب المنصف للشُّمُنّي .

٢٢ ـ الرّماني «أبو الحسن علي بن عيسى» ت ٣٨٤ هـ .

منازل الحروف طبع في المجموعة الأولى من نفائس المخطوطات التي يصدرها في النجف الأشرف الأستاذ محمد حسن آل ياسين ، ونشره غلام مصطفى في مجلة كلية الألسنية الشرقية بلاهور عدد ٢ مجلد ٧ وانظر كتاب الرماني النحوي في ضوء

شرحه لكتاب سيبويه ــ تأليف الدكتور مازن المبارك طبع دار الكاتب اللبناني .

٢٣ ــ الزبيدي «أبو بكر محمد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي ت ٣٧٩ هـ» .

طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبع دار المعارف بمصر ١٣٩٢ هـ ــ ١٩٧٣ م .

٢٤ ــ الزّجاجي «أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ت ٣٣٧ هـ» .

كتاب اللامات تحقيق الدكتور مازن المبارك ــ طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ، والمطبعة الهاشمية ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م .

٢٥ ــ الزركلي «خير الدين الزركلي» .

الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين الطبعة الثانية .

٢٦ ــ السبكي «تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين ت ٧٧١ هـ» .

طبقات الشافعية الكبرى ــ المطبعة الحسينية المصرية ١٣٢٤ هـ .

٢٧ ــ السخاوي «شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٢ هـ» .

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع نشر مكتبة القدسي ــ القاهرة ١٣٥٣ هـ .

٢٨ ــ سركيس «يوسف اليان سركيس» .

معجم المطبوعات العربية والمعربة مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ ١٩٢٨ م .

٢٩ ــ ابن سعيد التونسي «أبو عبد الله محمد بن علي بن سعيد» .

الحاشية الموسومة بظواهر الكواكب لبواهر المواكب على شرح الأشموني لألفية ابن مالك والمعنون بنهج السالك على ألفية ابن مالك الطبعة الأولى تونس سنة ١٢٩٠ هـ .

٣٠ ــ سعيد عاشور (دكتور) .

أ ــ العصر المماليكي في مصر والشام دار النهضة العربية بمصر الطبعة الأولى ١٩٦٥ .

ب ــ المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٢ م .

٣١ ــ السيوطي «جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ» .

أ ــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة نشر دار المعرفة بيروت .

ب ــ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة مطبعة دار الوطن بمصر ١٢٩٩ هـ ــ ١٨٨٠ م .

جـ ــ شرح شواهد المغني تعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي نشر دار مكتبة الحياة لبنان .

د ــ طبقات الحفاظ تحقيق علي محمد عمر نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م .

هـ ــ همع الهوامع شرح جمع الجوامع تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني طبع دار المعرفة بيروت .

٣٢ ــ ابن شاكر الكتبي «محمد بن شاكر بن أحمد ت ٧٦٤ هـ» .

فوات الوفيات تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ١٩٥١ م .

٣٣ ــ الشجري «أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ت ٥٤٢ هـ» .

أمالي الشجري طبع دار المعرفة بيروت .

٣٤ ــ الشُّمُنِّي «تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن محمد الشُّمُنِّي ت ٨٧٢ هـ» .

المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وبهامشه شرح الدماميني المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٠٥ هـ .

٣٥ـ الشوكاني «محمد بن علي ت ١٢٥٠ هـ» .

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ مطبعة السعادة بمصر .

٣٦ـ الصَّفدي «صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت ٧٦٤ هـ» .

الوافي بالوفيات طبع باعتناء س ديدرينيغ نشر فراتزشتاينر فيسبادن ألمانيا ١٣٨١ هـ ١٣٩٣ = ١٩٦٢ ـ ١٩٧٣ م .

٣٧ـ طاشكبري زاده «أحمد بن مصطفى الشهير بطاشكبري زاده ت ٩٦٨ م .

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري ، عبد الوهاب أبو النور ، مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٦٨ م .

٣٨ـ عبد الحميد العَبّادي .

المجمل في تاريخ الأندلس نشر مكتبة السعادة المصرية الطبعة الأولى ١٩٥٨ م .

٣٩ ـــ ابن عقيل «عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ت ٧٦٩ هـ» .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين بن عبد الحميد الطبعة الرابعة عشرة مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ ـــ ١٣٨٥ هـ ١٩٦٤ ـــ ١٩٦٥ م .

٤٠ ـــ ابن العماد الحنبلي «أبو الفلاح عبد الحي ت ١٠٨٩ هـ» .

شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ـــ طبع المكتب التجاري بيروت .

٤١ ـــ عمر رضا كحاله .

معجم المؤلفين نشر مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي بيروت .

٤٢ ـــ العيني ، بدر الدين العيني الحنفي محمود بن أحمد ت ٨٥٥ هـ» .

آ ـــ شرح الشواهد الصغير مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك وحاشية الصبان .

ب ـــ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي .

٤٣ ــ ابن أم قاسم «الحسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ» .
الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة نشر المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ ــ ١٩٧٣ م .
٤٤ ــ القفطي «جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت ٦٤٦ هـ» .
إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم نشر مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ ــ ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٠ ــ ١٩٥٥ م .
٤٥ ــ محمد عبد الله عنان .
نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين الطبعة الثانية .
٤٦ ــ محمود رزق سليم .
عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي نشر مكتبة الآداب بمصر ١٣٦٦ هـ = ١٩٤٧ م ، والطبعة الثانية ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م .
٤٧ ــ المقريزي «تقي الدين ت ٨٤٥ هـ» .
أ ــ السلوك لمعرفة دول الملوك نشر محمد مصطفى زيادة ، والدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار الكتب المصرية ١٩٣٦ ــ ١٩٧٣ م .

٤٨ ــ ابن النديم «محمد بن اسحاق ت ٤٣٨ هـ» .

الفهرست المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ .

٤٩ ــ الهروي «علي بن محمد ت ٤١٥ هـ» .

الأزهية في علم الحروف تحقيق عبد المعين الملوحي ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١ هـ ــ ١٩٧١ م .

٥٠ ــ ابن هشام «جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ت ٧٦١ هـ» .

أ ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثالث ١٣٦٨ هـ ــ ١٩٤٩ م مطبعة السعادة بمصر .

ب ــ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الحادية عشرة بالمطبعة التجارية ١٩٦٨ م .

جـ ــ شرح قطر الندى وَبِل الصَدى ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م .

د ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .

٥١ ـ ياقوت الحموي «أبو عبد الله ياقوت الحموي الملقب بشهاب الدين ت ٦٢٦ هـ» .

معجم الأدباء نشر مرجليون ١٩٢٢ ، مطبوعات دار المأمون ومكتبة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

المخطوطات

١ ـــ ابن تغري بردي .

« المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي في تراجم الأعيان » مخطوط بمكتبة كلية الآداب بالاسكندرية .

٢ ـــ الدماميني « بدر الدين محمد بن أبي بكر » .

أ ـــ حاشية على مغني اللبيب دار الكتب المصرية رقم ١٧٥٧ نحو .

ب ـــ حاشية على مغني اللبيب وهي مسماة بـ / تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ومشهورة باسم الحاشية الهندية دار الكتب المصرية رقم ٢٩١ نحو تيمور .

٣ ـــ الشُّمُنِّي « تقي الدين ت ٨٧٢ هـ » .

أ ـــ حاشية الشفا المسمى « بمزيل الخفا عن ألفاظ الشفا »

وهي شرح لألفاظ الشفا في تعريف حقوق المصطفى في الحديث للقاضي عياض دار الكتب المصرية برقم / ٣٧٥ / حديث .

ب ـــ حَلّ معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد وهي شرح لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام» توجد منها نسختان بدار الكتب المصرية إحداها برقم ١٧٤ نحو ، والأخرى ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية تحت رقم / ٤٨١٨ هـ / .

جـ ـــ العالي الرتبة في شرح نظم النخبة ، وهي نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر برقم ٦٢٦٠ ج بمكتبة البلدية بالاسكندرية / علم مصطلح الحديث » .

د ـــ كمال الدراية شرح النقاية ، وهي شرح لمختصر الوقاية المعروف بالنقاية للشيخ الإمام عبيد الله ابن مسعود برقم (٤٠١) فقه حنفي دار الكتب المصرية .

٤ ـــ **ابن الملا «شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي الشهير بابن الملا» .**

منتهى أمل الأريب في الكلام على مغني اللبيب ، نسخة مخطوطة بمعمل الصرفيات بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية .

الفهرس

الباب الأول

الباب الثاني

ابن هشام النحوي/ سامي عوض. ط. ١ .ـــ دمشق:
دار طلاس، ١٩٨٦ .ـــ ٣٦٨ ص. ؛ ١٨ سم.

١ ـــ ١ر٤١٥ ع وض إ ٢ ـــ العنوان ٣ ـــ عوض
مكتبة الأسد

رقم الايداع ـــ ٧٦٩/ ٩/ ١٩٨٦


